الأمم المتحدة

E/CN.7/2005/12/Add.1

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
27 September 2005
Arabic
Original: English

لجنة المخدرات
الدورة الثامنة والأربعون المستأنفة
فيينا، ٧-٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥
البند ١٠ من جدول الأعمال
مسائل الإدارة والميزانية

الميزانية المدمجة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

تقرير المدير التنفيذي

إضافة

المحتويات

المرفقات		الصفحة
الأول-	مشروع قرار بشأن صندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات يتوخى أن تعتمده لجنة المخدرات	٢
الثاني-	تقرير الأداء والتخطيط البرنامجيين	٩
الثالث-	الإصلاحات	٧٧
الرابع-	صندوق الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات	٨٢
الخامس-	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة: الاحتياجات من الموظفين، ٢٠٠٤-٢٠٠٥	١٠٤
السادس-	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة: التغيرات في جداول الوظائف، ٢٠٠٤-٢٠٠٥	١١٠
السابع-	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة: الاحتياجات من الموظفين، ٢٠٠٦-٢٠٠٧	١١٣
الثامن-	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة: التغيرات في جداول الوظائف، ٢٠٠٦-٢٠٠٧	١١٩
التاسع-	نظام إدارة المعلومات البرنامجية والمالية	١٢١

201005 V.05-88566 (A)

المرفق الأول

مشروع قرار بشأن صندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات يتوخى أن تعتمده لجنة المخدرات

١- صندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات مشمول بتقرير المدير التنفيذي عن الميزانية المدمجة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (E/CN.7/2005/12). ويرد في الوثيقة E/CN.7/2005/13 تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن الميزانية النهائية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ والميزانية الأولية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ لصندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات.

٢- ويلخص مشروع القرار التالي، المتوخى أن يوصى به إلى لجنة المخدرات لاعتماده، المسائل الرئيسية الواردة في تقرير المدير التنفيذي فيما يتصل بميزانية صندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات.

الميزانية النهائية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ والميزانية الأولية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ لصندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات

إن لجنة المخدرات،

إذ تضع في اعتبارها المهام الإدارية والمالية الموكلة إليها من الجمعية العامة في الفقرة ٢ من الباب السادس عشر من قرارها ١٨٥/٤٦ جيم، المؤرّخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١،

وقد نظرت في تقرير المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الذي يتضمن الميزانية النهائية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ والميزانية الأولية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ لصندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات،[1]

وإذ تضع في اعتبارها تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية المتعلق بالميزانية النهائية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ والميزانية الأولية

(1) E/CN.7/2005/12 و Add.1.

المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ لصندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات،[٢]

١- توافق على اعتماد بمبلغ ٢٠٠ ٠٣٢ ٤١ دولار أمريكي لميزانية البنية التحتية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، المموّلة من صندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، للأغراض المبيّنة أدناه:

	بدولارات الولايات المتحدة		
البند	الأموال الخاصة الغرض	الأموال الأساسية	المجموع
الدعم البرنامجي			
المكاتب الميدانية	٨ ٣٢٨ ٠٠٠	١٢ ٠٧١ ٣٠٠	٢٠ ٣٩٩ ٣٠٠[أ]
المقر الرئيسي	١ ٠٨٣ ٥٠٠	٨ ٦٤٣ ١٠٠	٩ ٧٢٦ ٦٠٠
المجموع الفرعي	**٩ ٤١١ ٥٠٠**	**٢٠ ٧١٤ ٤٠٠**	**٣٠ ١٢٥ ٩٠٠**
الإدارة والشؤون الإدارية	١ ٢١٦ ٥٠٠	٩ ٦٨٩ ٨٠٠	١٠ ٩٠٦ ٣٠٠
مجموع الاعتمادات	**١٠ ٦٢٨ ٠٠٠**	**٣٠ ٤٠٤ ٢٠٠**	**٤١ ٠٣٢ ٢٠٠**

(أ) مجموع الميزانية بمبلغ ٣٠٠ ٧٩٩ ٢٠ دولار أمريكي مطروحا منه وفورات التكاليف المتوقّعة بمبلغ ٠٠٠ ٤٠٠ دولار أمريكي.

٢- توافق أيضا على اعتماد بمبلغ ٦٠٠ ٨١٦ ١٤ دولار أمريكي للميزانية النهائية للبرنامج الأساسي لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، المموّلة من صندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، للأغراض المبيّنة أدناه:

	بدولارات الولايات المتحدة		
البند	الأموال الخاصة الغرض	الأموال الأساسية	المجموع
ألف- البحوث والتحليل والدعوة إلى المناصرة			
البحوث وتحليل الاتجاهات	٧٨١ ٤٠٠	١ ٣٥١ ٦٠٠	٢ ١٣٣ ٠٠٠
رصد محاصيل المخدرات غير المشروعة	٩١٠ ٤٠٠	٦١٥ ٤٠٠	١ ٥٢٥ ٨٠٠
الخدمات المختبرية والعلمية	٣٠ ٤٠٠	٧٠٣ ٠٠٠	٧٣٣ ٤٠٠
المجموع، ألف	**١ ٧٢٢ ٢٠٠**	**٢ ٦٧٠ ٠٠٠**	**٤ ٣٩٢ ٢٠٠**
باء- تقديم الخدمات اللازمة لوضع السياسات والتقيد بالمعاهدات			
الخدمات الاستشارية القانونية	١ ٦٦٤ ٤٠٠	-	١ ٦٦٤ ٤٠٠
خدمات تكنولوجيا المعلومات	٧٥ ٢٠٠	١ ٤٤٢ ٣٠٠	١ ٥١٧ ٥٠٠
المجموع، باء	**١ ٧٣٩ ٦٠٠**	**١ ٤٤٢ ٣٠٠**	**٣ ١٨١ ٩٠٠**

(2) E/CN.7/2005/13.

البند	بدولارات الولايات المتحدة		
	الأموال الخاصة الغرض	الأموال الأساسية	المجموع
جيم- المساعدة والمشورة التقنيتان			
١- التحديات العالمية			
الأيدز وفيروسه	٢ ٠٠٤ ٤٠٠	-	٢ ٠٠٤ ٤٠٠
الوقاية والعلاج وإعادة التأهيل	١ ٤٨٩ ٤٠٠	٣١٠ ٤٠٠	١ ٧٩٩ ٨٠٠
المجموع الفرعي، جيم-١	**٣ ٤٩٣ ٨٠٠**	**٣١٠ ٤٠٠**	**٣ ٨٠٤ ٢٠٠**
٢- مكافحة الاتجار			
إنفاذ قوانين مكافحة المخدرات	٥٢٨ ٦٠٠	٢٨٢ ١٠٠	٨١٠ ٧٠٠
المجموع الفرعي جيم-٢	**٥٢٨ ٦٠٠**	**٢٨٢ ١٠٠**	**٨١٠ ٧٠٠**
٣- سيادة القانون			
مكافحة غسل الأموال	٢ ٤٩٩ ٥٠٠	١٢٨ ١٠٠	٢ ٦٢٧ ٦٠٠
المجموع الفرعي، جيم-٣	**٢ ٤٩٩ ٥٠٠**	**١٢٨ ١٠٠**	**٢ ٦٢٧ ٦٠٠**
المجموع، جيم	**٦ ٥٢١ ٩٠٠**	**٧٢٠ ٦٠٠**	**٧ ٢٤٢ ٥٠٠**
مجموع الاعتمادات	**٩ ٩٨٣ ٧٠٠**	**٤ ٨٣٢ ٩٠٠**	**١٤ ٨١٦ ٦٠٠**

٣- تقرّ الصيغة النهائية لتخصيص الموارد لأنشطة التعاون التقني، البالغة ١٠٩ ٧٣٩ ٦٠٠ دولار أمريكي لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، والمموّلة من صندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات على النحو المبيّن أدناه:

البند	بدولارات الولايات المتحدة		
	الأموال الخاصة الغرض	الأموال الأساسية	المجموع
حسب المواضيع			
ألف- البحوث والتحليل والدعوة إلى المناصرة			
البحوث وتحليل الاتجاهات	٩٨٥ ٩٠٠	٨ ٣٠٠	٩٩٤ ٢٠٠
رصد محاصيل المخدرات غير المشروعة	٥ ٢٤٥ ١٠٠	٨ ٩٠٠	٥ ٢٥٤ ٠٠٠
الخدمات المختبرية والعلمية	٥١٠ ٦٠٠	-	٥١٠ ٦٠٠
الدعوة إلى المناصرة	١ ٠٩٣ ٢٠٠	-	١ ٠٩٣ ٢٠٠
المجموع، ألف	**٧ ٨٣٤ ٨٠٠**	**١٧ ٢٠٠**	**٧ ٨٥٢ ٠٠٠**
باء- تقديم الخدمات اللازمة لوضع السياسات والتقيد بالمعاهدات			
الخدمات الاستشارية القانونية	٢٨٥ ٧٠٠	-	٢٨٥ ٧٠٠
خدمات تكنولوجيا المعلومات	٢٢٥ ٩٠٠	٣٥٣ ٠٠٠	٥٧٨ ٩٠٠
المجموع، باء	**٥١١ ٦٠٠**	**٣٥٣ ٠٠٠**	**٨٦٤ ٦٠٠**
جيم- المساعدة والمشورة التقنيتان			
١- التحديات العالمية			

البند	بدولارات الولايات المتحدة		
	الأموال الخاصة الغرض	الأموال الأساسية	المجموع
الأيدز وفيروسه	١٥ ٠٤٠ ٢٠٠	–	١٥ ٠٤٠ ٢٠٠
الوقاية والعلاج وإعادة التأهيل	١٧ ٩٠٤ ٠٠٠	–	١٧ ٩٠٤ ٠٠٠
مصادر الرزق المستدامة	٢٢ ٨٦٥ ٠٠٠	–	٢٢ ٨٦٥ ٠٠٠
المجموع الفرعي، جيم-١	**٥٥ ٨٠٩ ٢٠٠**	**–**	**٥٥ ٨٠٩ ٢٠٠**
٢- مكافحة الاتجار			
إنفاذ قوانين مكافحة المخدرات	٤٣ ٦٧٢ ٩٠٠	–	٤٣ ٦٧٢ ٩٠٠
المجموع الفرعي، جيم-٢	**٤٣ ٦٧٢ ٩٠٠**	**–**	**٤٣ ٦٧٢ ٩٠٠**
٣- سيادة القانون			
مكافحة غسل الأموال	١ ٥٤٠ ٩٠٠	–	١ ٥٤٠ ٩٠٠
المجموع الفرعي، جيم-٣	**١ ٥٤٠ ٩٠٠**	**–**	**١ ٥٤٠ ٩٠٠**
المجموع، جيم	**١٠١ ٠٢٣ ٠٠٠**	**–**	**١٠١ ٠٢٣ ٠٠٠**
مجموع الاعتمادات	**١٠٩ ٣٦٩ ٤٠٠**	**٣٧٠ ٢٠٠**	**١٠٩ ٧٣٩ ٦٠٠**
حسب المناطق			
على الصعيد العالمي	٣ ٣٨٨ ٥٠٠	٣٢٥ ٤٠٠	٣ ٧١٣ ٩٠٠
أفريقيا والشرق الأوسط	١٢ ٨٩٧ ٥٠٠	–	١٢ ٨٩٧ ٥٠٠
أوروبا الوسطى والشرقية	٣ ٣٨٩ ٠٠٠	–	٣ ٣٨٩ ٠٠٠
غربي آسيا وآسيا الوسطى	٣٢ ١٢٧ ٥٠٠	–	٣٢ ١٢٧ ٥٠٠
جنوبي آسيا وشرقي آسيا والمحيط الهادئ	٢٠ ٩٩٣ ٥٠٠	٣١ ٦٠٠	٢١ ٠٢٥ ١٠٠
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٣٦ ٥٧٣ ٤٠٠	١٣ ٢٠٠	٣٦ ٥٨٦ ٦٠٠
مجموع الاعتمادات	**١٠٩ ٣٦٩ ٤٠٠**	**٣٧٠ ٢٠٠**	**١٠٩ ٧٣٩ ٦٠٠**

٤- توافق على اعتماد بمبلغ ٣٨ ٤٣٦ ١٠٠ دولار أمريكي للميزانية الأولية للبنية التحتية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، المموّلة من صندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، للأغراض المبينة أدناه:

البند	بدولارات الولايات المتحدة		
	الأموال الخاصة الغرض	الأموال الأساسية	المجموع
الدعم البرنامجي			
المكاتب الميدانية	٩ ٥٩٦ ٠٠٠	٦ ٧٤٦ ٩٠٠	١٦ ٣٤٢ ٩٠٠[أ]
المقر الرئيسي	٩١٤ ٧٠٠	٩ ١٨٩ ٣٠٠	١٠ ١٠٤ ٠٠٠
المجموع الفرعي	**١٠ ٥١٠ ٧٠٠**	**٩٣٦ ٢٠٠ ١٥**	**٢٦ ٤٤٦ ٩٠٠**
الإدارة والشؤون الإدارية	١ ٠٨٥ ٣٠٠	١٠ ٩٠٣ ٩٠٠	١١ ٩٨٩ ٢٠٠
مجموع الاعتمادات	**١١ ٥٩٦ ٠٠٠**	**٨٤٠ ١٠٠ ٢٦**	**٣٨ ٤٣٦ ١٠٠**

(أ) مجموع الميزانية بمبلغ ٩٠٠ ٣٤٢ ١٧ دولار أمريكي مطروحا منه وفورات التكاليف المتوقّعة بمبلغ مليون دولار أمريكي.

٥- توافق أيضا على اعتماد بمبلغ ٥٠٠ ٧١٨ ١٦ دولار أمريكي للميزانية الأولية للبرنامج الأساسي لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، المموّلة من صندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، للأغراض المبيّنة أدناه:

	بدولارات الولايات المتحدة		
البند	الأموال الخاصة الغرض	الأموال الأساسية	المجموع
ألف- البحوث والتحليل والدعوة إلى المناصرة			
البحوث وتحليل الاتجاهات	١ ٢٢٠ ٩٠٠	٩٠٥ ٧٠٠	٢ ١٢٦ ٦٠٠
رصد محاصيل المخدرات غير المشروعة	١ ٢٤٦ ٤٠٠	١٤٦ ٦٠٠	١ ٣٩٣ ٠٠٠
الخدمات المختبرية والعلمية	٦٦٧ ٤٠٠	١٩٤ ٣٠٠	٨٦١ ٧٠٠
المجموع، ألف	**٣ ١٣٤ ٧٠٠**	**١ ٢٤٦ ٦٠٠**	**٤ ٣٨١ ٣٠٠**
باء- تقديم الخدمات اللازمة لوضع السياسات والتقيد بالمعاهدات			
الخدمات الاستشارية القانونية	١ ٦٦٦ ٠٠٠	-	١ ٦٦٦ ٠٠٠
خدمات تكنولوجيا المعلومات	١ ٢٢٧ ٧٠٠	٢٠٤ ٢٠٠	١ ٤٣١ ٩٠٠
المجموع، باء	**٢ ٨٩٣ ٧٠٠**	**٢٠٤ ٢٠٠**	**٣ ٠٩٧ ٩٠٠**
جيم- المساعدة والمشورة التقنيتان			
١- التحديات العالمية			
الأيدز وفيروسه	٢ ٢٩٢ ٧٠٠	-	٢ ٢٩٢ ٧٠٠
الوقاية والعلاج وإعادة التأهيل	١ ٦٠٠ ٠٠٠	٣١٠ ٥٠٠	١ ٩١٠ ٥٠٠
المجموع الفرعي، جيم-١	**٣ ٨٩٢ ٨٠٠**	**٣١٠ ٥٠٠**	**٤ ٢٠٣ ٢٠٠**
٢- مكافحة الاتجار			
إنفاذ قوانين مكافحة المخدرات	٦٨٠ ٥٠٠	١٧٧ ٦٠٠	٨٥٨ ١٠٠
المجموع الفرعي، جيم-٢	**٦٨٠ ٥٠٠**	**١٧٧ ٦٠٠**	**٨٥٨ ١٠٠**
٣- سيادة القانون			
مكافحة غسل الأموال	٤ ٠١١ ٥٠٠	١٦٦ ٥٠٠	٤ ١٧٨ ٠٠٠
المجموع الفرعي، جيم-٣	**٤ ٠١١ ٥٠٠**	**١٦٦ ٥٠٠**	**٤ ١٧٨ ٠٠٠**
المجموع، جيم	**٨ ٥٨٤ ٧٠٠**	**٦٥٤ ٦٠٠**	**٩ ٢٣٩ ٣٠٠**

البند	بدولارات الولايات المتحدة		
	الأموال الخاصة الغرض	الأموال الأساسية	المجموع
مجموع الاعتمادات	**١٤ ٦١٣ ١٠٠**	**٢ ١٠٥ ٤٠٠**	**١٦ ٧١٨ ٥٠٠**

٦- تأذن للمدير التنفيذي بنقل الموارد بين بنود الاعتمادات في ميزانية الدعم والميزانية الأساسية بحد أقصى يبلغ خمسة في المائة من بند الاعتمادات الذي تنقل إليه الموارد؛

٧- تقر الصيغة الأولية للموارد المخصصة لأنشطة التعاون التقني، والبالغة ٥٠٠ ٢٠٩ ١٢٢ دولار أمريكي، لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، المموّلة من صندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، على النحو المبين أدناه:

البند		بدولارات الولايات المتحدة	
		الأموال الخاصة الغرض	الأموال الأساسية	المجموع
حسب المواضيع				
ألف-	البحوث والتحليل والدعوة إلى المناصرة			
	البحوث وتحليل الاتجاهات	١ ٧٣٧ ٥٠٠	-	١ ٧٣٧ ٥٠٠
	رصد محاصيل المخدرات غير المشروعة	٦ ١٤٧ ٠٠٠	-	٦ ١٤٧ ٠٠٠
	الخدمات المختبرية والعلمية	٣١٩ ٥٠٠	-	٣١٩ ٥٠٠
	الدعوة إلى المناصرة	٨٥٤ ٣٠٠	-	٨٥٤ ٣٠٠
المجموع، ألف		**٩ ٠٥٨ ٣٠٠**	**-**	**٩ ٠٥٨ ٣٠٠**
باء-	تقديم الخدمات اللازمة لوضع السياسات والتقيد بالمعاهدات			
	الخدمات الاستشارية القانونية	٥٤٧ ٧٠٠	-	٥٤٧ ٧٠٠
	خدمات تكنولوجيا المعلومات	١ ٠٥١ ٧٠٠	-	١ ٠٥١ ٧٠٠
المجموع، باء		**١ ٥٩٩ ٤٠٠**	**-**	**١ ٥٩٩ ٤٠٠**
جيم-	المساعدة والمشورة التقنيتان			
	١- التحديات العالمية			
	الأيدز وفيروسه	١٦ ٤١١ ٠٠٠	٢ ٤٠٠	١٦ ٤١٣ ٤٠٠
	الوقاية والعلاج وإعادة التأهيل	٢١ ٤٦٣ ٠٠٠	٩ ١٠٠	٢١ ٤٧٢ ١٠٠
	مصادر الرزق المستدامة	٢١ ١٠٢ ٧٠٠	-	٢١ ١٠٢ ٧٠٠

البند	بدولارات الولايات المتحدة		
	الأموال الخاصة الغرض	الأموال الأساسية	المجموع
المجموع الفرعي، جيم-١	**٥٨ ٩٧٦ ٧٠٠**	**١١ ٥٠٠**	**٥٨ ٩٨٨ ٢٠٠**
٢- مكافحة الاتجار			
إنفاذ قوانين مكافحة المخدرات	٥٠ ٠٢٠ ٨٠٠	٢٧ ٢٠٠	٥٠ ٠٤٨ ٠٠٠
المجموع الفرعي، جيم-٢	**٥٠ ٠٢٠ ٨٠٠**	**٢٧ ٢٠٠**	**٥٠ ٠٤٨ ٠٠٠**
٣- سيادة القانون			
مكافحة غسل الأموال	٢ ٥١٥ ٦٠٠	–	٢ ٥١٥ ٦٠٠
المجموع الفرعي جيم-٣	**٢ ٥١٥ ٦٠٠**	**–**	**٢ ٥١٥ ٦٠٠**
المجموع، جيم	**١١١ ٥١٣ ١٠٠**	**٣٨ ٧٠٠**	**١١١ ٥٥١ ٨٠٠**
مجموع الاعتمادات	**١٢٢ ١٧٠ ٨٠٠**	**٣٨ ٧٠٠**	**١٢٢ ٢٠٩ ٥٠٠**
حسب المناطق			
على الصعيد العالمي	٦ ٩٣٢ ١٠٠	–	٦ ٩٣٢ ١٠٠
أفريقيا والشرق الأوسط	١٩ ٣٦٣ ٤٠٠	–	١٩ ٣٦٣ ٤٠٠
أوروبا الوسطى والشرقية	٢ ٣١٠ ٢٠٠	٥ ٥٠٠	٢ ٣١٥ ٧٠٠
غربي آسيا وآسيا الوسطى	٣٩ ١٢٤ ٤٠٠	٦ ٤٠٠	٣٩ ١٣٠ ٨٠٠
جنوبي آسيا وشرقي آسيا والمحيط الهادئ	١٩ ٩١٧ ٨٠٠	٩ ١٠٠	١٩ ٩٢٦ ٩٠٠
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٣٤ ٥٢٢ ٩٠٠	١٧ ٧٠٠	٣٤ ٥٤٠ ٦٠٠
مجموع الاعتمادات	**١٢٢ ١٧٠ ٨٠٠**	**٣٨ ٧٠٠**	**١٢٢ ٢٠٩ ٥٠٠**

٨- تقرّ أيضا استراتيجية البرنامج والميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧؛

٩- تلاحظ أن تنفيذ الميزانية والبرامج الإضافية ذات الأولوية مرهون بتوافر التمويل.

المرفق الثاني

تقرير الأداء والتخطيط البرنامجيين

أولا- استعراض الأداء البرنامجي للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥: التطورات الرئيسية والإنجازات العملياتية

١- فيما يلي عرض للأنشطة العملياتية التي اضطلع بها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وينصبّ التركيز في هذا العرض على التطورات الرئيسية التي ميّزت فترة السنتين الجارية، والعوامل التي أثّرت في التخطيط للميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

ألف- البحوث والتحليل والدعوة إلى المناصرة

١- البحوث والتحليل

٢- يضطلع قسم البحوث والتحليل بنشر المعارف بشأن المخدرات والجريمة في العالم. ويقوم، بالتعاون مع الدول الأعضاء ومؤسسات الخبراء الأخرى، بجمع وتحليل ونشر المعلومات والبيانات عن طبيعة المشاكل العالمية للمخدرات والجريمة ومداها وتطورها. وتخضع منشورات المكتب للتقييم على يد الخبراء ومتخذي القرارات في كل أرجاء العالم، وكثيرا ما تحظى هذه المنشورات بتغطية إعلامية واسعة مما يجعلها أيضا أدوات مفيدة لإذكاء الوعي.

٣- وخلال الفترة قيد الاستعراض، أجرى المكتب تعديلا أساسيا على التقرير العالمي عن المخدرات ومنشور الاتجاهات العالمية للمخدرات غير المشروعة: إذ أدمج المنشورين في وثيقة سنوية واحدة من مجلّدين تحمل العنوان التقرير العالمي عن المخدرات. ولقيت الصيغة الجديدة استحسانا وسيواصل إصدارها. وخلال الفترة ذاتها، واصل برنامج رصد المحاصيل غير المشروعة، التابع لقسم البحوث والتحليل، تقديم الدعم لإجراء استقصاءات حول زراعة المحاصيل غير المشروعة في سبعة بلدان هي: أفغانستان وبوليفيا وبيرو وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكولومبيا والمغرب وميانمار. وتَشَارك المكتب والحكومات ذات الصلة في نشر نتائج تلك الاستقصاءات في ١٤ تقريرا سنويا. وأجري تقييم سريع تكميلي واستقصاءات لنوايا المزارعين (لعام ٢٠٠٤ فقط) لأفغانستان. وعلاوة على ذلك أجريت في عام ٢٠٠٥، استقصاءات أولية لزراعة المحاصيل غير المشروعة لإكوادور وفنزويلا.

٤- وساهم إنشاء شبكة للخبراء الإقليميين لرصد المحاصيل غير المشروعة في أفغانستان وبيرو وميانمار في تنفيذ برنامج رصد المحاصيل غير المشروعة تنفيذا فعالا في الميدان. وفي عام ٢٠٠٤، وسّع البرنامج تعاونه مع المؤسسات الخارجية من أجل تحسين منهجية الاستقصاء الخاصة برصد المحاصيل غير المشروعة ومن أجل الاستفادة من التطورات الجارية في تكنولوجيا الاستشعار عن بعد، من خلال إبرام اتفاق مع جامعة الموارد الطبيعية والعلوم الحياتية التطبيقية، فيينا، النمسا، يركز في البداية على كولومبيا وميانمار. وواصل المكتب كذلك تعاونه مع جامعة كرانفيلد بالمملكة المتحدة، مركزاً على رصد الأنشطة في أفغانستان.

٥- واستُهلّت مبادرتان بحثيتان جديدتان خلال هذه الفترة هما إجراء بحث بشأن قيمة أسواق المخدرات غير المشروعة ووضع مؤشر عالمي للمخدرات غير المشروعة. وقد أُنجزت الدراسة الأولى ونُشرت نتائجها في التقرير العالمي عن المخدرات لعام ٢٠٠٥.[أ] وقد أُدرج في التقرير العالمي عن المخدرات لعام ٢٠٠٥، وصف للمنهجية وللعمل الجاري، ولكن سيدخل المزيد من التحسينات على المؤشر ويجري المزيد من البحوث عليه.

٦- وشرع المكتب كذلك في دراسة لمدة سنتين تشمل عدة مدن عن الكميات المستهلكة من المخدرات غير المشروعة و كيفية تمويلها، بالتعاون مع المركز الأوروبي لسياسات وبحوث الرعاية الاجتماعية. وسيجري المشروع دراسات في مدن مختارة في أوروبا الشرقية والغربية بهدف تقدير متوسط كميات المخدرات غير المشروعة التي يستهلكها المتعاطي في السنة، والتحري عن الكيفية التي يموّل بها متناولو المخدرات استهلاكهم من المخدرات. وعلاوة على ذلك، أصدر المكتب دراسة واسعة النطاق، بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة، عن الاتجاهات السائدة في مجالي الجريمة والعدالة. وأتيحت نسخة أولية من هذه الدراسة في مؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، المعقود في بانكوك في نيسان/أبريل ٢٠٠٥. ونظّم المكتب في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا، اجتماعا في جنيف بشأن إحصاءات الجريمة. واضطلع المكتب بتنفيذ الدراسة الاستقصائية الثامنة لاتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية ونشر نتائجها. وتم علاوة على ذلك تنفيذ مكوّنات متنوعة من الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن ضحايا الجريمة، بما في ذلك جمع البيانات في كندا. وشرع المكتب في تموز/يوليه ٢٠٠٤ في إعداد دراسة واسعة النطاق بشأن أفريقيا، ونشر نتائجها في تقرير الجريمة والتنمية في أفريقيا في حزيران/يونيه ٢٠٠٥، ثم استهل مشروعا بشأن البيانات من أجل أفريقيا لتدارك النقص الشديد في البيانات الخاصة بالمخدرات والجريمة في المنطقة عن طريق وضع آليات لجمع البيانات تكون فعالة من حيث التكلفة ومستدامة. وفي إطار التعاون

بين المكتب ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، استُهل برنامج للاستقصاءات الدولية بشأن أثر الجريمة والفساد في الأعمال التجارية وفي الصناعات. وشرع قسم البحوث والتحليل في تبسيط آلياته الخاصة بإدارة البيانات من خلال تطبيق منهجيات الاستخبارات التجارية وتخزين البيانات. وتكمن أهم مزايا هذا التطور في تحسين ضمان الجودة وتكامل البيانات. وشارك القسم كذلك في مختلف الاجتماعات المتصلة بالاتجاهات العالمية للجريمة والمخدرات ووضع مؤشرات للمخدرات والجريمة.

٢- الخدمات المختبرية والعلمية

٧- البرنامج المختبري والعلمي هو برنامج أساسي جامع تابع للمكتب يساهم في تعزيز القدرة الوطنية على اختبار المخدرات وعلى تعزيز نوعية الدعم العلمي المقدّم لنظم العدالة الجنائية الوطنية والخدمات الصحية الوطنية. وقد مضى البرنامج، كعهده في الأعوام السابقة، في توفير الأدوات والمعدات والبيانات التقنية والمبادئ التوجيهية والمعايير المرجعية، مما أدى إلى تحسين تحليل المخدرات والارتقاء بالخدمات المختبرية في كل أرجاء العالم، وكفالة استفادة عدد متزايد من الحكومات من النتائج المختبرية الرفيعة النوعية. ويجري استكشاف خيارات توسيع الخدمات العلمية لتشمل مجال الجريمة. واتخذت خطوات هامة مع حكومة الاتحاد الروسي من اجل إتاحة فرص أكبر للاستفادة من المواد المرجعية، وكذلك من طرائق المكتب الموصى بها في تحليل المخدرات، لكي يتسنى إجراء التحليل والقياس السليمين لكميات المواد المخدرة التي تضبط في جميع أنحاء البلد. وتوسّعت القدرات العالمية لاختبار المخدرات من خلال وضع اختبارات ميدانية جديدة للسلائف، تستخدمها القوات الأفغانية الآن بنجاح لاختبار المخدرات وأنهيدريد الخل، بل وكذلك اختبار مواد غير خاضعة للمراقبة تُستخدم في تجهيز الهيروين. وقُدّمت المساعدة لأفغانستان كذلك لدعمها في إنشاء مرفق لاختبار المخدرات في كابول، واشتمل ذلك على توفير المعدات والمواد، وتعيين علماء المختبرات وتدريبهم. ونُظمت حلقة عمل حول تحليل السلائف، كجزء من المشروع الإقليمي بشأن مراقبة السلائف في آسيا الوسطى. وأسهمت هذه الأنشطة جميعها في زيادة استخدام أجهزة إنفاذ القوانين والسلطات القضائية والصحية والتنظيمية للدعم التقني المختبري في الأنشطة العملياتية، وهو ما يشكل أحد الأهداف الأساسية للبرنامج. واستهل مشروع عالمي جديد في سياق إنشاء شبكات للمختبرات لتبادل المعلومات عن المخدرات، بما في ذلك بيانات تحديد ملامح المخدرات.

٨- ويركّز البرنامج على تحسين قدرات الطب الشرعي من أجل تحديد خصائص/ ملامح شوائب المنشطات الأمفيتامينية وسلائفها في بلدان عمليات تعاون رابطة أمم جنوب

شرقي آسيا والصين لمكافحة العقاقير الخطرة (أكّورد)، وتعزيز استخدام البيانات المختبرية كمصدر رئيسي للمعلومات في تلك البلدان. وتمت زيادة تعزيز جودة البيانات الواردة من المختبرات من خلال توفير التدريب الاقليمي لرؤساء المختبرات الوطنية للطب الشرعي في بلدان أمريكا الوسطى، مع التركيز بوجه خاص على جودة الأداء وتحسين المهارات والخبرات اللازمة للتعرف على المخدرات والسلائف وتحليلها، والتنفيذ العملي لأفضل الممارسات في المختبرات. وأخيرا، شمل التعاون الإقليمي الناجح في أفريقيا على العمل مع الجماعة الانمائية للجنوب الأفريقي على تزويد بلدان في أفريقيا الجنوبية والشرقية بعُدد اختبار المخدرات والسلائف، وتقديم مساعدة أكثر تحديدا لسيراليون لكي تتسنى لها زيادة سرعة تحليل العينات للأغراض القضائية. ويجري الآن النظر في مشروع إقليمي شامل يتناول جميع جوانب تطور الطب الشرعي في قطاعي العدل والصحة.

٣- التقييم المستقل

٩- التقييم المستقل من المهام الأساسية للخدمات التي يضطلع بها المكتب والتي تُسهم في المساءلة والتعلّم وتقرير السياسات وتحسين جودة إنجاز البرامج. وقد اضطلعت وحدة التقييم بأربعة تقييمات مواضيعية في عام ٢٠٠٤ (بشأن البرنامج العالمي لمكافحة غسل الأموال، والأدوات والعُدد، والنظام الوطني لمراقبة المخدرات، والبرنامج العالمي لمكافحة الاتجار بالبشر). ودعمت الوحدة كذلك ٣٠ تقييما لمشاريع، واستعرضت الاختصاصات، وقدمت توجيهات في انتقاء المقيمين، وغير ذلك. وبدأ في عام ٢٠٠٤ تقييم أنشطة التنمية البديلة التي يقوم بها المكتب، واكتمل في عام ٢٠٠٥. ويجري في عام ٢٠٠٥ إنجاز ٣ تقييمات موضوعية إضافية (التدريب الحاسوبي، والبرنامج العالمي لتقييم مدى انتشار تعاطي المخدرات، وتأثير خدمات الدعم في إنجاز البرامج). وتدعم الوحدة كذلك ٢٥ تقييما إضافيا لمشاريع في عام ٢٠٠٥. وأجري استعراض أساسي لتقرير تقييم ميانمار، وقدمت المشورة للمدير التنفيذي بشأن الإجراءات الواجب اتخاذها. وأجري تشخيص لدورة المشاريع الحالية في المكتب، وهو يسهّل الآن وضع نظام جديد لإدراة دورة المشاريع. وصدر كذلك تقرير سنوي عن التقييم يلخّص تقييمات عام ٢٠٠٤ ويؤلّف بينها، ويجري توزيعه على جميع الدول الأعضاء. وكجزء من إرساء ثقافة التقييم في المكتب، وُضع إطار استراتيجي للتقييم، كما وضع عدد من المبادئ التوجيهية والمنهجيات. وأدرج ما أنجز من التقييمات المواضيعية وتقييمات المشاريع في صفحة التقييم في الموقع الشبكي للمكتب، والاطلاع عليها متاح للدول الأعضاء.

٤- التخطيط الاستراتيجي

١٠- نسّقت وحدة التخطيط الاستراتيجي مدخلات المكتب المتعلقة بالتوصيات الواردة في تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، التابع للأمين العام، بعنوان "عالم أكثر أمنا: مسؤوليتنا المشتركة" (A/59/565 وCorr.1)، وكذلك تقرير الأمين العام بعنوان "في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية، والأمن، وحقوق الإنسان للجميع"، وذلك بالتنسيق مع الأنشطة المختصة في منظومة الأمم المتحدة والمسؤولة عن إصلاح الأمم المتحدة وعن التحضيرات للاجتماع العام الرفيع المستوى للدورة الستين للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية. واضطلعت الوحدة بالأعمال التحضيرية الخاصة بمشاركة المدير التنفيذي في مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق. وشاركت الوحدة في اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج والتابعة للمجلس المذكور ومثّلت المكتب فيها. وأعدت الوحدة كذلك ونسّقت مشروع برنامج عمل لأفريقيا، واشتمل ذلك على تنظيم اجتماع لفريق خبراء للتحضير لاجتماع المائدة المستديرة حول أفريقيا المعقود في أبوجا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. واضطلعت الوحدة بمهام الأمانة للجنة البرامج والمشاريع التابعة للمكتب، ووفّرت كذلك مدخلات فنية لأطر برنامجية استراتيجية مختلفة. واضطُلع بالأنشطة المتعلقة بتطبيق نظام للإدارة القائمة على النتائج على صعيد المكتب ككل، وانطوى ذلك على تنظيم دورات تدريبية فيما يتعلق بذلك النظام وتعيين مستشارين خارجيين اثنين للقيام بدور ميسّرين لحلقات العمل لموظفي الأقسام الأربعة جميعها، ومن بينهم الممثلون الميدانيون. وعلاوة على ذلك، اضطلعت الوحدة باستعراض لتنفيذ أولويات المكتب العملياتية: مبادئ توجيهية للأجل المتوسط.

٥- الدعوة إلى المناصرة

١١- ترمي الأنشطة العالمية المتعلقة ببناء صورة المكتب والتي يضطلع بها قسم الدعوة إلى تعزيز أعمال المكتب وترويجها في العالم قاطبة، من تخفيض الطلب ورصد المحاصيل غير المشروعة إلى مكافحة الإرهاب والفساد. وتُعالَج هذه المسائل عبر الإعلام والتثقيف وحملات توعية الجمهور التي تستهدف جميع شرائح المجتمع، وكذلك أنشطة الدعوة إلى المناصرة التي تستهدف المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني وقادة الرأي.

١٢- وخلال فترة السنتين، أصدر المكتب برامج إعلامية على أشرطة الفيديو بشأن الاتجار بالبشر والأيدز وفيروسه، وكذلك برامج إعلامية إذاعية تهدف إلى الوقاية من تعاطي

المخدرات والأيدز وفيروسه. ووفّرت هذه البرامج لوسائط الإعلام في كل أرجاء العالم ويمكن تنزيلها عبر الموقع الشبكي للمكتب. وأذاعت عشرات المحطات الوطنية والدولية، بما فيها محطة سي إن إن إنترناشيونال والبي بي سي وُرلد، هذه البرامج الإعلامية أو تنوي القيام بذلك. وفي أيار/مايو ٢٠٠٥، فاز شريط الفيديو الإعلامي المعنون "مستقبل أفضل" (Better Future)، الذي يعالج الاتجار بالبشر، بجائزة فئة الفيلم القصير في مهرجان الأمم المتحدة الأول للأفلام الوثائقية الذي حمل اسم "قصص من الميدان". ولإنجاز هذا المشروع الذي يُعنى بمكافحة الاتجار بالبشر، اشترك المكتب مع منظمات غير حكومية محلية في أوروبا الشرقية، وروّج أرقام هواتفها المباشرة.

١٣- ولإذكاء الوعي بتعاطي المخدرات والاتجار بها، وبالفساد، والأيدز وفيروسه، والاتجار بالأشخاص، عمّمت ملصقات ونشرات وصحائف وقائع وبطاقات بريدية وروزنامات للجيب وغيرها من المواد الإعلامية على نطاق واسع. وتتاح هذه المواد بلغات مختلفة في موقع شبكي متاح للجمهور تزايد معدل استخدامه بنسبة ٢٥ في المائة منذ عام ٢٠٠٣. و نُشرت كذلك أعداد من الرسالة الإخبارية الفصلية بأربع من اللغات الرسمية للأمم المتحدة، وصدرت نسخة إلكترونية منها في عام ٢٠٠٤.

١٤- وأقيمت معارض لترويج أعمال المكتب في مؤتمرات وأحداث مختلفة عديدة نُظمت في فيينا وفي أماكن أخرى، بما في ذلك مؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية. كما نُظمت معارض وأحداث للاحتفال باليوم الدولي لمكافحة تعاطي المخدرات والاتجار غير المشروع بها (٢٦ حزيران/يونيه)، واليوم العالمي للأيدز (١ كانون الأول/ديسمبر)، واليوم الدولي لمكافحة الفساد (٩ كانون الأول/ديسمبر).

٦- حشد الموارد وإقامة الشراكات

١٥- يعتمد تمويل ميزانية فترة السنتين للمكتب، بما في ذلك البرنامج الأساسي وبرنامج البنية التحتية وبرنامج المساعدة التقنية، بنسبة ٩٠ في المائة على تبرعات الجهات المانحة. ويتحمّل قسم التمويل المشترك والشراكة المسؤولية الأولى في تنفيذ وتنسيق سياسة ومبادرات حشد الأموال. ويتمثل النهج الرئيسي الذي يسلكه في الانخراط في شراكات استراتيجية مع عدد كبير من الجهات المانحة العامة والخاصة وكذلك مع المؤسسات الدولية.

١٦- وفيما يتعلق بالفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، يُتوقّع أن يصل حجم التبرعات التي تُقدّمها الجهات المانحة إلى نحو ٢١٠ ملايين دولار أمريكي، بزيادة بنسبة ٢٨ في المائة مقارنة بفترة

السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وقد حافظت الجهات المانحة الرئيسية التقليدية[ب] على مستويات عالية ثابتة من الدعم. وعلاوة على ذلك، ظهرت جهات مانحة جديدة مثل تركيا، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن الأيدز وفيروسه، وصندوق منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك) للتنمية الدولية، وصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري، فيما قدّمت بلدان متلقية معينة تعهدات بمبالغ ضخمة تقدمها من ميزانياتها الوطنية لصالح برامج المكتب (الاتحاد الروسي والبرازيل وبيرو والجماهيرية العربية الليبية والرأس الأخضر والمكسيك).

١٧- وكان من الأحداث الهامة التوقيع مع المفوضية الأوروبية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ على "تبادل رسائل بشأن التنسيق والتعاون والشراكة". ومنذ ذلك الحين، برزت المفوضية الأوروبية كواحدة من أكبر الجهات المانحة لبرامج المكتب في مجال المخدرات والجريمة، لا سيما بعدما وافقت على تقديم مساهمة بمبلغ ٢٤,٧ مليون يورو لمشروع المكتب لدعم اللجنة النيجيرية المعنية بالجريمة الاقتصادية والمالية ولدعم القضاء النيجيري.

١٨- وعلى الصعيد المشترك بين الوكالات، حقق عدد من المبادرات النتائج المرجوة خلال الفترة قيد الاستعراض. ففي تموز/يوليه ٢٠٠٤، وقّع البنك الدولي والمكتب على اتفاق تعاون بشأن مجموعة من المسائل المواضيعية والإقليمية، بما في ذلك مكافحة غسل الأموال، ومكافحة الفساد، وتعزيز مصادر الرزق البديلة، والإدارة الرشيدة. وعلاوة على ذلك، وُقعت في آذار/مارس ٢٠٠٥ مذكرة تفاهم بين المكتب واليونيدو، أسفرت عن إعداد مشاريع مشتركة في مجالات الاتجار بالمخدرات والمواد الكيميائية والتخلص الآمن بيئيا من الكميات المضبوطة منها، والعمل على مكافحة الفساد، فضلا عن تعزيز مشاريع مصادر الرزق البديلة ومشاريع ميدانية أخرى. وترأس المكتب لجنة المنظمات المشاركة في رعاية برنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن الأيدز وفيروسه، وذلك من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

١٩- وخلال الفترة التي يشملها التقرير، دخل المكتب كذلك في تعاون أو فتح حوارا عملياتيا مع عدد من المؤسسات المالية الدولية، بما فيها مصرفي التنمية الأفريقي الآسيوي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية. وثمة مجال آخر ما زال في مراحله الأولى يتعلق بزيادة التعاون مع إدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمانة العامة في مجالي سيادة القانون وإصلاح العدالة.

باء- تقديم الخدمات اللازمة لتقرير السياسات والامتثال للمعاهدات

١- المقر الرئيسي

٢٠- تضطلع شعبة شؤون المعاهدات بمعظم المهام المعيارية التابعة للمكتب. وتوفّر الشعبة الدعم التقني والفني للجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، كما توفّره لمؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية الذي يعقد كل خمس سنوات. وتقرر هذه الأجهزة السياسات والمعايير وتوصي بها في جميع المجالات ذات الصلة بأعمال المكتب. وتوفّر الشعبة كذلك الخدمات التقنية والفنية المتعلقة بمتابعة أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة ذات الصلة. وبالإضافة إلى ذلك، تدير أمانة الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات نظام المراقبة الخاص بالمخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف الخاضعة للمراقبة الدولية، وتقدّم مشورة الخبراء للهيئة وللدول الأعضاء. ويعنى فرع شؤون المعاهدات والشؤون القانونية في الشعبة بترويج وتنفيذ الصكوك القانونية للأمم المتحدة في مجالات مكافحة تعاطي المخدرات، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والفساد. وعلاوة على ذلك، يوفّر الفرع الخدمات التقنية والفنية لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والمؤتمر المرتقب للدول الأطراف في اتفاقية مكافحة الفساد. ويروّج الفرع للتصديق على الصكوك الدولية المتعلقة بالمخدرات والجريمة والفساد، من خلال اتخاذ تدابير خاصة محددة الهدف وتوفير المساعدة التنقية للبلدان التي تطلبها، مع التركيز على تعزيز النظام القانوني لمكافحة المخدرات والجريمة. وأخيرا، توفِّر الشعبة المساعدة التقنية للدول التي تطلبها من أجل التصديق على الصكوك العالمية الثلاثة عشر المتعلقة بالإرهاب وتنفيذها.

٢١- وقد شدّد المجتمع الدولي، في العديد من المنتديات ومن القرارات بشأن السياسات، على الأولوية العالية التي يعطيها لمكافحة الإرهاب والفساد والجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات باعتبار تلك المكافحة جزءا لا يتجزأ من تحقيق السلام والأمن والتنمية. ومما يتسم بأهمية فائقة أن الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير اعتبر، في تقريره المعنون "عالم أكثر أمنا: مسؤوليتنا المشتركة"، أن الإرهاب والجريمة المنظمة إثنان من التهديدات الستة الرئيسية للسلام والأمن الدوليين. وقال الفريق إن الجريمة المنظمة عبر الوطنية تشكّل تهديدا مباشرا للأمن البشري وسيادة القانون، مؤكّدا على أن الجريمة المنظمة تزيد من خطر سائر التهديدات إذ تهيّئ الفرص لقيام مجتمع "همجي". واستنادا إلى تلك الملاحظات، أوصى الفريق الرفيع المستوى الدول الأعضاء التي لم توقّع أو لم تصدّق بعدُ على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الثلاثة المكمّلة لها (من المرفقات الأول إلى الثالث من قرار الجمعية العامة ٥٥/٢٥، على التوالي) ومرفق قرار

الجمعية ٥٥/٢٥٥) واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (مرفق قرار الجمعية العامة ٥٨/٤) أو لم توفر الموارد لها، بأن تفعل ذلك، وبأن تقدّم جميع الدول الأعضاء الدعم للمكتب في ما يقوم به من أعمال في هذا المجال (الفقرة ١٧٢ من الوثيقة A/59/565 وCorr.1).

٢٢- وفي حين أن اتفاقية الجريمة المنظمة وبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، و بخاصة النساء والأطفال، المكمل لها، دخلا حيز النفاذ في عام ٢٠٠٣، فإن الفترة قيد الاستعراض شهدت دخول البرتوكولين المتبقيين المكملين لاتفاقية الجريمة المنظمة حيز النفاذ. ودخل بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو حيز النفاذ في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، ودخل بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة حيز النفاذ في ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٥.

٢٣- وحتى ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، كانت ٢٩ دولة قد صدّقت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. واستنادا إلى المادة ٦٨ من الاتفاقية، سيبدأ نفاذ الاتفاقية في اليوم التسعين من تاريخ إيداع الصك الثلاثين من صكوك التصديق أو القبول أو الإقرار أو الانضمام. ويرجّح بالتالي، أن يبدأ نفاذ الاتفاقية في موعد لا يتجاوز نهاية عام ٢٠٠٥. ويشكل دعم المفاوضات بشأن الصكوك القانونية الدولية الرئيسية الخمسة، التي دخلت كلها حيز النفاذ في غضون فترة زمنية مدتها خمس سنوات، معلما رئيسيا في العمل المعياري الذي يضطلع به المكتب.

٢٤- وفي مجال منع الإرهاب، نال الإطار القانوني الدولي مزيدا من التعزيز باعتماد الجمعية العامة، في قرارها ٥٩/٢٩٠ المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي.

٢٥- ويرد في تقرير أداء البرنامج، المقدّم إلى الجمعية العامة (A/59/69)، الكثير من الإنجازات المتعلقة بالعمل المعياري الذي يضطلع به المكتب. وينطبق هذا بصفة خاصة على الخدمات التقنية والفنية المقدمة لأجهزة تقرير السياسات، ولا سيما خدمة العديد من الدورات العادية والمستأنفة التي تنظمها اللجنتان، والمؤتمر الحادي عشر ودورات الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات. وينطبق ذلك نفسه على الأعمال التي يقوم بها المكتب فيما يتعلق بخدمة مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

٢- الخدمات الاستشارية القانونية

٢٦- خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، نظّم المكتب أكثر من ٣٠ اجتماعا أقاليميا وإقليميا ودون إقليمي أو قدّم خبرة فنية في هذه الاجتماعات لترويج التصديق على اتفاقيات الأمم المتحدة لمكافحة تعاطي المخدرات والجريمة المنظمة والفساد وتنفيذها، وضمّت هذه الاجتماعات أكثر من ١٥٠ دولة.

٢٧- وقدّمت إلى ٥٧ دولة حتى ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ خدمات مساعدة قانونية من أجل تعزيز قدرات نظام العدالة من خلال الارتقاء بالتشريعات الجوهرية، وتدريب العاملين في نظام العدالة، وتحسين التعاون القضائي عبر الحدود. وقُدّم دعم عملي مباشر في الموقع لثلاث دول من دول أفريقيا جنوب الصحراء (جنوب أفريقيا وزامبيا وكينيا) في أعمال قضائية جارية تتعلق بالمحاكمة ومصادرة الموجودات.

٢٨- وشملت النتائج الرئيسية اعتماد أفغانستان لقانون مخدرات جديد بمساعدة من المكتب، والتصديق على اتفاقيات وسنّ تشريعات جديدة في المثلث الذهبي (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكمبوديا وميانمار)، وتوفير المساعدة على الصعيدين الوطني والإقليمي لمعظم دول الخليج والدول العربية بعد حرب الخليج، وتكثيف التغيير التشريعي والتدريب على تنفيذ التشريعات في دول كومنولث الدول المستقلة، ونشر أفضل الممارسات في الأعمال القضائية المتعلقة بتسليم المطلوبين والمساعدة القانونية المتبادلة على الصعيد الدولي، وإعداد محاكمة "صورية" أو تدريبية كاملة وتعميمها في أمريكا اللاتينية من أجل تنمية مهارات ودراية القضاة والمدّعين العامين والشهود في مجال الطب الشرعي، والاختبار التجريبي للبرنامج الحاسوبي الفريد الذي استحدثه المكتب لمحرري طلبات تبادل المساعدة القانونية وإطلاقها على الصعيد العالمي لكي تستخدمه جميع النظم القضائية.

٢٩- وقدّم المكتب مساعدة تقنية مباشرة للتصديق على اتفاقية الجريمة المنظمة واتفاقية مكافحة الفساد وتنفيذهما إلى الدول التالية بناء على طلبها: أفغانستان والبرازيل وتوغو وغامبيا وغينيا والكونغو والمغرب في عام ٢٠٠٤، وإثيوبيا وبوركينا فاسو وتايلند وجيبوتي وسيراليون والفلبين وفييت نام وكمبوديا في عام ٢٠٠٥.

٣٠- وخلال الفترة قيد الاستعراض، نظم المكتب أيضا العديد من اجتماعات أفرقة الخبراء بشأن قضايا متنوعة تتصل بترويج التصديق على الاتفاقيات والبروتوكولات وتنفيذها، بما في ذلك بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة، وعقد اجتماعين لوضع دليل تشريعي للتصديق على اتفاقية مكافحة الفساد وتنفيذها، فضلا عن اجتماع فريق

خبراء لوضع اتفاق ثنائي نموذجي بشأن اقتسام العائدات الإجرامية أو الممتلكات المصادرة المشمولة باتفاقية الجريمة المنظمة واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨.[ج] وتناول اجتماعان لفريقي خبراء مسألتي أساليب التحري الخاصة وحماية الشهود.

٣١- وواصل المكتب تعاونه مع كيانات أخرى منخرطة في جهود مكافحة الفساد، ولا سيما مع مصرف التنمية الآسيوي، وأمانة الكومنولث، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة الدول الأمريكية. وفي عام ٢٠٠٤، أصبح المكتب الوكالة الرئيسية السادسة في الاتفاق العالمي، وبدأ يعمل، إلى جانب مكتب الاتفاق العالمي، مع المشاركين في الاتفاق العالمي، على الترويج للتصديق على اتفاقية مكافحة الفساد ووضع مشاريع لبناء القدرات تهدف إلى إدماج الاتفاقية في النظم القانونية المحلية.

٣- منع الإرهاب

٣٢- خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، انصبّ التركيز الرئيسي على تقديم المساعدة إلى الدول عند الطلب في التصديق على الصكوك القانونية العالمية لمكافحة الإرهاب، وإدماج أحكامها في التشريعات الوطنية، وتنفيذ تشريعات جديدة بما في ذلك التشريعات المتعلقة بالتعاون الدولي. وتم التوصل إلى ترتيب عملي بين الإدارة التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب والمكتب. وعمل المكتب أيضا عن كثب مع مكتب الشؤون القانونية التابع للأمانة العامة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومع عدة منظمات دولية وإقليمية.

٣٣- واستُهل في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ مشروع عالمي بشأن تعزيز النظام القانوني لمكافحة الإرهاب، وفّر الإطار الشامل لتقديم المساعدة التقنية. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٥ زوّد المكتب ٣٠ بلدا بمشاريع تعديلات تشريعية أو بمشورة تشريعية أو بتشريعات كاملة لمكافحة الإرهاب، وأوفد ٣٠ بعثة مساعدة تشريعية، وعقد ١٠ حلقات عمل إقليمية استفاد منها ٧٥ بلدا، واستحدث العديد من أدوات المساعدة التقنية تتصل جميعها بتعزيز النظام القانوني لمكافحة الإرهاب. ومنذ استهلال المشروع في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، زوّد المكتب ٦٢ بلدا بمساعدة تقنية وساند ١٠٨ بلدان بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، من خلال البعثات الثنائية أو حلقات العمل الإقليمية، على التصديق على ١٣ صكا قانونيا عالميا تتعلق بمكافحة الإرهاب وعلى تنفيذ هذه الصكوك. وتلقى ما يربو على ١ ٠٠٠ موظف وطني تدريبات أو إحاطات فنية متعمقة عن تعزيز النظام القانوني لمكافحة الإرهاب. وأصدرت البلدان التي تلقّت المساعدة ما يزيد على

٢٠٠ تصديق جديد على الصكوك العالمية. وهناك حتى الآن ستة بلدان سنّت قوانين جديدة لمكافحة الإرهاب، وشرع ما لا يقل عن ١٦ بلدا آخر في صياغة قوانين جديدة لمكافحة الإرهاب.

٣٤- وخلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، بُذلت جهود لوضع أطر لأنشطة إقليمية ضمن المشروع العالمي، من أجل تحسين التخطيط للأنشطة الجارية في مختلف المناطق ورصدها وحفز تنسيق الجهود. ونُظمت حلقات عمل إقليمية ودون إقليمية لبلدان آسيا الوسطى والبلدان المجاورة، ولبلدان آسيا الوسطى والقوقاز، فضلا عن العديد من بلدان جنوب شرقي أوروبا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا الغربية، ولأعضاء من شرقي أفريقيا في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (الإيغاد)، وللبلدان الناطقة بالبرتغالية. وعلاوة على ذلك، نُظمت جولة دراسية للبلدان الناطقة بالبرتغالية بالتشارك مع وزارة العدل البرتغالية. وعُقد مؤتمر وزاري إقليمي للبلدان الأفريقية الفرانكفونية بالتعاون مع الوكالة الحكومية الدولية للفرانكفونية. وعُزّزت القدرة على تقديم المساعدة المتعمقة في مجال التنفيذ بزيادة التمثيل على الصعيد الميداني. ولهذا السبب، أوفد خبراء إقليميون إلى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأمريكا اللاتينية والوسطى، وإلى كومنولث الدول المستقلة وآسيا الوسطى، وكذلك آسيا والمحيط الهادئ.

جيم- المساعدة والمشورة التقنيتان

١- التحديات العالمية

٣٥- في أفريقيا والشرق الأوسط، وفي حين أن المعلومات عن تعاطي المخدرات قليلة، تؤكد الدراية الإقليمية تزايد تعاطي القنب ووجود أدلة على تزايد تعاطي الهروين والمنشطات الأمفيتامينية. ويبلّغ عن تعاطي الكوكايين في جميع المناطق الفرعية في القارة. ويُفاد بتعاطي المخدرات بالحقن في بعض البلدان، وإن كان محدودا، ويمكن أن يكون له، لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء، دور في استدامة وباء الأيدز وفيروسه. وتتم زراعة القنّب غير المشروعة على نطاق محدود في عدد كبير من البلدان الأفريقية وبلدان الشرق الأوسط. وأكّد الاستقصاء الأول للقنب الذي أجري في المغرب في منطقة الريف في عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ أن المغرب هو أحد البلدان المنتجة والمصدّرة الرئيسية للقنب في العالم، إذ يورّد ٨٠ في المائة من راتنج القنب الذي يضبط في أوروبا.

٣٦- ووضعت مشاريع عموم أفريقيا بشأن تعاطي المخدرات والوقاية من الأيدز وفيروسه مبادئ توجيهية إقليمية عن العلاج وإعادة التأهيل والوقاية فيما بين النظراء بالاعتماد على الممارسات الجيدة والدروس المستفادة التي حددت. وتلقى العديد من الكيانات الحكومية والمنظمات غير الحكومية منحا ومساعدة تقنية للتصدي للعلاج الوقائي الأولي وإعادة التأهيل ولزيادة توافر المعلومات الدقيقة والمناسبة عن مسائل مكافحة المخدرات. وركّز المكتب على مكافحة تعاطي المخدرات وانتشار الأيدز وفيروسه في سجون الأحداث بجنوب أفريقيا، وردّ على تزايد انتشار الأيدز وفيروسه في صفوف متعاطي المخدرات بالحقن في كينيا باستهلال مشروع يُعزّز قدرات المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية. وأنجز المكتب كذلك مشروعين لخفض الطلب على المخدرات في مصر والأردن، وضعا استراتيجيات وآليات تنسيق وطنية للعلاج وإعادة التأهيل؛ وأقاما مراكز للعلاج وإعادة التأهيل ومرافق شرطة للعلاج؛ وعزّزا التدخل والإرشاد المبكّرين فيما يتعلق بخدمات الرعاية الصحية الأولية. وبهدف إقامة برنامج أوسع للمساعدة والتعاون مع السلطة الفلسطينية، أدرج المكتب مشروعا بشأن خفض الطلب في مجموعة عمليات الأمم المتحدة المتعلقة بخطة الانسحاب ذات المائة يوم من غزة. وبدأ تنفيذ المشروع خلال الربع الثالث من عام ٢٠٠٥.

٣٧- وفي أوروبا الشرقية، تتزايد معدلات تعاطي المخدرات تدريجيا لتصل إلى المعدلات المسجلة في أوروبا الغربية. وتسلك الاتجاهات نفس الأنماط: فتعاطي القنب في تزايد؛ وتعاطي الهروين مستقر أو يتضاءل؛ وتعاطي المنشطات الأمفيتامينية والكوكايين في تزايد. ورغم أن تغطية وجودة الخدمات المُقدّمة من خلال أنشطة خفض الطلب لم تصل بعدُ إلى المستويات السائدة في أوروبا الغربية فإن الوضع يتحسّن. ودفعت المعدلات المقلقة للإصابة بالأيدز وفيروسه المتعلقة بتعاطي المخدرات بالحقن في الاتحاد الروسي إلى إدخال تغييرات في التشريعات وفي السياسة العامة. وتحتاج التدخلات وتدابير الوقاية التي تُتخذ على مستوى الشارع لفائدة الفئات المعرضة للخطر إلى توسيع كبير لكي تتصدى فعليا للأبعاد الكاملة للمشكلة. ورغم أن المشكلة أقل خطورة في بلدان أخرى من أوروبا الشرقية والجنوبية فإنه يلزم التوسع في تدابير الوقاية والتوعية في صفوف الفئات المعرضة للخطر وفي برامج الخدمات وإعادة التأهيل الموجهة إلى فئات محددة.

٣٨- وفي الاتحاد الروسي وبيلاروس، أنجز المكتب تحليلا لحالة تعاطي المخدرات وحصرا للخدمات القائمة في المنطقة. وشملت المشاريع عددا من الدورات وحلقات العمل التدريبية لمقدمي خدمات العلاج من تعاطي المخدرات والوقاية من فيروس الأيدز على الصعيد الدولي ودون الإقليمي والوطني. وساعدت المنح التمويلية عشرة من مقدمي الخدمات في المنطقة

على تحسين وتنويع الخدمات التي يقدّمونها في مجال العلاج من المخدرات والوقاية من فيروس الإيدز. وشجّع المكتب، بالتضامن مع هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة، التعاون بين خدمات العلاج من فيروس الأيدز ومن الارتهان بالمخدرات والخدمات الوصولة على الصعيد المجتمعي. وأُدرج موظفو الإصلاحيات في أنشطة التدريب والتوعية، وأُنشئ نظام ملائم للشباب لإحالة متعاطي المخدرات بالحقن إلى الخدمات الطبية في مناطق رائدة من الاتحاد الروسي.

٣٩- وفي غرب آسيا وآسيا الوسطى، لا تزال الإصابة بالأيدز وفيروسه المتصلة بتعاطي المخدرات بالحقن تنتشر أساسا في بلدان آسيا الوسطى وباكستان. وتستدعي هذه المشكلة اتخاذ مقرري السياسات إجراءات منسّقة وقيام خدمات الوقاية من تعاطي المخدرات ومن الأيدز وفيروسه بتدخلات على مستوى الشارع، بعدما تم رفع مستويات الوعي.

٤٠- وأدت المشكلة المقلقة المتمثلة في تعاطي المخدرات بالحقن وما يتصل بها من مشاكل الأيدز وفيروسه في البلدان المجاورة لأفغانستان إلى توسّع كبير في حافظة المكتب لمشاريع خفض الطلب. وفي آسيا الوسطى، قدم المكتب دعمه للحكومات والمنظمات غير الحكومية ووسائط الإعلام في ما تتخذه من إجراءات وقائية مكثّفة. وتلقت إحدى وعشرون جهة حكومية وغير حكومية من الجهات التي تقدم الخدمات موارد لتوسيع خدماتها المحلية الخاصة بمتعاطي المخدرات. وأعدت قائمة حصرية بالمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال الوقاية من تعاطي المخدرات ومن الأيدز وفيروسه في آسيا الوسطى. وجمع مؤتمر قمة أورآسيوي لقادة وسائط الإعلام قادة من جميع دول آسيا الوسطى باستثناء تركمانستان، وتلاه اجتماع مائدة مستديرة لآسيا الوسطى لوسائط الإعلام، المعقود في ألماتي في حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وأجريت دراسة لما يفضله الشباب في وسائط الإعلام في ٤ بلدان من آسيا الوسطى ونُشرت نتائج الدراسة في نشرة يُمكن أن يُستند إليها في وضع وتنفيذ تدابير إعلامية جديدة للوقاية وإذكاء الوعي. وأعدت برامج إعلامية صوتية بشأن قضايا الأيدز وفيروسه والمخدرات وأُذيعت بانتظام في أوزبكستان وقيرغيزستان. وقدمت كازاخستان تدخلات وقائية من المرتبة الثالثة إلى ١ ٥٠٠ شخص ممن يتعاطون المخدرات بالحقن، من خلال إنشاء ٣ مراكز ثقة جديدة لتشجيع الزبائن والمرضى على التغلب على الخوف من وصمة العار ومن ثم التماس المشورة والنصح. وأنشئت وحدة جديدة للاستشارات الطبية والنفسانية تسع ١٥ سريرا وتم تجهيزها في قيرغيزستان، كما أنشئت وحدة جديدة لإعادة التأهيل الاجتماعي في منظمة غير حكومية في بيشكاك. وفي جمهورية إيران الإسلامية، ساعد المكتب على وضع وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للوقاية من الأيدز وفيروسه ومكافحتهما. وفي أفغانستان،

تضمنت النتائج التي تحققت في مجال خفض الطلب إجراء بحوث جديدة واستقصاءات محلية ودراسات عن نطاق وأنماط تعاطي المخدرات على الصعيد المحلي، وتوفير تدريب للموظفين الأفغان يتعلق بمنع تعاطي المخدرات وبمشكلة تعاطي المخدرات. وكان من المستفيدين من المشروع أيضا مخيمات اللاجئين في باكستان. وما زال عدد من الدراسات الجارية التي يعدها المكتب، ولا سيما الاستقصاءات السنوية لخشخاش الأفيون، يشكل الأسس الرئيسية لصوغ السياسات من جانب حكومة أفغانستان ولتوسيع برامج مراقبة المخدرات التي يضطلع بها المجتمع الدولي.

٤١- وفي أمريكا اللاتينية والكاريبي، تتزايد معدلات تعاطي المخدرات، ولا سيما في صفوف الشباب. وتشمل المواد التي يتم تعاطيها على الهروين والميثيلين ديوكسي ميتامفيتامين (الإكستاسي). وتشير اتجاهات تعاطي المخدرات في المنطقة إلى أن تعاطي الكوكايين وعجينة الكوكا وكوكايين الكراك يتزايد. وتثير الإصابة بالأيدز وفيروسه المتصلة بتعاطي المخدرات بالحقن قلقا بالغا في بعض أنحاء المنطقة، ولا سيما في المخروط الجنوبي. ومعدل الاستجابة منخفض وبطيء في المجالات الرئيسية من الوقاية والعلاج وإعادة التأهيل والحد من النتائج السلبية. وانخفضت زراعة الكوكا باطراد في منطقة الآنديز، من ٠٠٠ ٢٢١ هكتار في عام ٢٠٠٠ إلى ٨٠٠ ١٥٣ هكتار في عام ٢٠٠٣. ومنذ عام ٢٠٠٤، توقف الاتجاه المنحدر وتزايدت زراعة الكوكا قليلا، وأساسا في بوليفيا وبيرو، وذلك جزئيا بسبب الاضطرابات السياسية في بوليفيا فضلا عن القلاقل الاجتماعية في البلدين معا. وسلك إنتاج الكوكايين الاتجاه نفسه الذي سلكته زراعة ورقة الكوكا، مع بعض التزايد الطفيف. وفي كولومبيا، انخفضت زراعة ورقة الكوكا انخفاضا مستمرا، نتيجة لتنفيذ برنامج صارم للإبادة مقترنا ببرنامج ترعاه الحكومة خاص بالمسؤولين عن الغابات. ولا تزال الزراعة غير المشروعة ترتبط ارتباطا وثيقا بالفقر في المناطق الريفية. ويؤدي انخفاض إنتاجية المحاصيل الزراعية المشروعة، وعدم كفاية الهياكل الأساسية، والافتقار إلى الوصول إلى التكنولوجيا والقروض والأسواق، إلى عدم إمكانية توليد إيرادات تفوق مستوى الكفاف. وتحت هذه الظروف يصبح السكان في الأرياف عرضة لتأثير الاتجار بالمخدرات ويزيد الاعتماد على إنتاج المحاصيل غير المشروعة.

٤٢- ولا يزال المكتب يركّز مساعدته على تزويد مزارعي ورقة الكوكا وخشخاش الأفيون السابقين في منطقة الأنديز بمخططات لمصادر الرزق المستدامة. وفي عام ٢٠٠٤، وصلت مشاريع المكتب لمصادر الرزق المستدامة إلى ٨٠٠ ١٧ أسرة من أسر المزارعين، تنتمي إلى أكثر من ٢٦٠ اتحادا للمنتجين، بتأثير على مساحة تبلغ ٦٠٠ ٢٠٥ هكتار. وتبيّن

أن منتوجات الغابات والقهوة وزيت النخيل ولباب النخيل والمطاط الطبيعي، التي تنمو في إطار نظم زراعة الأحراج المستدامة بيئيا ونظم إدارة الأحراج، والتي تُعالج وتُسوّق من خلال الصناعات الزراعية بمشاركة المزارعين، هي أكثر البدائل جدوى. وواصل المكتب كذلك، مع الحكومات المعنية، إعداد استقصاءات سنوية وطنية بشأن محاصيل الكوكا. وتم التصدي لمشكلة تعاطي المخدرات في المنطقة بسبل عديدة هي: (أ) إجراء البحوث عن تعاطي المخدرات في عدد من بلدان الأنديز وبلدان المخروط الجنوبي بالتعاون مع لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات، التابعة لمنظمة الدول الأمريكية؛ و(ب) وضع برامج مدرسية وقائية في بوليفيا وبيرو وكوستاريكا؛ و(ج) الوقاية من الإصابة بالأيدز وفيروسه بسبب تعاطي المخدرات بالحقن في البرازيل وبلدان المخروط الجنوبي؛ و(د) إنشاء شبكة من مراكز العلاج وإعادة التأهيل في أمريكا الوسطى.

٤٣- وفي جنوب آسيا وشرق آسيا والمحيط الهادئ، أفادت معظم البلدان عن ازدياد في تعاطي جميع المخدرات الرئيسية باستثناء الكوكايين، الذي كانت نسبة تعاطيه محدودة. وما زال صنع المنشطات الأمفيتامينية، ولا سيما الميثامفيتامين، والاتجار بها وتعاطيها بصورة غير مشروعة يثير قلقا بالغا. وما زال يُعزى لمتعاطي المخدرات بالحقن الذين يتبادلون المحاقن نسبة عالية من الحالات الجديدة للمصابين بالإيدز وفيروسه في الصين وفييت نام. وبلغ تبادل المحاقن معدلا عاليا قدره ٥٠ في المائة في بعض البلدان من المنطقة. ورغم انتشار تعاطي الهروين بالحقن فإن الأنشطة التي تهدف إلى التخفيف من آثاره الصحية والاجتماعية السلبية كانت محدودة في هذه المنطقة.

٤٤- وفي جنوب آسيا، ركّز المكتب على كفالة اتباع نهج أكثر توازنا بين الطلب على المخدرات وعرضها، يتوّج بتحسن علاج متعاطي المخدرات (ولا سيما متعاطي المواد الاصطناعية) وإعادة تأهيلهم وإدماجهم في المجتمع؛ وانخفاض قابلية متعاطي المخدرات للإصابة بفيروس الأيدز؛ وتعزيز المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي. وعلاوة على ذلك، شجع المكتب الوقاية من تعاطي المخدرات ونقل فيروس الأيدز ووضع مبادرات إقليمية محدّدة بشأن تعاطي المخدرات والأيدز وفيروسه.

٤٥- وفي شرق آسيا والمحيط الهادئ، تمثّل الإنجاز الرئيسي في الانخفاض الثابت في زراعة خشخاش الأفيون في المثلث الذهبي، وهذا إنجاز تاريخي من شأنه، إن دام على هذا النحو، أن يُسهم إسهاما كبيرا في إنهاء إنتاج الأفيون في تلك المنطقة. وقد اضطلع المكتب بدور رئيسي في ترويج الممارسات الفضلى للتنمية البديلة وإدراج استراتيجيات مصادر الرزق في برامج وطنية أوسع للتخفيف من حدة الفقر، ولا سيما في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية حيث

يعمل المكتب واليونيدو على وضع مشروع مشترك لمصادر الرزق البديلة. ويساعد المكتب أيضا الدول الأعضاء في المنطقة على تعزيز قدرات الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني على تجاوز مشاكل المخدرات الإقليمية عن طريق الاستناد إلى أفضل الاستراتيجيات الوقائية، وتنفيذ مشاريع المساعدة التقنية، ورصد اتجاهات المخدرات في المنطقة رصدا فعالا. وأبدت الحكومات والمنظمات غير الحكومية في المنطقة، وكذلك المنظمات الدولية، التزاما مستمرا بالتصدي للأيدز وفيروسه. وعُقد في بانكوك في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ مؤتمر دولي لمعالجة هذه المسألة الحرجة، وكان موضوعه حصول جميع الفئات المصابة والمتضررة على التثقيف والمعلومات والعلاج الطبي.

٤٦- وشرع المكتب في التصدي للأيدز وفيروسه في بيئات السجون من حيث علاقتهما بالاتجار بالأشخاص، والمكتب هو الوكالة الرئيسية في مجموعة الجهات الراعية، في إطار برنامج الأمم المتحدة المعني بالأيدز وفيروسه (اليونيدز)، المعنية بتعاطي المخدرات بالحقن وبيئات السجون. وقد اضطلع، بصفته رئيس لجنة المنظمات المشتركة في رعاية اليونيدز في العامين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥، بدور بارز في إدراج هذه المسائل في جدول الأعمال الدولي، واشتمل ذلك على تنظيمه للاجتماع الوزاري للّجنة الذكورة في موسكو في آذار/مارس ٢٠٠٥. واستُخدم كل من التحليل المرجّح لاتجاهات تعاطي المخدرات ومؤشر خفض الطلب على المخدرات للإبلاغ عن الاتجاهات الأخيرة ولرصد التقدم المحرز فيما يتعلق بالأهداف المحدّدة في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعقودة في عام ١٩٩٨ بشأن مشكلة المخدرات العالمية. ونُفّذ كذلك البرنامج التقييمي العالمي بشأن تعاطي المخدرات لمساندة البلدان في وضع نظم معلوماتها الخاصة بالمخدرات. وسيتم قبل نهاية عام ٢٠٠٥ إنجاز عدّة منهجية لجمع البيانات عن تعاطي المخدرات، ويجري إعداد نميطة إضافية في إطار العدّة بشأن جمع البيانات عن العلاج. وفي مجال الوقاية، استمرت ووسِّعت الشبكة الشبابية العالمية لمكافحة تعاطي المخدرات. ونُشر دليلان بشأن الممارسات الجيدة في مجال الترويج في المدارس وبشأن الرصد والتقييم. وأنشئت شبكة إقليمية لمنظمات المجتمع المحلي والمنظمات الشبابية العاملة في مجال الوقاية من تعاطي مواد الإدمان في صفوف الشباب في كل من شرق أفريقيا وجنوب آسيا وشرق آسيا وأمريكا اللاتينية والمكسيك وأمريكا الوسطى. وفي مجال العلاج وإعادة التأهيل، عُمّمت الوثيقة المعنونة توفير العلاج والرعاية لمتعاطيات مواد الإدمان: دراسات حالة ودروس مستفادة[٥] كجزء من سلسلة عُدّة علاج تعاطي المخدرات. وفي مجال تعاطي المخدرات، نفّذ المكتب مشاريع في جميع المناطق التي يعتبر فيها استخدام معدات حقن ملوثة أحد الطرق الرئيسية أو المحتملة لنقل فيروس الأيدز. وروّج المكتب في

هذه المناطق "حزمة" من التدخلات. وفي ميدان التنمية البديلة، قدّم المكتب الدعم التقني في المناطق الرئيسية التي تُنتج العقاقير غير المشروعة، واستحدث ونشر ممارسات فضلى وأنشأ شراكات مع الوكالات الإنمائية. ويجري وضع مشروع رائد بشأن مصادر الرزق البديلة ومنع الجريمة يُركّز على الشباب المعرضين للخطر، وله أجزاء في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والسلفادور والسنغال. وأجري تقييم عالمي من أجل تحديد الممارسات المثلى، مع التركيز على جنوب شرقي آسيا وأمريكا اللاتينية.

٢- مكافحة الاتجار

٤٧- بشأن أفريقيا والشرق الأوسط، تُستخدم منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط كنقطة لإعادة شحن المخدرات القادمة من أفغانستان وجنوب شرقي آسيا وفي طريقها إلى الأسواق الأوروبية. وتشير التقارير الأخيرة إلى أن العراق بدأ يظهر كنقطة عبور للهروين الأفغاني الذي يعبر إلى الأردن ودول الخليج. وتهريب المهاجرين من شمال أفريقيا إلى أوروبا، والاتجار بالبشر إلى البحر الأبيض المتوسط والخليج الفارسي، والدروب الموازية للاتجار بالمخدرات، توحي باحتمال وجود أوجه تآزر بين هذه الأنشطة غير المشروعة. وفي شرقي أفريقيا، أدى وجود رحلات جوية مؤاتية من آسيا والشرق الأوسط إلى جهات أخرى من أفريقيا ومن ثم إلى أوروبا وأمريكا الشمالية، إلى جانب ضعف الضوابط الرقابية، إلى جعل المنطقة نقطة عبور مريحة للمتّجرين بالمخدرات. والاتجار بالأشخاص ظاهرة أخرى بدأت تطفو على السطح، تقوم فيها بلدان شرق أفريقيا أساسا بدور بلدان مصدر. وفي غرب أفريقيا ووسطها، كثيرا ما يرتبط انهيار الأطر المؤسسية بغسل عائدات الاتجار بالمخدرات لشراء الأسلحة من جانب الجماعات المتمردة والتنظيمات الإجرامية. وفي أفريقيا الجنوبية، تتورط الشبكات الإجرامية في غسل عائدات الجريمة، ولا سيما عائدات الاتجار بالمخدرات، والاتجار بالأسلحة النارية وبالمركبات المسروقة وأنواع الحيوانات المهددة بالانقراض، فضلا عن الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين.

٤٨- وقدّم المكتب الدعم لأمانة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وعزّز قدراتها على تنفيذ برنامج عملها بشأن منع الاتجار بالبشر والقضاء عليه ومعاقبة مرتكبيه. ونشر المكتب تقييما إقليميا للجريمة المنظمة شمل شرق أفريقيا. وأنجز كذلك المرحلة الأولى من تنفيذ المشروع الخاص بتحويل الأكاديمية الوطنية للتدريب على إنفاذ القانون في جوس بنيجيريا إلى مؤسسة إقليمية تدريبية متعددة التخصصات؛ واستُهلّت المرحلة الثانية من المشروع خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٥. ووسّع المكتب المساعدة التي يقدمها من أجل تحسين قدرات

إنفاذ القانون في موانئ الدخول البحرية والجوية والبرية في عدد من بلدان أفريقيا الشرقية والجنوبية من أجل تخفيض تدفق المخدرات والممنوعات. وعُقد اجتماع دون إقليمي في مجال التعاون على إنفاذ قوانين المخدرات لثماني دول من دول الخليج الفارسي، وعُقد أيضا مؤتمر للخبراء التقنيين بشأن إدارة الحدود مشترك بين المكتب ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وأُعد مشروع بشأن إنفاذ القوانين للأراضي الفلسطينية ذات الحكم الذاتي .

٤٩- وعانت أوروبا الوسطى والشرقية من تدفق كميات هائلة من الهروين الأفغاني، ومن تزايد عبور السلائف في الاتجاه المعاكس. ولا يزال إنتاج العقاقير الصناعية والمنشطات الأمفيتامينية يتزايد في بعض البلدان. وفي الاتحاد الروسي، تصدت الإصلاحات التي أدخلها الرئيس على أجهزة الدفاع والأمن وإنفاذ القانون لتزايد الأنشطة العنيفة المتصلة بالجريمة وبالإرهاب، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والاتجار بالمخدرات، وتداول الأسلحة. وشرع الاتحاد الروسي وبيلاروس في تنسيق جهودهما العملياتية لمكافحة الجريمة العابرة للحدود. وأدى توسّع الاتحاد الأوروبي بانضمام عشرة بلدان جدد في أيار/مايو ٢٠٠٤ إلى توسيع نطاق حدوده الداخلية وتغيير حدوده الخارجية، ولا توجد دائما هياكل رقابية مناسبة. وقد دخل المكتب في مفاوضات مع البلدان والمنظمات المعنية لتعزيز الاستراتيجيات القطرية والإقليمية القائمة التي تهدف إلى تعزيز جهود مكافحة الاتجار وجهود مراقبة الحدود، وإلى وضع برنامج إقليمي شامل في موعد لا يتجاوز نهاية عام ٢٠٠٥.

٥٠- وحدّد ميثاق باريس (انظر الوثيقة S/2003/641) عددا من أولويات العمل الجديدة فيما يتعلق بجنوب شرقي أوروبا، ولا سيما على امتداد الخط الساحلي المتوسطي، وكذلك في البحر الأسود، وفي القوقاز، وعلى امتداد درب البلقان التقليدي. وشرع المكتب في صوغ برنامج إقليمي جديد لجنوب شرقي أوروبا، وسيُعرض للحصول على تمويل له في أواخر عام ٢٠٠٥ لكي يبدأ تنفيذه في عام ٢٠٠٦. ويتناول هذا البرنامج الاحتياجات الأساسية لمكافحة الاتجار، وتدابير مكافحة الفساد وغسل الأموال، وكذلك إجراءات متوازنة لخفض الطلب والوقاية من الأيدز وفيروسه. وفي ألبانيا، تم الارتقاء بقدرات أجهزة إنفاذ القوانين على حظر المخدرات وضبطها، وتم تعزيز التعاون فيما بين الوكالات وإذكاء الوعي بأخطار تعاطي المخدرات. ووضعت ألبانيا استراتيجية وطنية لمكافحة المخدرات (٢٠٠٤-٢٠١٠) بمساعدة المكتب. وعزّز المكتب كذلك قدرات تحليل الاستخبارات الجنائية للعديد من بلدان جنوب شرقي أوروبا عن طريق توفير المعدات والتدريب والمساعدة الاستشارية. واستُحدث مشروع رائد خاص بألبانيا بشأن توفير مصادر الرزق المستدامة من أجل منع الاتجار بالأشخاص. وواصلت تركيا توسيع حجم ونطاق التدريب الذي تقدمه الأكاديمية الدولية

التركية لمكافحة المخدرات والجريمة المنظمة في إطار مشروع يرعاه المكتب. واشتملت خطة العمل الثنائية السنوات على تقديم دورات تدريبية تقليدية لأكثر من ٦٠٠ موظف من موظفي إنفاذ القانون من المنطقة ولما يزيد عن ٠٠٠ ٣ موظف من الأجهزة التركية لإنفاذ القانون. وعلاوة على ذلك، وفّر برنامج التدريب القائم على الحاسوب الذي تديره الأكاديمية في ثمانية مراكز مختلفة التدريب لنحو ٠٠٠ ٣ موظف وقدّم المشورة للبلدان المجاورة. وواصل الاتحاد الروسي مشاركته في المشاريع الإقليمية الهادفة إلى تحسين النتائج المحرزة في مجال إنفاذ القانون وتحسين التعاون في آسيا الوسطى، وبين البلدان الموقّعة على مذكرة التفاهم، وعلى المستويات الدولية. وقد برهنت مناسبات دولية كبيرة استضافتها موسكو في عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥، كاجتماع المائدة المستديرة للخبراء في إطار ميثاق باريس الذي عقد في حزيران/يونيه ٢٠٠٤، واجتماع لجنة المنظمات المشتركة في رعاية اليونيدز الذي عقد في آذار/مارس ٢٠٠٥، على التزام قوي من جانب حكومة الاتحاد الروسي بالمشاركة الكاملة في الجهود المبذولة على الصعيد الإقليمي لمكافحة المخدرات والجريمة وبالمساهمة المباشرة في التدابير المضادة وغيرها من التدابير المتخذة في كل البلدان المتضررة الرئيسية التي تقع على طول دروب الاتجار بالهيروين في أوروبا وآسيا. وفي الاتحاد الروسي وبيلاروس، قدّم المكتب تدريبا لأكثر من ٦٠٠ موظف من موظفي إنفاذ القانون وعزّز التعاون فيما بين الوكالات على إنفاذ القوانين. وصيغ في عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ عدد من المشاريع الجديدة لفائدة الاتحاد الروسي والبلدان المجاورة وهي جاهزة لبدء التنفيذ، رهنا بتوفير تمويل إضافي وبموافقة الحكومات. وبعدما أجري تقييم للاحتياجات فيما يتعلق بالجريمة المنظمة، صيغت مشاريع أفكار لفائدة أذربيجان وأرمينيا وبيلاروس وجورجيا.

٥١- وفي غرب آسيا وآسيا الوسطى، تؤدي زراعة خشخاش الأفيون في أفغانستان إلى زيادة تدفق الهروين، الأمر الذي بدوره يُسهّل الجريمة والإرهاب، ويهدد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للبلد والمنطقة ككل. وبإنتاج قياسي يبلغ ٢٠٠ ٤ طن من الأفيون في أفغانستان، سجّل الاستقصاء الذي أجراه المكتب في عام ٢٠٠٤ بشأن زراعة الأفيون زيادة بنسبة ٦٤ في المائة في المساحة المزروعة بالأفيون في ذلك البلد. بيد أن تقييمات سريعة للزراعة، أجريت في شباط/فبراير ٢٠٠٥، أشارت إلى انخفاض عام في الزراعة، ويرتبط ذلك على ما يبدو بانخفاض أسعار الأفيون وعدم غرسه في بعض المناطق. وتتصدى الحكومة الأفغانية الجديدة بقوة لتهديدات الأفيون، وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، عُقد اجتماع لويا جيرغا بشأن مكافحة المخدرات وأعاد التأكيد على حظر خشخاش الأفيون. ووضِعت خطة تنفيذ وعُرِضت في شباط/فبراير ٢٠٠٥ وقدّمت أولويات وأهداف واضحة لترجمة

الاستراتيجية الأفغانية لعام ٢٠٠٣ بشأن مكافحة المخدرات إلى فعل ملموس. وفي سياق إعلان علاقات حسن الجوار الصادر في عام ٢٠٠٢، استهلت إيران وباكستان مبادرات جديدة مع أفغانستان لتعزيز حدودهما المشتركة معها. وفي وسط آسيا، مضت حكومة طاجيكستان في توسيع عمليات ودور وكالة مكافحة المخدرات، وبدأت تدريجيا في عام ٢٠٠٥ تولّي مراقبة الحدود التي تفصلها عن أفغانستان مع انسحاب الخدمات الحدودية التابعة للاتحاد الروسي. وفي قيرغيزستان، أنشئت وكالة جديدة لمكافحة المخدرات بمقتضى مرسوم رئاسي. وبالاتفاق الذي أبرمته حكومات الاتحاد الروسي وأذربيجان ودول آسيا الوسطى بالشروع في الأعمال التمهيدية لإنشاء مركز إقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى في عام ٢٠٠٥، وضِع الأساس لتحسين التعاون في مجال إنفاذ القانون في المنطقة ككل وخارجها. والاتجار بالبشر ظاهرة تتزايد في آسيا الوسطى، وقد كشف عن دروب جديدة للاتجار ولا سيما باتجاه الشرق الأوسط. وخلص تقييم أجراه المكتب إلى أن الجريمة المنظمة عبر الوطنية تنعكس سلبا على العملية الانتقالية وذلك بتقويض المؤسسات الحكومية وعرقلة التنمية الاقتصادية والاستثمار.

٥٢- وقد عُزّزت مديرية مكافحة المخدرات في أفغانستان، وأدت خدمات السياسات والمناصرة الناجحة إلى قيام الرئيس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ برفع مستوى المديرية لتصبح وزارة كاملة لمكافحة المخدرات. وعُزّزت كذلك قدرة شرطة مكافحة المخدرات الأفغانية. وتلقّت القوات الوطنية الحدودية التي أنشئت حديثا الدعم من خلال مشروع جديد لتعزيز المراقبة الحدودية على طول الحدود الأفغانية/الإيرانية. وبدأ العمل في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ في إقامة وتجهيز ٢٥ نقطة حدودية جديدة. وفي آسيا الوسطى، تقوم وكالة مكافحة المخدرات الطاجيكستانية الناجحة بتوسيع عملياتها وقد تمكّنت من إنشاء وحدات للطب الشرعي وخدمات مختبرية ممتازة وتُعنى بوضع المعايير. والمركز التحليلي الجديد التابع للوكالة مرتبط بأجهزة إنفاذ القانون الأخرى ويقوم الآن بتحليل المعلومات الاستخبارية وتحديد الملامح من أجل دعم عمليات إنفاذ القانون الموجهة نحو أهداف محددة. وبصفة عامة واصلت الوكالة توسيع دورها الطليعي من حيث زيادة عمليات ضبط المخدرات والتعاون فيما بين الوكالات والعمليات الإقليمية لإنفاذ القانون. وقدّم مشروع جديد ترعاه الوكالة الدعم لتعيين نحو ٢٠٠ موظف في الوكالة تلقوا التدريبات والمعدات ويعملون الآن في مكاتب جديدة في منطقتي بيشكيك وأوش. ووفّرت المشاريع المعدات والتدريبات لتأمين الحدود التي تفصل أفغانستان عن تركمانستان وأوزبكستان، وأنشأت هياكل رقابية كافية في النقاط الرئيسية. وحوّل المكتب مجال تركيز مشروعه الخاص بمراقبة

الحدود في طاجيكستان نحو توفير المعدات والخدمات لحرس الحدود وموظفي الجمارك، ومساعدة السلطات الطاجيكستانية على أن تتولى تدريجيا مهام مراقبة الحدود التي كانت تضطلع بها الدائرة الاتحادية الروسية لمراقبة الحدود. وأنشئت نظم حاسوبية وطنية جديدة لتبادل المعلومات عن إنفاذ القوانين والمعلومات الاستخبارية في طاجيكستان وأوزبكستان، وتضع هذه النظم الأساس لدعم مبادرة المركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى مستقبلا بمراكز تنسيق وطنية مجهزة على النحو المناسب. وأنجز المشروع الإقليمي لمراقبة السلائف الأعمال المعيارية وأعمال الرصد اللازمة وذلك باستحداث قوانين وهياكل رصد جديدة في المنطقة، وحُوّلت أموال المشروع المتبقية في منتصف عام ٢٠٠٥ لتدعم إجراءات إنفاذ القانون لمكافحة الاتجار بالسلائف. وفي إطار مبادرة ميثاق باريس، عقدت ٣ اجتماعات مائدة مستديرة للخبراء لإيران وباكستان وبلدان آسيا الوسطى حددت إجراءات جديدة يلزم أن تتخذها الحكومات والجهات المانحة من أجل تعزيز المراقبة الحدودية وما يتصل بها من تدابير. وأشار عدد من الشركاء في ميثاق باريس إلى عزمهم على تنفيذ هذه الإجراءات ذات الأولوية بزيادة التمويل المقدم إلى المكتب أو باتخاذ إجراءات ثنائية. ونُشر تقييم إقليمي أعدّه المكتب عن الجريمة المنظمة يغطي آسيا الوسطى. وفي باكستان، ساند المكتب موظفي المقاطعات في الاضطلاع بمسؤوليات لامركزية جديدة لمراقبة المخدرات، وساعد أجهزة إنفاذ قوانين المخدرات على الانخراط في تعاون دون إقليمي أوسع نطاقا. واستُهل في عام ٢٠٠٥ مشروع لتعزيز القدرات الاستخبارية، كما قدّم المكتب لباكستان إنذارا مبكرا بشأن عودة زراعة خشخاش الأفيون إلى الظهور في مقاطعات الحدود الجنوبية الغربية وبالوخستان، مما أدى إلى إبادة ٤١ في المائة من هذه الزراعة الجديدة.

٥٣- وفي أمريكا اللاتينية والكاريبي، لا يزال عبور المخدرات والاتجار بها يمس المنطقة برمتها. وتحتل المكسيك وأمريكا الوسطى والكاريبي مكانة هامة في عبور المخدرات غير المشروعة من أمريكا الجنوبية إلى أمريكا الشمالية، ثم إلى أوروبا بقدر متزايد. وقد أسفرت الجهود المعززة التي بُذلت في مجال إنفاذ القوانين عن ضبط كميات أكبر من المخدرات. بيد أن الجرائم والعنف المتصلين بالمخدرات، بما في ذلك عصابات الشباب، تعتبر تهديدا كبيرا للأمن العام - ولا سيما في البلدان الصغيرة في أمريكا الوسطى والكاريبي - ولم يتم التوصل حتى يومنا هذا إلى رد مناسب عليه. ويشكل أيضا الاتجار بالمخدرات بكميات صغيرة مصدرا رئيسيا للدخل للفقراء في المناطق الحضرية.

٥٤- وفيما يتعلق بجهود الحد من الاتجار بالمخدرات والسلائف في أمريكا اللاتينية والكاريبي، يشكل وضع نمائط تدريبية حاسوبية في مجال إنفاذ القانون وتطبيقها ركنا

أساسيا من أركان المساعدة المحددة التي يقدمها المكتب لبلدان الكاريبي. وقد أبدت بلدان أخرى في المنطقة أيضا اهتمامها باستخدام هذه النمائط التدريبية. ونُفّذ نظام قاعدة البيانات الوطنية، بمساهمة من لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات، التابعة لمنظمة الدول الأمريكية، في العديد من البلدان وهي تغطي اليوم ما يربو على ٧٥ في المائة من جميع صفقات استيراد السلائف وتصديرها. واختيرت إكوادور للمشاركة كبلد رائد من بلدان المنطقة في البرنامج العالمي لمراقبة الحاويات والذي وضعه المكتب بهدف الحد من الاتجار بالمخدرات بواسطة الحاويات في الموانئ البحرية الرئيسية. وقُدّمت مساعدة تقنية كذلك لحكومتي غواتيمالا وبيرو من أجل تنفيذ اتفاقية الجريمة المنظمة.

٥٥- وفي جنوب آسيا وشرق آسيا والمحيط الهادئ، يشكل الاتجار بالأشخاص تهديدا كبيرا للأمن البشري، إذ أن المنطقة تضم بلدانا تحتل مرتبة متقدمة من بين بلدان المصدر والعبور والمقصد. وتتأثر جميع البلدان الواقعة في المنطقة الفرعية بدرجات متفاوتة من هذا الاتجار. وقد كان للفقر والتفاوت الاقتصادي بين البلدان، وفرص العمل المحدودة في مناطق ريفية عديدة، وعدم وجود قنوات هجرة آمنة، دور في زيادة جوانب القابلية للإيذاء وزيادة المخاطر من جهة، ومن جهة ثانية في زيادة إمكانيات استغلال تلك الجوانب والمخاطر. ورغم ما يتسم به الاتجار بالبشر من طبيعة بشعة وما له من عواقب على الضحايا، فهو يظل على العموم في منطقة الميكونغ الكبرى دون الإقليمية تجارة رابحة وتكاد أن تخلو من المخاطر. ويثير صنع المنشطات الأمفيتامينية، ولا سيما الميثامفيتامين، والاتجار بها وتعاطيها بصورة غير مشروعة قلقا بالغا في المنطقة. وقد ضُبطت كميات كبيرة من الميثامفيتامين المتبلِّر في عدد من البلدان، وحدثت أيضا زيادة كبيرة في الكميات التي تضبط من عقار الإكستاسي في المنطقة.

٥٦- وفي شرق آسيا والمحيط الهادئ، ساعد المكتب الدول الأعضاء في تحسين روابطها العملياتية مع خطة عمل أكورد[هـ] وخطة العمل دون الإقليمية.[و] وقدّم المكتب مساعدة تقنية في التدريب الحاسوبي والسياسات المشتركة لمراقبة المخدرات، الأمر الذي عزّز فعالية التدريب الموحّد على إنفاذ قوانين المخدرات لفائدة المنطقة كلها، مما أسفر عن وفورات في التكاليف. ويمثل مكتب الاتصال الحدودي، وهو آلية تعاونية للبلدان الواقعة على طول نهر الميكونغ العظيم وعبر حدودها أنشئت كجزء من مشروع يرعاه المكتب، آلية تعاونية رائدة في المنطقة. وفي فييت نام، ساعد المكتب الحكومة على صوغ استراتيجية وطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتعزيز قدرة قطاع إنفاذ القوانين والسلك القضائي بواسطة إقامة الشبكات وتبادل المعلومات والتدريب.

٥٧- وللتصدي لاستخدام الحاويات البحرية لتسهيل الجرائم العابرة للحدود مثل الاتجار بالمخدرات والأسلحة والنفايات الكيميائية والبشر وعائدات الجريمة، استهل المكتب برنامجا عالميا لمراقبة الحاويات بغية دعم تدابير مراقبة الموانئ في البلدان النامية. وأنشئت كذلك قاعدة بيانات بشأن اتجاهات الاتجار بالبشر، ومن المزمع نشر التقرير العالمي الأول عن الاتجار بالبشر قبل نهاية عام ٢٠٠٥. ومن المنشورات الأخرى عُدّة مكافحة الاتجار بالبشر بشأن أفضل الممارسات، وعدد من التقييمات القطرية، فضلا عن أدلة تدريبية بشأن الاتجار بالبشر. وعُقدت تسعة اجتماعات تعاونية إقليمية لرؤساء الأجهزة الوطنية لإنفاذ قوانين المخدرات. ونُشرت أربعة تقارير نصف سنوية بشأن المضبوطات الهامة من المخدرات. وعُيّن منسّق للإشراف على البرنامج العالمي للتدريب الحاسوبي الذي يرعاه المكتب. وأجريت تقييمات للاحتياجات وعُيِّن مرشدون لتقديم المساعدة فيما يتعلق بالإصلاحات التشريعية، ودعم المدّعين العامين، وحماية الشهود، وإجراءات إنفاذ القوانين. وأُعد دليل بشأن الممارسات الجيدة لمكافحة الاختطاف. وبناء على توجيه مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق، قام المكتب بتنسيق وصياغة استراتيجية لمنظومة الأمم المتحدة للتصدي للتهديد الناشئ من الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

٣- سيادة القانون

٥٨- سلّط الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير التابع للأمين العام في تقريره (انظر الفقرة ١٠ أعلاه) الضوء على سيادة القانون وتحدي إصلاح العدالة الجنائية المتصل بها. واستنادا إلى ذلك التقرير وإلى غيره من التطورات ذات الصلة في مجال إصلاح الأمم المتحدة، يوجد اتفاق متزايد على أن إقامة نظم عدالة جنائية منصفة وفعالة هي من أولويات التنمية، ولا سيما في البلدان والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية وتلك الخارجة من الصراعات. ويحتوي قسم سيادة القانون على وحدات تضطلع بأنشطة فنية تتناول مكافحة الفساد وغسل الأموال ودعم إصلاح العدالة الجنائية.

٥٩- وتستفيد جميع المناطق من القوانين النموذجية الجديدة بشأن غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي وضعها المكتب في عام ٢٠٠٤ بالتعاون مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وفي مجال إصلاح العدالة الجنائية، توجد كذلك عدة مبادرات عالمية هامة، كما يلي: يجري في أفريقيا وآسيا وأوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية تنفيذ مشروع عالمي بشأن توفير الدعم للمنظمات غير الحكومية التسع عشرة التي تعمل على دعم ضحايا العنف. ويشارك المكتب في الدراسة التي يجريها الأمين العام حول العنف ضد الأطفال، ويواصل توسيع

أعماله في مجال العنف ضد المرأة، ويستضيف، بالاشتراك مع شعبة النهوض بالمرأة التابعة للأمانة العامة، فريق خبراء يُعنى بالممارسات الجيدة في محاربة هذه الظاهرة. ويترأس المكتب حاليا فريق التنسيق المشترك بين الوكالات والمعني بقضاء الأحداث، الذي أصدر عُدّة بشأن أفضل الممارسات في التعامل مع الأطفال المخالفين للقانون؛ وأسهم المكتب أيضا في وضع المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن تقديم الدعم إلى الأطفال ضحايا الجريمة والشهود عليها. ويُقدَّم الدعم الفعال لمشاريع المساعدة التقنية في المجالات التالية: وضع أدلة ميدانية بشأن مواضيع كالأطفال المخالفين للقانون، والإصلاح الجنائي، ودعم الضحايا؛ وأدوات تدريبية في مجال الأيدز وفيروسه في السجون؛ ودليل بشأن الردود الفعالة على العنف ضد المرأة؛ وكُتيّب بشأن العدالة التصالحية وبدائل للسجن؛ ودليل تقييمي بشأن إصلاح العدالة الجنائية في المجتمعات التي تمر بمرحلة انتقالية.

٦٠- وفي أفريقيا والشرق الأوسط، يظل الفساد والنهب الهائل لموجودات الدولة عائقين من أكبر العوائق لتحقيق تنمية ناجحة في المنطقة. وقد أبدت بعض البلدان في المنطقة التزامها السياسي على أعلى المستويات بمكافحة الفساد وغسل الأموال، وانصبّ التركيز مجددا في ميزانية فترة السنتين على إعادة بناء مؤسسات للإدارة الرشيدة، مع تزايد الوعي بالصلات بين الفقر وتخلّف التنمية وانعدام الأمن. ومع ذلك فإن علو مستويات الجرائم العنيفة في بعض المدن والمناطق يثير القلق. ويلزم في بلدان أفريقية عديدة بذل جهود كبرى لإعادة بناء مؤسسات العدالة الجنائية وتحسين ظروف السجن، وعلى وجه الخصوص معالجة اكتظاظها وانتشار الأيدز وفيروسه فيها. كما أن نظم العدالة الجنائية نادرا ما تُدار بطريقة تستجيب بفعالية لمتطلبات الفئات الضعيفة على وجه الخصوص، كالنساء والأطفال وكبار السن والفقراء. وقد طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ٢٠٠٤/٣٢ المؤرخ ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٤، إلى المكتب أن يحلل مسائل الجريمة التي تؤثر في القارة الأفريقية وأن يعقد حدثا خاصا لاستكشاف سبل تخفيض مستويات الجريمة والفساد باعتبارهما عوائق تحول دون تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، ونتيجة لذلك، نظم المكتب اجتماع المائدة المستديرة الخاص بأفريقيا في نيجيريا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، الذي اعتمد فيه مسؤولون كبار في نظم العدالة الجنائية، ووكالات العون الإنمائي، والمنظمات الإقليمية، وهيئات منظومة الأمم المتحدة، والمجتمع المدني، برنامج العمل من أجل أفريقيا للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠. ويتناول برنامج العمل جوانب أساسية من الإدارة الجيدة، ويتألف من مجموعات المواضيع التالية: (أ) ترويج الاتفاقيات الإقليمية والدولية لمكافحة المخدرات والجريمة والفساد والإرهاب والتصديق عليها؛ و(ب) إصلاح نظم العدالة الجنائية؛ و(ج) تدابير منع جميع

الأشكال الخطرة للجريمة ومكافحتها؛ و(د) الوقاية من تعاطي المخدرات والأيدز وفيروسه المتصلان به. ويشدّد برنامج العمل كذلك على الحاجة إلى الارتقاء بقدرة البلدان الأفريقية على جمع وتحليل البيانات المتصلة بالجريمة كأساس للسياسات الوطنية وعلى ضرورة إذكاء وعي الجمهور وتعبئة جميع شرائح المجتمع الأفريقي. ومن المزمع أن يُستخدم برنامج العمل كنقطة انطلاق وكمرجع استراتيجي لوضع برامج ثنائية ومتعددة الأطراف تركّز على منع الجريمة وسيادة القانون بوصفهما عنصرين أساسيين لتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا.

٦١- وساند الكتب، من خلال توفير الإرشاد والتدريب الحاسوبي والمساعدة للهيئات الإقليمية، وضع التشريعات وتطوير القدرات الأساسية لمكافحة غسل الأموال. وقد اعتمدت جميع المنظمات الإقليمية الرئيسية الصكوك الدولية لمكافحة الفساد، واستمر تطوير المنظمات الإقليمية الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ومعظم البلدان التي صدّقت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد هي بلدان تنتمي إلى المنطقة. وتوسّعت المساعدة التقنية لمكافحة الفساد لتشمل جنوب أفريقيا وكينيا ونيجيريا، كما يشهد التعاون مع السلطة الفلسطينية تقدما في هذا المجال. ودخلت المفاوضات مرحلتها الأخيرة بين المكتب والمفوضية الأوروبية وحكومة نيجيريا فيما يتعلق بالموافقة على مشروع رئيسي يدعم الجهود التي تبذلها نيجيريا في مناهضة الجرائم الاقتصادية والمالية. وتنال مسألة الأطفال المخالفين للقانون أولوية في الشرق الأوسط، ويجري تنفيذ ثلاثة مشاريع كبرى في الأردن ولبنان ومصر بشأن الأطفال المعرضين للخطر والأطفال المخالفين للقانون. وتركز هذه المشاريع على جوانب متعددة منها، الإصلاح التشريعي وبناء القدرات في نظام العدالة الجنائية وتحسين ظروف حبس الجناة من الشباب. وفي مجال الإصلاح الجنائي، أوفدت بعثة تقييمية إلى إثيوبيا ويجري العمل على وضع مشروع في هذا الصدد. وفي السنغال ساند المكتب إنشاء "دور العدالة" من أجل تعزيز الأدوار التي يضطلع بها موظفو الخدمة المدنية وبناء القدرات عن طريق مشاريع صغيرة بشأن قضاء الأحداث. واستهل المكتب أيضا مرحلة المساعدة التمهيدية من برنامجه الخاص بالعراق، وفتح مكتبا للمشاريع في عمان. ومن المزمع استحداث مشاريع إضافية وفقا لأولويات السلطات العراقية ورهنا بالأموال المتاحة. وسُلّمت إلى سلطات جنوب أفريقيا المراكز التي كان يديرها المكتب لإسداء المشورة ومساعدة ضحايا العنف ضد النساء والأطفال.

٦٢- وفي غرب آسيا وآسيا الوسطى، لا تزال المستويات المرتفعة من الفساد، بما في ذلك مشاركة الموظفين الحكوميين في هذه الأنشطة، منتشرة في عدة جهات من المنطقة. وفيما يتعلق بغسل الأموال، أحرز بعض التقدم من خلال إنشاء جهاز إقليمي لمكافحة غسل

الأموال، هو المجموعة الأوروبية – الآسيوية. بيد أن بلدان المنطقة ستحتاج إلى مواصلة عملها لوضع تشريعات تمتثل للمعايير الدولية وإقامة آليات لمكافحة غسل الأموال، ولا سيما وحدات الاستخبارات المالية. ولا تزال مؤسسات العدالة الجنائية في عدة بلدان من المنطقة ضعيفة ولا تزال تخضع، بدرجات مختلفة، للتأثيرات السياسية. وتفتقر المؤسسات الجنائية في المنطقة إلى الموارد الكافية، كما أنها مكتظة وتتزايد قابليتها لانتشار الأيدز وفيروسه.

٦٣- وتقدم ثلاثة مشاريع جديدة في قطاعي العدالة وسيادة القانون الدعم للخطة الرئيسية لهيئة الإصلاح القضائي الأفغانية في إصلاح نظام العدالة الجنائية ونظام السجون ونظام قضاء الأحداث. وقد رُمّم السجن المركزي ومرفق احتجاز الأحداث في كابول. واعترافا بأهمية نظام السجون، حظي مشروع جديد قيمته ١٠ ملايين دولار بالموافقة في أيار/مايو ٢٠٠٥، بهدف توسيع إجراءات إصلاح السجون لتشمل العديد من المقاطعات. وفي حين كانت المساعدة التي يقدمها المكتب في مجال مكافحة الفساد محدودة في المنطقة، فإن المكتب هيّأ الآن الأساس لتكثيف حافظة برامج المساعدة التقنية التي يضطلع بها، بما في ذلك في أفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية. وفي آسيا الوسطى، انتدب المكتب مرشدا، بالتعاون مع البنك الدولي، لكي يعمل مباشرة مع الدول على سنّ تشريعات لمكافحة غسل الأموال وإنشاء وحدات استخبارات مالية، ويواصل المكتب تقديم حلقات عمل تدريبية في كل أرجاء المنطقة بالاشتراك مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وفي جمهورية إيران الإسلامية، قدّم المكتب المساعدة في مجال صوغ تشريعات لمكافحة غسل الأموال، وفي مجال وضع خطط لإصلاح نظام العدالة الجنائية، مع تشديد خاص على مكافحة الفساد. وبعد نهاية الدورة البرنامجية الأولى للمكتب في جمهورية إيران الإسلامية في عام ٢٠٠٤، أُكمل تقييم شامل في عام ٢٠٠٥. واستنادا إلى ذلك التقييم، صيغ إطار برنامجي استراتيجي جديد للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧، يركّز فيه بشدّة على سيادة القانون. وصُمّمت فيما بعد ١٠ اقتراحات لمشاريع جديدة وعُرضت طلبا لتمويلها، ومن المقرر الشروع في تنفيذ المشروعين الأولين في عام ٢٠٠٥.

٦٤- وفي أوروبا، لا تزال مكافحة الفساد تشكل تحديا رئيسيا في العديد من البلدان في المنطقتين الفرعيتين الشرقية والجنوبية الشرقية. غير أنه من المهم أنه يجري صوغ رد تعاوني بقدر أكبر للتصدي لغسل عائدات الجرائم، وأن عدة دول أوروبية تشارك في شبكة وحدات الاستخبارات المالية (FIU.NET)، وهي مبادرة تربط بين وحدات الاستخبارات المالية في التبادل الآني للمعلومات الاستخبارية من أجل دعم التحريات. ولا تزال مؤسسات العدالة الجنائية وعملياتها تحتاج إلى اصلاح وتعزيز في الجزء الشرقي والجنوبي الشرقي من أوروبا.

أضف إلى ذلك أن أوضاع الحبس الرديئة واكتظاظ مرافق السجون وانتشار الأيدز وفيروسه فيها مسائل ما زالت تمثل تحديا كبيرا في بعض بلدان أوروبا الشرقية.

٦٥- وفي أوروبا الوسطى والشرقية، بحثت بعثة تقييمية أوفدت إلى القوقاز المشاكل المحددة المتعلقة بالإصلاح الجنائي في جورجيا، ويجري العمل على وضع مشروع في ذلك الصدد. وقد كان المكتب كذلك أداة مفيدة في المساعدة على توسيع مزايا مبادرة شبكة وحدة الاستخبارات المالية (FIU.Net)، بهدف ربط وحدات الاستخبارات المالية من أجل تبادل دولي أفضل للمعلومات الاستخبارية المتعلقة بقضايا غسل الأموال.

٦٦- وفي أمريكا اللاتينية والكاريبي، لا تزال مكافحة الفساد تنال أولوية لدى جميع الحكومات. بيد أن المنطقة حققت، في مجال غسل الأموال، تقدما أكثر من بعض بلدان العالم النامي الأخرى فيما يتعلق بوضع تشريعات وإنشاء مؤسسات لمكافحة غسل الأموال. ومع ذلك فإن التحدي لا يزال قائما أمام تنفيذ القوانين تنفيذا فعالا وإظهار تقدم حقيقي في مصادرة عائدات الجرائم وملاحقة مرتكبي جرائم غسل الأموال. ولا تزال المستويات المرتفعة من الجرائم العنيفة التي تُرتكب في العديد من المراكز الحضرية الرئيسية خاصية تتميّز بها المنطقة، ونتيجة لذلك فان الاستجابة الفعالة للشباب الذين يشعرون بالاستياء في المدن الكبرى ولمشكلة العصابات الإجرامية المتصلة بذلك ما زالت تمثل تحديا حرجا. وتحتاج مؤسسات العدالة الجنائية إلى التعزيز في جميع بلدان المنطقة تقريبا، بما في ذلك من خلال ضمان رقابة أكثر فعالية على أعمال الشرطة ومعالجة مشكلة اكتظاظ السجون.

٦٧- وقُدّمت المساعدة في مجال غسل الأموال بالتعاون مع لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات، التابعة لمنظمة الدول الأمريكية، عن طريق إجراء محاكمات صورية في بلدان مختارة. ووُضعت نُسخ باللغة الإسبانية من برامج التدريب الحاسوبي على مكافحة غسل الأموال وتخضع في الوقت الراهن للتجربة في أمريكا اللاتينية في اطار مبادرة مشتركة مع منظمة الدول الأمريكية. وأنشئت آلية لرصد اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد (انظر الوثيقة E/1996/99) وشُرع في تنفيذ الدورة الأولى من الرصد.

٦٨- وفي جنوب آسيا وشرق آسيا والمحيط الهادئ، لا يزال الفساد يعوق الانتعاش الاقتصادي بعد الأزمة المالية التي حدثت في عام ١٩٩٧، كما يعوق تحقيق تغيير ديمقراطي في البلدان التي استقلت حديثا. وقد طفت على السطح تحديات إضافية ذات صلة بالفساد في سياق جهود الإغاثة التي تُبذل فيما بعد كارثة التسونامي التي حدثت في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤، بما في ذلك من حيث ضمان توزيع المعونة توزيعا فعالا. ولا يزال اعتماد

بعض الاقتصادات على السيولة النقدية يشكل تحديا أمام استهداف عائدات الجريمة ومصادرها. وفي العديد من بلدان المنطقة، تحتاج مؤسسات العدالة الجنائية إلى الاصلاح، بما في ذلك اتخاذ مبادرات تتعلق بضمان استقلالية أكبر لمؤسسات العدالة الجنائية وعملياتها، وكذلك بالتدخلات الرامية إلى تحسين استجابات العدالة الجنائية عندما يكون الضحايا قابلين للايذاء بوجه خاص، كما هو الحال بالنسبة للنساء والأطفال.

٦٩- وقُدّمت المساعدة التقنية في مجال مكافحة الفساد إلى إندونيسيا أساسا. وقد تيسّر تقديم المساعدة إلى دول آسيا والمحيط الهادئ في مجال مكافحة غسل الأموال من خلال إقامة شراكات مع المنظمات الإقليمية، بما فيها مصرف التنمية الآسيوي، وتوفير التدريب الحاسوبي، والاستعانة بمرشدين، يغطي أحدهما دول جزر المحيط الهادئ ويقدّم الآخر المساعدة في مجال بناء قدرة استخبارات مالية في الفلبين. وقد استُبعد عدد من الولايات القضائية التي تلقت المساعدة من قائمة الدول غير المتعاونة التي وضعتها فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية المتعلقة بغسل الأموال.

ثانيا- خطة البرنامج للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧

ألف- لمحة عامة اقليمية

٧٠- في أفريقيا والشرق الأوسط، وخصوصا في أفريقيا جنوب الصحراء، تعاني البلدان من النزاعات، والعنف في المدن، ومن مجموعة متنوعة من الأنشطة غير المشروعة التي تشكل عقبات متزايدة تعترض سبيل التنمية. وفي حين أن الدول الأفريقية بلغت مراحل مختلفة في عملية بناء قدراتها على المنع، لا يزال الوضع العام وضعا يعرقل فيه التنمية سلوك "غير مدني". والوضع الأمثل هو أن تصبح الموارد اللازمة لبناء قدرات مكافحة المخدرات والجريمة عنصرا منصوصا عليه ضمن اطار التنمية في أفريقيا واستجابة لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٢/٢٠٠٤ نشر المكتب دراسة عن "الجريمة والتنمية في أفريقيا" واستضاف ونظَّم بالمشاركة مع حكومة نيجيريا اجتماع المائدة المستديرة الخاص بأفريقيا، في أبوجا في ٥ و٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، الذي اعتمد خطة العمل من أجل أفريقيا، ٢٠٠٦-٢٠١٠. وخطة العمل هذه هي الاطار الاستراتيجي والعملياتي الوجهة للتعاون التقني على مدى السنوات الخمس القادمة، وهي موجهة صوب خفض أثر الجريمة والمخدرات بوصفها عوائق للأمن والتنمية في أفريقيا. وتتضمن خطة العمل ست مجموعات مواضيع بشأن الأخطار الرئيسية الناتجة عن الجريمة والمخدرات والتي تهدد التنمية والأمن، وهي: سيادة القانون:

اصلاح العدالة الجنائية؛ الجرائم التقليدية؛ الاتجار غير المشروع والجريمة المنظمة والفساد وغسل الأموال والإرهاب؛ تعاطي المخدرات وفيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز؛ التصديق على المعاهدات المتعلقة بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية والفساد والارهاب وتنفيذها؛ جمع البيانات وتحليلها ونشرها وتعميمها، وكذلك الوعي العام ودور المجتمع المدني. وستجري التعبئة السياسية وتعبئة الموارد دعما للبرنامج. واضافة إلى ذلك، هناك الأطر البرنامجية الاستراتيجية الستة للمكتب للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ التي تشمل أفريقيا والشرق الأوسط، وهي تنشئ أولويات عملياتية لمكافحة المخدرات ومنع الجريمة في سياق التنمية المستدامة. وسيظل العمل يركز على تعزيز قدرات المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في مجال مكافحة تعاطي المخدرات وما يتصل بذلك من الاصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز عند الشباب والفئات الضعيفة؛ وتعزيز قدرات حظر المخدرات ومراقبة الحدود وكذلك القدرة على مكافحة الاتجار بالأشخاص والأعضاء البشرية وتهريب المهاجرين؛ وتحسين أداء نظام العدالة الجنائية والنهوض بالاصلاح فيما يتعلق بمسائل معيَّنة مثل الاحتياجات الخاصة للنساء والأطفال؛ وتعزيز القدرات الوطنية على مكافحة الفساد والجرائم المالية. ومن أجل تحقيق الأهداف المتوخاة على مدى فترة السنتين القادمة، سيحتاج المكتب إلى تمويل وافر ومواصلة التركيز على تعزيز العمليات الميدانية وقدرات تنفيذ المشاريع. وتشير توقعات الاحتياجات من الموارد للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ إلى وجود نقص يبلغ ٥٠ في المائة (وأكثر من ذلك أحيانا في بعض المناطق الفرعية الأفريقية) في الموارد المجمَّعة من خارج الميزانية. وستشكل تعبئة الأموال اللازمة للتمكن من تنفيذ الأنشطة المخطط لها تحديا كبيرا لأفريقيا والشرق الأوسط. ويؤمل أن يحفز برنامج العمل من أجل أفريقيا الذي اعتمد مؤخرا زيادة التركيز على أولويات مكافحة المخدرات والجريمة في المنطقة وأن يجذب مزيدا من التمويل. وسبق للمكتب أن نجح في الشرق الأوسط في تعبئة الموارد من المنطقة لاستخدامها داخلها، وستستمر الجهود في هذا الاتجاه خصوصا في دول الخليج وفي الجماهيرية العربية الليبية.

٧١- وفي آسيا الغربية والوسطى توجد الآن لدى المكتب الخبرات وقدرات الإنجاز اللازمة في الميدان لمواصلة التوسع الكبير في برنامجه. غير أن إنجاز ذلك البرنامج الكبير بالكامل يتوقف على عاملين رئيسيين آخرين: (أ) توافر المزيد من التمويل المخصص وترتيبات لتقاسم التكاليف من الجهات المانحة والشركاء والحكومات أنفسها؛ و(ب) تحقيق الاستقرار في الجوانب السياسية والأمنية في أفغانستان والبلدان المجاورة لها، وهي جوانب لا تزال تؤثر سلبا على القدرة على إنجاز المشاريع في الميدان. وتتمركز التحديات الرئيسية التي تواجه آسيا

الغربية والوسطى حول نتائج التدابير الوطنية لاستئصال خشخاش الأفيون في أفغانستان وما يصاحب ذلك من استقصاءات للمشاريع والتحقق والتقييم، إضافة إلى نجاح الحكومة في مواصلة تحسين امكانية الوصول إلى المقاطعات الرئيسية وتحقيق أمنها وتعزيز مؤسسات العدالة الجنائية في البلد. كما يتعين على الحكومة والدول الرئيسية وأصحاب الأدوار الرئيسية في أفغانستان، إلى جانب المكتب، ضمان توسيع برامج سبل العيش البديلة، وأن يتمكن المكتب من الحفاظ على دوره المتفق عليه كمستشار في الميدان لا كجهة رئيسية لتنفيذ برامج كبيرة الحجم للتنمية البديلة. وبالنسبة لآسيا الوسطى وسائر البلدان المجاورة لأفغانستان يظل التركيز الرئيسي على تدابير مراقبة الحدود من أجل مكافحة الاتجار بالهيروين والسلائف الكيميائية، كما سوف تستهدف الاجراءات مشاكل الجريمة والارهاب ذات الصلة في المنطقة. وسيواصل المكتب دعم الحكومات في تنفيذها لإعلان علاقات حسن الجوار. كما سيمد المكتب، إلى جانب الجهات المانحة، نطاق مساعدته المتعلقة بمراقبة الحدود لكي تشمل طاجيكستان، وسيدعم حكومة ذلك البلد في توليها تدريجيا المسؤوليات التي تضطلع بها قوات الحدود الاتحادية الروسية، وبالمثل يلزم تعزيز الحدود الأخرى مع أفغانستان في آسيا الوسطى.

٧٢- وفي أوروبا تتطلب فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ دمج المشاريع الجارية في مجالي خفض الطلب وإنفاذ مكافحة المخدرات. وسوف تكون استراتيجية جديدة يجري إعدادها لجنوب شرق أوروبا جاهزة للتنفيذ. غير أنه ستكون هناك حاجة إلى استيفاء بعض الشروط الأساسية، من بينها الحصول على مساهمات مالية ومدخلات كبيرة من جانب الحكومات في المنطقة، ووجود شركاء ومتعاونين نشطاء، إضافة إلى المزيد من الدعم من الجهات المانحة للمكتب. وهناك حاجة إلى استجابة قوية في الاتحاد الروسي وبيلاروس وغيرهما من بلدان كومنولث الدول المستقلة لمعالجة تزايد الاصابة بفيروس نقص المناعة البشرية المتصلة بتعاطي المخدرات بالحقن، والاتجار بالمخدرات، وكذلك وبصورة متزايدة، الجريمة المنظمة والفساد والارهاب، وذلك بأساليب من بينها تعزيز نظم العدالة الجنائية في المنطقة. وسوف تكون زيادة الدعم من الجهات المانحة وكذلك زيادة المدخلات الحكومية هي وسائل الوفاء بأحكام الاطار البرنامجي الاستراتيجي الذي اعتُمد في عام ٢٠٠٤ وكذلك لتناول أولويات العمل المحددة المتفق عليها في سياق مبادرة ميثاق باريس. وفي حين أن تلك المبادرة تستند إلى أساس مالي راسخ ويتمتع المكتب بدعم كامل في قيامه بدور المنسِّق الرئيسي فيها، يتعين الآن على شركاء ميثاق باريس أن يبيِّنوا التزامهم بالمبادرة بالمساهمة بشكل فعال في عملية

تبادل المعلومات وتحليلها وتقديم القرارات السياسية والموارد اللازمة لتناول أولويات العمل التي حددوها معا.

٧٣- في أمريكا اللاتينية والكاريبي يظل التفاوت الاجتماعي والاقتصادي متأصلا في كثير من البلدان. وهما يساعدان على تزايد مشاكل الجريمة والمخدرات، وقد أديا في بعض البلدان إلى اضطرابات اجتماعية وسياسية خطيرة تقوّض الأمن وتضر فرص التنمية المستدامة. وفي حين أن الخصائص المعيّنة التي تتسم بها تلك المشاكل واضحة التباين في مختلف بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، هناك قضايا مشتركة ذات صلة باختصاصات المكتب. ومن تلك القضايا المستويات المختلفة من الاتجار بالمخدرات والفساد وغسل الأموال وتجارة الأسلحة النارية ومشاكل الأمن الحضري. ويلزم توفير الدعم في مجال سيادة القانون، بما في ذلك توفير المساعدة لإنفاذ القانون وإصلاح نظم العدالة الجنائية، وتلزم كذلك تدابير ابتكارية لمنع الجريمة، لمساعدة الحكومات في التصدي لتلك التحديات. ويظل توفير الدعم المستمر لمخططات سبل العيش المستدامة بالغ الأهمية في المنطقة الآندية. فلا يزال عدد المزارعين الذين تصلهم تلك المخططات في مناطق إنتاج المحاصيل غير المشروعة غير كاف. وهناك حاجة إلى زيادة المساعدة الجيدة التوجيه، والمعززة بشراكات جديدة (بما في ذلك مع المصارف الانمائية المتعددة الأطراف والجهات المانحة الثنائية)، من أجل الوصول إلى مزيد من شرائح السكان المعرَّضة لتأثيرات الاتجار بالمخدرات وانتاج المحاصيل غير المشروعة. فتجارة المخدرات غير المشروعة، التي تجتاز حدود بلدان الاستهلاك والانتاج والعبور، تعرِّض السكان المحليين، على امتداد سلسلة الانتاج في أمريكا اللاتينية والكاريبي، للمخدرات غير المشروعة. وهناك ارتفاع في مستويات استهلاك المخدرات يصاحبه ازدياد في عوامل احتمال الاصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز، مثل تعاطي المخدرات بالحقن أو ممارسة الجنس غير المأمون، وهي مشاكل صحية تحتاج إلى المزيد من المبادرات والشراكات من أجل تعزيز استجابات الحكومات.

٧٤- وفي جنوب آسيا وشرق آسيا والمحيط الهادئ سوف يستمر وضع وتنفيذ مشاريع وبرامج سبل العيش المستدامة في مناطق زراعة خشخاش الأفيون. وسوف يساهم ذلك في الحفاظ على الانخفاض الملحوظ في زراعة الأفيون في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفي ميانمار. كما سيواصل المكتب وضع برامج لتحسين القدرات على المستويين الوطني ودون الاقليمي في مجال سبل العيش البديلة من أجل تقليل الاعتماد على الأفيون ومساعدة الحكومات على تنفيذ الاستراتيجيات الخاصة بالنمو الوطني والقضاء على الفقر. والهدف هو كسر حلقة الفقر المفرغة من خلال تحديد سبل العيش البديلة ونشرها وكذلك استدامة

برامج القضاء على خشخاش الأفيون التي نجح تنفيذها في المنطقة. وفي هذا السياق، سيساعد المكتب جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية على وضع استراتيجية برنامجية وطنية تركز على تثبيت الوضع فور توقف زراعة خشخاش الأفيون ومن أجل ضمان استمرار عملية التنمية البشرية من خلال توفير سبل العيش البديلة للمناطق الفقيرة وتوفير العلاج لمدمني المخدرات الحاليين والوقاية من حدوث حالات جديدة من الإدمان. وسيكون هناك تركيز على الوقاية من تعاطي المخدرات ونقل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، مع زيادة التركيز على صوغ مبادرات اقليمية محددة والدعوة استباقيا للوعي المدني، إضافة إلى تبادل أفضل الممارسات والخبرات فيما يتعلق بخفض الطلب. وفي جنوب آسيا وشرقها سيواصل المكتب تنفيذ المشاريع بتمويل جزئي من برنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن الأيدز وفيروسه، بهدف خفض التعرّض للإصابة بهذا الفيروس من جراء تعاطي المخدرات في شرق آسيا؛ وتعزيز الوقاية والرعاية الشاملتين من الاصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز لدى مدمني المخدرات في أماكن الاحتجاز وفي أوساط المجتمع المحلي؛ وتنفيذ برامج تثقيفية للوقاية من الاصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز في مراكز العلاج من المخدرات في فييت نام؛ وخفض التعرّض للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية المتصل بتعاطي مواد الادمان عند متعاطيات المخدرات ورفيقات مدمني المخدرات؛ كما سيعزز المكتب بناء القدرات في بلدان المنطقة والتعاون فيما بينها بغية تعزيز الفعّالية في تقليل أو منع تسريب السلائف الكيميائية. كما سيحتل العمل من أجل مكافحة الاتجار بالأشخاص مكانا مركزيا في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفييت نام وميانمار وسيحظى بمزيد من الاهتمام المحدد. وسوف تجرى متابعة استنتاجات حلقة العمل الناجحة التي نظمتها حكومة ميانمار بدعم من المكتب حول التشريعات المتعلقة بالاتجار بالأشخاص. وستوسع المبادرة الجارية في فييت نام كي تشمل مستويي المقاطعات والمناطق الإدارية. وسوف يشجع المكتب المبادرات ويستحدثها دعما لتنفيذ الاعلان الخاص بالاتجار بالبشر الصادر عن مؤتمر قمة دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا الذي عُقد في فيينتيان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. كما أعربت حكومة فييت نام عن اهتمامها بالمساعدة في مجال قضاء الأحداث. وسوف يساعد المكتب أيضا المسؤولين الحكوميين في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في مراجعة القواعد واللوائح التي تحكم نظام السجون وفي تحسين الوضع العام في السجون ومراكز الاحتجاز.

٧٥- ويبيِّن الجدول ١ الميزانية البرنامجية المدمجة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، حسب المناطق.

الجدول ١

الميزانية البرنامجية المدمجة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، حسب المناطق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	الميزانية		الموارد			
	٢٠٠٦	٢٠٠٧	الأموال الخاصة الغرض	الأموال الأساسية	الميزانية العادية	المجموع
أفريقيا والشرق الأوسط	٢٣ ٨٦٤	١٨ ٤١٣	٤٢ ٧٧٢	–	–	٤٢ ٧٧٢
أوروبا الوسطى والشرقية	٢ ١٧٣	١ ٢٢٠	٣ ٣٨٧	٦	–	٣ ٣٩٣
غربي آسيا وآسيا الوسطى	٢٧ ٣٨٨	٢٢ ٥٨٤	٤٩ ٩٦٦	٦	–	٤٩ ٩٧٢
جنوب شرقي آسيا وشرق آسيا والمحيط الهادئ	١٣ ٧٠٠	٨ ٨٨٤	٢٢ ٥٧٥	٩	–	٢٢ ٥٨٤
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٢٢ ١٢٢	١٩ ٥٥٤	٤١ ٦٥٩	١٧	–	٤١ ٦٧٦
العالم	٤ ٩٤٧	٣ ٦٨٨	٨ ٦٣٥	–	–	٨ ٥٣٥
البرنامج الأساسي	١٩ ٢٤٧	١٨ ٩٧١	١٩ ٩٦٤	٢ ١٠٦	١٦ ١٤٨	٣٨ ٢١٨
الخدمات المقدّمة إلى أجهزة تقرير السياسات والامتثال للمعاهدات: المقر	٥ ٧٧٦	٥ ٧٧٦	–	–	١١ ٥٥٢	١١ ٥٥٢
المجموع	**١١٩ ٢١٧**	**٩٩ ٠٩٠**	**١٨٨ ٤٦٣**	**٢ ١٤٤**	**٢٧ ٧٠٠**	**٢١٨ ٣٠٧**

باء- البحوث والتمويل والدعوة إلى المناصرة

١- البحوث والتحليل

(أ) الأهداف

٧٦- الهدف من البحوث والتحليل هو مساعدة الدول الأعضاء في تقييم مشاكل المخدرات والجريمة على الصعيد العالمي ورصدها.

(ب) الانجازات المتوقعة

٧٧- سيواصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب)، بالتعاون مع النظراء الوطنيين وغيرهم من الهيئات المتعددة الأطراف، تشغيل وتطوير النظم والأدوات اللازمة لجمع وتحليل وتعميم البيانات والمعلومات بشأن طبيعة مشاكل العالم المتعلقة بالمخدرات والجريمة ومدى تلك المشاكل واتجاهاتها. وسيركز العمل خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ على الحفاظ على الصكوك القائمة وتحسينها، مثل الدراسات الاستقصائية لبرنامج

رصد المحاصيل غير المشروعة، وجمع وتحليل الردود على الاستبيان الخاص بالتقارير السنوية والدراسة الاستقصائية لاتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية، ونشر تقارير عالية الجودة (ومن بينها التقارير العالمية، وهي أهم منشورات المكتب)، إضافة إلى ابتكار أدوات جديدة لجمع البيانات وتحليلها من أجل تناول مجالات ليست مشمولة على نحو وافٍ حاليا أو ليست مشمولة على الاطلاق.

٧٨- فمثلا، وكتابعة للدراسة الخاصة بالجريمة والتنمية في أفريقيا الصادرة في عام ٢٠٠٥ ولبرنامج العمل من أجل أفريقيا، ٢٠٠٦-٢٠١٠، الذي اعتمد في اجتماع المائدة المستديرة الخاص بأفريقيا، سيكون هناك اهتمام خاص بأفريقيا. كما ستستهدف الجهود الرامية إلى تحسين أدوات جمع البيانات وتحليلها أو ابتكار أدوات جديدة لهذا الغرض مواضيع تشملها الاتفاقيات الجديدة المتعلقة بالجريمة، مثل الفساد واقتصاديات الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وستؤمّن في تلك المساعي مشاركة خبراء وطنيين ودوليين، بدءا بعقد اجتماع لفريق خبراء في أوائل عام ٢٠٠٦ حول السبل والوسائل الكفيلة بتحسين جمع البيانات عن الجريمة واجراء البحوث بشأنها وتحليلها. وسيستمر العمل المتعلق بوضع مؤشرات المخدرات والجريمة، ومن بينها مؤشرات المخدرات غير المشروعة العالمية التي استهلت في عام ٢٠٠٥ (انظر التقرير العالمي عن المخدرات ٢٠٠٥).

٧٩- وسيهدف المكتب في جميع أعماله إلى توسيع شبكته من الشراكات الفعالة مع معاهد البحوث وادارات البحوث في سائر الهيئات الوطنية والدولية حول العالم.

(ج) مؤشرات الإنجاز القابلة للتحقق منها

٨٠- ستكون مؤشرات الإنجاز القابلة للتحقق منها كما يلي:

بالنسبة للمنشورات:

(أ) تقارير قطرية سنوية عن الدراسات الاستقصائية للمحاصيل غير المشروعة (وتشمل أفغانستان وبوليفيا وبيرو وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكولومبيا والمغرب وميانمار)؛

(ب) التقارير العالمية السنوية عن اتجاهات المخدرات والجريمة؛

(ج) نشرات بشأن المخدرات والجريمة (نشرة المخدرات و نشرة الجريمة والمجتمع)؛

(د) دراسات تتناول مواضيع و/أو مناطق معيَّنة (مثل الارتباطات بين المخدرات والجريمة والتنمية في الكاريبي وأمريكا الوسطى)؛

(هـ) نتائج الدراسة الاستقصائية التاسعة للأمم المتحدة لاتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية؛

(و) الدراسات القطرية الموجزة التي يضعها المكتب (بالتعاون مع المكاتب الميدانية).

بالنسبة للنواتج الأخرى:

(أ) مجموعة من المؤشرات الجديدة أو المنقحة عن الجريمة وأدوات جمع البيانات المقابلة لها؛

(ب) استبيان منقح للدراسة الاستقصائية لاتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية وتعديل فترات إجراء الدراسة؛

(ج) إصدار الدراسة الاستقصائية العاشرة لاتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية؛

(د) استهلال برنامج الدراسات الاستقصائية الدولية عن أثر الجريمة والفساد على الأعمال التجارية والصناعات (بالتعاون مع اليونيدو)؛

(هـ) تحسين توافر بيانات المخدرات والجريمة من أفريقيا (بالاشارة إلى عام ٢٠٠٥ كأساس)؛

(و) صيانة قاعدة البيانات المركزية الخاصة بالمكتب بشأن المخدرات والجريمة؛

(ز) إنشاء مخزن خاص بالمكتب لبيانات المخدرات والجريمة؛

(ح) إنشاء وصلة بينية دينامية تستند إلى الشبكة العالمية لنشر بيانات عن المخدرات والجريمة؛

(ط) صيانة مجموعة المراجع الخاصة بالمكتب؛

(ي) زيادة عدد الشراكات الفعالة (المجسَّدة في مشاريع مشتركة) مع معاهد/دوائر البحوث الوطنية والدولية (بشأن ١٣ مشروعا مشتركا في عام ٢٠٠٥ كأساس).

٢- الخدمات المختبرية والعلمية

(أ) الأهداف

٨١- تهدف الخدمات المختبرية والعلمية الخاصة بالمكتب إلى توفير الدعم العلمي والتقني والخدمات الاستشارية للدول الأعضاء ولجميع دوائر المكتب، دعما لأنشطة مكافحة المخدرات والجريمة. ويوفر المكتب دعما على المستوى العالمي لضمان أي يتسنى التعرف على المخدرات وتحليلها وأن تستطيع مختبرات الطب الشرعي الوطنية وغيرها من المؤسسات العلمية أن توفر خدمات الخبراء المطلوبة لمعاونة الجهود المحلية في مكافحة المخدرات والجريمة. وتعطى الخدمات المختبرية والعلمية الأولوية لوضع المعايير والقواعد العلمية؛ وتحديد وتطوير أفضل الممارسات لاختبار المخدرات وتحليلها؛ وضمان دمج الخدمات المختبرية والدراية العلمية بالكامل في الأطر الوطنية لمكافحة المخدرات. ويشدد على ضمان استخدام الاستنتاجات العلمية بشكل فعال في وضع الاستراتيجيات والسياسات للمكافحة. وسيواصل المكتب دعم تنفيذ المعاهدات الدولية الخاصة بمكافحة المخدرات، من خلال توفير المشورة والخبرة العلميتين للسلطات الرقابية والسلطات المختصة الوطنية، ولجنة المخدرات، والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، وسائر الهيئات الاقليمية والدولية ذات الصلة.

(ب) الإنجازات المتوقعة

٨٢- سيتاح للدول الأعضاء والمنظمات الاقليمية والدولية والمكتب مركز اتصال يمكن الاعتماد عليه للحصول على المشورة وعلى الدراية التقنية بخصوص مجموعة واسعة النطاق من المسائل العلمية والتقنية. وستكفل هذه الخدمات تطوير قدرات المختبرات الوطنية وتحسين الأداء. وسوف تستطيع المختبرات وغيرها من المؤسسات العلمية أن تعمل بمزيد من الفعّالية وأن تفي بمعايير الأداء المقبولة دوليا وأن تقدم أدلة يعتمد عليها في المحاكم، وذلك من خلال امكانية الوصول على نحو مستمر إلى المشورة والتوجيه من الخبراء وإلى الأساليب والمبادئ التوجيهية والمعايير والمواد المرجعية وفرص التدريب وإلى برنامج لضمان الجودة لرصد الأداء الشامل. وسوف تكون أفضل تجهيزا بفضل الدعم التقني التكميلي على الصعيدين الوطني والاقليمي. وسوف تتاح للأجهزة الوطنية امكانية أفضل للوصول إلى استنتاجات علمية عالية الجودة للأغراض الخاصة بالمحاكم ولاستخدامها استخدما نظاميا للدعم في الأغراض العملياتية لمعاونة السلطات الرقابية والصحية ولدعم أنشطة الإنفاذ التي تعتمد على المعلومات الاستخبارية. كما ستستفيد الحكومات، وكذلك المكتب، من تحسين دمج خبرات المختبرات وغيرها من الخبرات العلمية في الأطر الوطنية لمكافحة المخدرات من

خلال الحصول على امكانية أوسع نطاقا للاطلاع على الاستنتاجات العلمية من أجل تحسين قاعدة المعلومات المعرفية اللازمة لأغراض البحوث والاستراتيجيات والسياسات. وأخيرا، ستكون أجهزة إنفاذ القانون في وضع أفضل لكشف المخدرات والسلائف في المواقع البعيدة (أي مثلا في نقاط الحدود) بفضل زيادة امكانية الحصول على مجموعات أدوات الاختبار الميدانية اللازمة لكشف تلك المواد، والتي استحدثها المكتب ويوفرها.

(ج) مؤشرات الأداء القابلة للتحقق منها

٨٣- مؤشرات الأداء القابلة للتحقق منها للخدمات المختبرية والعلمية هو الزيادة في عدد البلدان التي تتلقى مساعدة من المكتب، بناء على طلبها، لإنشاء أو تعزيز القدرة التشغيلية من أجل تمكين مختبرات الطب الشرعي من تقديم الدعم العلمي إلى السلطات الوطنية في القضايا المتعلقة بالمخدرات، بما في ذلك ما يلي: (أ) عدد طلبات الحصول على مواد تقنية (المواد المرجعية، وأدلة الأساليب المتبعة، والمنشورات العلمية) والمساعدة في التدريب؛ (ب) عدد مختبرات الطب الشرعي الوطنية المشاركة على نحو فعال في برنامج المكتب لضمان الجودة؛ (ج) عدد طلبات الحصول على أدوات الاختبار الميدانية للمخدرات والسلائف.

٣- التقييم المستقل

(أ) الأهداف

٨٤- ستواصل وحدة التقييم المستقل التابعة للمكتب تعزيز أنشطتها المتعلقة بوضع أنشطة المكتب التقييمية وادارتها. وأساس تلك المهمة هو تنقيح اطار السياسات والمبادئ التوجيهية والمنهجيات والأدوات والاجراءات من أجل ضمان استخدام الموارد المحدودة على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة.

٨٥- وسينصب المجهود الرئيسي لفترة السنتين على توسيع مدى ثقافة التقييم في جميع دوائر المكتب، وذلك من خلال كل من التدريب ومشاركة وحدة التقييم المستقل بشكل مباشر أكثر من ذي قبل في عمليات التقييم المنفردة على مستوى المشاريع. وقد كان التركيز منصبّا على عمليات التقييم المواضيعية، التي سيستمر تنفيذها، في حين أن أصحاب المصلحة يدركون أيضا قيمة زيادة مشاركة الوحدة في عمليات تقييم المشاريع. وسيكون هناك تركيز أيضا على العمل عن كثب مع المكاتب الميدانية، وخصوصا في تقييم البرامج القطرية وعمليات التقييم الموجهة من الميدان.

٨٦- وفيما يتعلق باختتام مبادرة إدارة دورة المشاريع، وإن لم يكن ذلك في حد ذاته عملية تقييم، فقد كلِّفت الوحدة بمهمة تيسير عملية إدارة دورة المشاريع وسوف تستكمل المراحل المتبقية خلال الفترة قيد البحث.

(ب) الإنجازات المتوقعة

٨٧- ستكون الإنجازات المتوقعة كما يلي:

(أ) إجراء أربع عمليات تقييم مواضيعي (عمليتان في السنة)؛

(ب) المسؤولية عن قيادة ثماني عمليات تقييم لمشاريع (أربع عمليات في السنة)؛

(ج) المشاركة في ثلاث عمليات تقييم موجهة من الميدان؛

(د) دعم ٥٠ عملية تقييم لمشاريع (٢٥ عملية في السنة)؛

(هـ) إكمال مبادرة إدارة دورة المشاريع؛

(و) تنقيح نظام التقييم؛

(ز) تنفيذ حلقات عمل اقليمية حول التقييم لمصلحة موظفي المكتب (حلقتان في السنة)؛

(ح) تنفيذ حلقتي عمل حول التقييم في المقر لمصلحة موظفي المكتب.

(ج) مؤشرات الأداء القابلة للتحقق منها

٨٨- ستكون مؤشرات الأداء القابلة للتحقق منها كما يلي:

(أ) عدد عمليات التقييم المواضيعي المنفذة خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧؛

(ب) عدد عمليات تقييم المشاريع التي قادتها الوحدة خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧؛

(ج) عدد المشاريع التي دعمتها الوحدة خلال الفترة؛

(د) عدد عمليات التقييم الموجهة من الميدان؛

(هـ) إكمال مبادرة إدارة دورة المشاريع؛

(و) نظام التقييم المنقح (عدد المبادئ التوجيهية والأدوات والاجراءات الجديدة)؛

(ز) عدد حلقات العمل (الاقليمية وفي المقر لمصلحة موظفي المكتب)؛ الدرجات التي يحصل عليها المشاركون في الاختبارات السابقة/اللاحقة.

٤- التخطيط الاستراتيجي

(أ) الهدف

٨٩- الهدف العام هو تقديم المساعدة في تحديد الاتجاه الاستراتيجي والأولويات للمكتب، في اطار التوجيه المقدّم من لجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، وانشاء نظام للإدارة القائمة على النتائج في المكتب.

(ب) الإنجازات المتوقعة

٩٠- ستكون الإنجازات المتوقعة كما يلي:

(أ) تقييم الأولويات العملياتية الحالية للمكتب، وهي: المبادئ التوجيهية للأجل المتوسط، ووضع استراتيجيات المكتب وأولوياته بالتشاور مع الهيئات التشريعية وأصحاب المصلحة والموظفين؛

(ب) تحديد أهداف استراتيجية واضحة ومحدَّدة المدة، إضافة إلى مؤشرات لذلك، توفق بين الاتفاقيات الدولية، والمهمة، والاستراتيجية، والأولويات، وخطط عمل وموارد البرامج/المشاريع؛

(ج) المساهمة في التوجيه الاداري للتقارير الرئيسية من المخدرات والجريمة وفي استعراض الأطر البرنامجية الاستراتيجية الاقليمية/القطرية؛

(د) تدريب الموظفين على منهجية الإدارة القائمة على نتائج وتنفيذها.

(ج) مؤشرات الإنجاز القابلة للتحقق منها

٩١- ستكون مؤشرات الإنجاز القابلة للتحقق منها كما يلي:

(أ) أولويات المكتب المعروضة على الهيئات التشريعية وأصحاب المصلحة والموظفين؛

(ب) أنشطة المكتب الرئيسية المضطلع بها في مجال البرمجة بما يتفق مع نهج الإدارة القائمة على النتائج.

٥- الدعوة

(أ) الأهداف

٩٢- يعمل المكتب مع الحكومات والمنظمات الدولية وجماعات المجتمع المدني من أجل حفز وتعزيز جهود خفض تعاطي المخدرات والجريمة والإرهاب على الصعيد العالمي. وتتضمن الأنشطة إنتاج مواد جذابة وتثقيفية للإعلام وللإعلانات العامة غير التجارية التي تهدف إلى إذكاء الوعي بشأن مسائل مثل تعاطي المخدرات والفساد والاتجار بالبشر وفيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز. ومن أجل الترويج لأعمال المكتب، يعمل برنامج الدعوة بالتشارك مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية وسائر المنظمات الدولية من أجل تخطيط وتنسيق مناسبات ومؤتمرات خاصة، من بينها اليوم الدولي لمكافحة تعاطي المخدرات والاتجار غير المشروع بها واليوم الدولي لمكافحة الفساد واليوم العالمي للأيدز وجائزة الأمم المتحدة بفيينا الخاصة بالمجتمع المدني.

(ب) الإنجازات المتوقعة

٩٣- سوف يولِّد المزيد من الوعي ومن الدعم للمكتب واختصاصاته ومبادراته. فستنتج برامج موجزة للإذاعة والتلفزيون عن مواضيع مختلفة، سيذيعها دون مقابل عدد متزايد من المحطات، ويمكن تفريغها من موقع المكتب على الشبكة العالمية. وبعد إعادة تصميم هيكل هذا الموقع وشكله، يتوقع أن يواصل الموقع الترويج لعمل المكتب خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وستزوِّد المواد الإعلامية جمهورا عالميا بمعلومات واضحة ومختصرة عن مسائل تتعلق بالمخدرات والجريمة والإرهاب. وستتضمن تلك المواد النشرة الإخبارية الفصلية "UPDATE" وملصقات، ونشرات، وصحائف وقائع، وخلاف ذلك. وسيوزعها برنامج الدعوة على المكاتب الميدانية التابعة للمكتب وعلى الجهات الرسمية وغير الرسمية وعلى الأفراد المهتمين، وسيستمر الإعراب عن التقدير لما تقوم به المنظمات غير الحكومية من مبادرات على المستوى المحلي. وستشكَّل وتعزَّز شراكات مع منظمات غير حكومية ومع حكومات ومنظمات خاصة، من أجل صوغ الرسائل المناسبة وتوسيع نطاق فعّالية المواد الإعلامية.

(ج) المؤشرات القابلة للتحقق منها

٩٤- ستكون مؤشرات الإنجاز القابلة للتحقق منها كما يلي:

(أ) زيادة عدد الزائرين لموقع المكتب على الشبكة العالمية وعدد المطلعين على صفحاته وعدد عمليات التنزيل منه؛

(ب) عدد المحطات التي تذيع معلومات عن المخدرات والجريمة والارهاب؛

(ج) استهلال وتنفيذ استراتيجية للمكتب خاصة بوسائط الإعلام تؤدي إلى زيادة تغطية مجالات اختصاص المكتب في تلك الوسائط.

٦- تعبئة الموارد والشراكات

(أ) الأهداف

٩٥- يهدف قسم التمويل المشترك والشراكة إلى ضمان التمويل الكامل لبرنامج المكتب للمساعدة التقنية وتكاليف بنيته التحتية الأساسية. كما سيسعى إلى اقامة شراكات جديدة مع الحفاظ على الشراكات القائمة ومواصلة تطويرها، وكذلك الحال فيما يتعلق بترتيبات التعاون فيما بين الوكالات ومجالات الاهتمام المشترك.

(ب) الإنجازات المتوقعة

٩٦- ستكون الإنجازات المتوقعة:

(أ) تحقيق أساس تمويلي أكثر استدامة للبنية التحتية للمكتب ولبرامجه الأساسية، من خلال ما يلي: '١' الدخول في شراكات أكثر استراتيجية مع جهات مانحة رئيسية مختارة؛ '٢' توسيع قاعدة الاشتراكات الحكومية الصافية من البلدان المانحة غير الرئيسية؛ '٣' تنويع قاعدة الموارد عن طريق جهات مانحة غير تقليدية، في القطاعين العام والخاص؛ '٤' ممارسة التعاون والإدماج التشغيلي مع المؤسسات المالية الدولية؛ '٥' الحفاظ على آلية فعّالة للتحاور مع أصحاب المصلحة المالية الرئيسيين؛

(ب) الحفاظ على تعاون المكتب فيما بين الوكالات وفي الشراكات وتوسيعه، من خلال جهود مشتركة في مجالات البحوث والتحليل والتعاون التقني، إضافة إلى اقامة اتصالات جديدة يمكن من خلالها تبادل خبرات المكتب وتعزيزها، في مجالات مثل سيادة القانون وتدابير مكافحة الفساد.

(ج) مؤشرات الإنجاز القابلة للتحقق منها

٩٧- ستكون مؤشرات الإنجاز القابلة للتحقق منها كما يلي:

(أ) ازدياد عدد اتفاقات التمويل والشراكات مع الحكومات المانحة، والمفوضية الأوروبية والمؤسسات الخاصة والمؤسسات المالية الدولية؛

(ب) تحديد مجالات جديدة للتعاون فيما بين الوكالات واحراز تقدم صوب إبرام اتفاقات جديدة مع الهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة ومع شركاء آخرين؛

(ج) ازدياد عدد البرامج المشتركة مع المنظمات والوكالات الشريكة، خصوصا المؤسسات المالية الدولية؛

(د) حشد التمويل على مستويات تتناسب مع الاحتياجات التشغيلية واحتياجات البنية التحتية في ميزانية المكتب لفترة السنتين.

٩٨- ويبين الجدول ٢ الميزانية البرنامجية المدمجة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ للبحوث والتحليل والدعوة.

الجدول ٢

البحوث والتحليل والدعوة: الميزانية البرنامجية المدمجة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	الميزانية		الموارد			
	٢٠٠٦	٢٠٠٧	الأموال الخاصة الغرض	الأموال الأساسية	الميزانية العادية	المجموع
البحوث وتحليل الاتجاهات	٣ ٧٢٨	٣ ٢٥٥	٣ ٥٧٨	٩٠٦	٢ ٤٩٩	٦ ٩٨٣
رصد المحاصيل غير المشروعة	٣ ٤٠٢	٤ ١٣٨	٧ ٣٩٣	١٤٧	-	٧ ٥٤٠
خدمات المختبر والخدمات العلمية	١ ٣٤٩	١ ٣٠٣	٩٨٧	١٩٤	١ ٤٧١	٢ ٦٥٢
الدعوة إلى المناصرة	١ ٢٦٠	٨٧٩	٨٥٤	-	١ ٢٨٥	٢ ١٣٩
المجموع	**٩ ٧٣٩**	**٩ ٥٧٥**	**١٢ ٨١٢**	**١ ٢٤٧**	**٥ ٢٥٥**	**١٩ ٣١٤**

جيم- الخدمات اللازمة لوضع السياسات والتقيُّد بالمعاهدات

١- المقر

(أ) الأهداف

٩٩- يوفر قسم أمانيّ اللجنتين في شعبة شؤون المعاهدات خدمات تقنية وفنية للجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية وكذلك لمؤتمرات الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية. والهدف الجامع هو تيسير صوغ السياسات بشأن المسائل المتعلقة بمكافحة

المخدرات وبالجريمة وبالإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، ورصد تنفيذ اتفاقيات الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات، ومتابعة الدورة الاستثنائية الخاصة العشرين للجمعية العامة، إضافة إلى تطبيق معايير الأمم المتحدة وقواعدها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية.

١٠٠- وهدف أمانة الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات هو تمكين الهيئة من الاضطلاع بالمهام المسندة إليها بموجب الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١، بصيغتها المعدّلة ببروتوكول سنة ١٩٧٢،[ز] واتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١[ح] واتفاقية سنة ١٩٨٨ وغير ذلك من الولايات المسندة من جانب الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة المخدرات. ويُسعى إلى تحقيق ذلك الهدف باتباع استراتيجية متعددة الجوانب تتألف مما يلي: (أ) توفير خدمات الأمانة الفنية للهيئة ولجنة المخدرات والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة؛ (ب) مساعدة الهيئة في رصد وتشجيع التزام الحكومات بالمعاهدت الدولية الخاصة بمراقبة المخدرات؛ (ج) تشجيع التصديق على معاهدات مراقبة المخدرات وتنفيذ تلك المعاهدات؛ (د) التنسيق والتعاون مع سائر الهيئات ذات الصلة، داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، وكذلك المنظمات الحكومية الدولية على الصعيد الدولي والاقليمي ودون الاقليمي.

١٠١- وسيوفر قسم الاتفاقيات المتعلقة بالجريمة التابع لفرع شؤون المعاهدات والشؤون القانونية في شعبة شؤون المعاهدات خدمات تقنية وفنية لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ومؤتمر الدول الأطراف في معاهدة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وسيشجع أيضا التصديق على الصكين من خلال تدابير خاصة محددة الأهداف وتوفير المساعدة التقنية للدول التي تطلبها، بالتنسيق والتعاون الوثيقين مع قسم المشورة القانونية.

١٠٢- ومع بدء نفاذ اتفاقية الجريمة المنظمة والبروتوكولات الثلاثة المكملة لها ووشك بدء نفاذ اتفاقية مكافحة الفساد، ستحدث زيادة أخرى في الحاجة إلى توفير المساعدة التقنية إلى الدول التي تطلبها للتصديق على الصكوك وتنفيذها. وسيعزز المكتب توفير الخبرات الفنية المتخصصة والمشورة المعيارية بشأن السياسات إلى الحكومات والهيئات الحكومية الدولية بخصوص الانضمام إلى الاتفاقيات والبروتوكولات وتنفيذها. وسيسترشد المكتب في كل تلك الأنشطة بالتوجيهات الصادرة من مؤتمري الأطراف.

١٠٣- ولا يزال الهدف العام هو تقوية النظام القانوني في مواجهة الجريمة المنظمة والفساد، وذلك بتقديم المساعدة إلى الدول في التصديق على اتفاقية الجريمة المنظمة وبروتوكولاتها

واتفاقية مكافحة الفساد، والوصول إلى تنفيذ أحكامهما في التشريعات الوطنية. ونظرا للأولوية العالية التي يعلقها عدد متزايد من الحكومات والمنظمات الدولية على مسائل الجريمة المنظمة والفساد فيحتمل أن تتحقق عالمية الانضمام إلى هذين الصكين في النهاية.

(ب) الإنجازات المتوقعة

١٠٤- وستكون الإنجازات المتوقعة كما يلي:

(أ) تحسن جودة الخدمات التي توفر للجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية كأساس لاتخاذ القرارات وتوجيه السياسات من جانبهما؛

(ب) بالنسبة لأمانة الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، توفير خدمات فنية وخدمات أمانة مرضية للهيئة كي تتمكن من الاضطلاع بوظائفها التي كلِّفت بها بموجب الاتفاقيات. وسيكون مقياس تحقيق ذلك هو النسبة المئوية من أعضاء الهيئة الذين يعربون عن ارتياحهم الكامل لجودة وتوقيت خدمات الأمانة الفنية التي تقدم لها. وقد أعد استبيان لهذا الغرض وتم تنفيذه تجريبيا لدورات الهيئة المعقودة في عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥. وتحافظ الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ على المستوى الحالي للموارد المتاحة للمجلس. غير أنه فيما يتعلق بأنشطة الهيئة في مجال مراقبة السلائف، فقد أهابت الهيئة بالجمعية العامة أن تستجيب للتوصية القوية الصادرة عن لجنة المخدرات وبأن تزوِّد الأمانة بالموارد اللازمة للحفاظ على أنشطة الهيئة في هذا الصدد؛

(ج) وبشأن قسم الاتفاقيات المتعلقة بالجريمة، يتوقع أن تحصل ٢٠ دولة على مساعدة في التصديق على اتفاقية الجريمة المنظمة وبروتوكول الاتجار بالأشخاص وبروتوكول المهاجرين وبروتوكول الأسلحة النارية، وذلك بهدف زيادة عدد الدول التي صدّقت على الاتفاقية من ١٠٨ دول حسب ما هو مقدَّر في نهاية عام ٢٠٠٥ إلى ١٢٣ دولة قبل نهاية عام ٢٠٠٧. وسيساعد القسم ٢٠ دولة في التصديق على اتفاقية مكافحة الفساد، بهدف زيادة عدد الدول المصدّقة عليها من ٣٠ دولة حسب ما هو مقدَّر في نهاية عام ٢٠٠٥ إلى ٥٠ دولة قبل نهاية عام ٢٠٠٧. كما سيساعد القسم ١٥ دولة في إصدار قوانين جديدة لمكافحة الجريمة المنظمة والفساد، بهدف أن تعتمد ١٠ دول منها على الأقل تلك القوانين الجديدة خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

(ج) مؤشرات الإنجاز القابلة للتحقق منها

١٠٥- ستكون مؤشرات الإنجاز كما يلي:

(أ) نسبة أعضاء المكتبين الموسعين للجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية الذين يعربون عن الارتياح للخدمات التقنية والفنية المقدَّمة؛

(ب) فيما يتعلق بقسم الاتفاقيات المتعلقة بالجريمة، ستكون المؤشرات كما يلي: '١' عدد الدول التي تتلقى مساعدة في إكمال التصديق على اتفاقية الجريمة المنظمة وبروتوكولاتها واتفاقية مكافحة الفساد خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧؛ '٢' عدد الدول التي تتلقى مساعدة في إصدار قوانين جديدة أو تعديل قوانين قائمة تتضمن أحكام اتفاقية الجريمة المنظمة واتفاقية مكافحة الفساد.

٢- الخدمات الاستشارية القانونية

(أ) الأهداف

١٠٦- يهدف قسم المشورة القانونية، الذي يعمل من مقر المكتب ومن مكاتب ميدانية في كولومبيا وأوزبكستان، إلى تحسين التنفيذ الفعال للاتفاقيات الدولية ذات الصلة، بالوسائل التالية:

(أ) تعزيز البنية التحتية الوطنية وللنظم الرقابية ونظم العدالة الجنائية (تحسين التشريعات الأساسية، والتدريب المتخصص، وتحسين التعاون القضائي)؛

(ب) توفير دعم مباشر وفي الموقع من مشرفين يسدون النصح في الاجراءات الجارية في مجال الملاحقة القضائية وقضايا مصادرة الموجودات؛

(ج) تقديم المساعدة في مجال منع عودة المجرمين من متعاطي المخدرات الذين يكلف علاجهم مبالغ باهظة إلى الجريمة وذلك عن طريق برامج العلاج من المخدرات بأمر من المحاكم؛

(د) وضع ونشر التشريعات النموذجية، والأدلة، والمنتجات العملية الخاصة بأفضل الممارسات، من أجل تعزيز أثر التدابير المتصلة بالقانون التي تنفذها الدول بموجب الاتفاقيات.

١٠٧- كما يساعد البرنامج، بوسائل مماثلة، على تعجيل انضمام ما تبقى من الدول غير الأطراف إلى اتفاقيات مكافحة المخدرات.

(ب) الإنجازات المتوقعة

١٠٨- ستكون النتائج المتوقعة:

(أ) إصدار أحكام على المزيد من كبار المتجرين بالمخدرات والمشتغلين بغسل الأموال، ومصادرة المزيد من العائدات المتصلة بجرائم المخدرات وإعادتها لاستخدامها للصالح العام، وضبط كميات أكبر من المخدرات والسلائف والمختبرات غير المشروعة أو تفكيكها، بقدر أكبر مما تحقق في ظل القوانين والممارسات الوطنية القديمة. وسيؤدي البرنامج إلى تحقيق نتائج أفضل في مجال الملاحقة القضائية وإصدار الأحكام ومصادرة الموجودات في القضايا المتصلة بجرائم المخدرات الدولية والإرهاب الدولي؛

(ب) كما سيشجع البرنامج زيادة استخدام الطلبات الخاصة بتقصّي القضايا فيما يتعلق بالمساعدة القانونية المتبادلة ومصادرة الموجودات وتسليم المجرمين بموجب الاتفاقيات، والتقليل من رفض تلك الطلبات. وستكون نتيجة أخرى التقليل من العودة إلى الجريمة ومن استمرار تعاطي المخدرات من جانب المجرمين من متعاطي المخدرات الذين يرتكبون جرائم الممتلكات وغير ذلك من الجرائم الخطيرة.

(ج) مؤشرات الإنجاز القابلة للتحقق منها

١٠٩- ستكون مؤشرات الإنجاز القابلة للتحقق منها كما يلي:

(أ) وضع قوانين جديدة ومحسَّنة تتماشى مع الاتفاقيات، واعتمادها وبدء نفاذها؛

(ب) تصديق الدول غير الأطراف المتبقية على جميع اتفاقيات مراقبة المخدرات أو انضمامها إليها؛

(ج) المعلومات الراجعة من الدول الحاصلة على مساعدة تنسب كليا أو جزئيا النتائج الملموسة في التنظيم والملاحقة القضائية وإصدار الأحكام ومصادرة الأصول وخفض تعاطي المخدرات إلى الاستعانة بتطوير التشريعات والمشورة القانونية والنواتج أو خلاف ذلك من الخبرات المقدّمة في اطار برنامج المشورة القانونية؛

(د) توضع تشريعات نموذجية شاملة وأدلة للتفسير وتوجيهات خاصة بأفضل الممارسات وأدوات عمل عملية قوية الأثر من أجل نظام العدالة (مثل برامجيات الحاسوب)،

وتعتمد وتتاح ويستخدمها ممارسون على نطاق واسع من أجل تنفيذ القوانين المحلية ذات الصلة.

٣- منع الإرهاب

(أ) الأهداف

١١٠- سيعزِّز فرع منع الإرهاب أنشطته بصفته جهة رئيسية لتقديم المساعدة التقنية للدول التي تطلبها من أجل التصديق على الصكوك الثلاثة عشر العالمية لمكافحة الإرهاب. وسيوسع نطاق المساعدة المقدّمة من حيث المدى الجغرافي وعدد البلدان التي تحصل على مساعدة، وكذلك مضمون المساعدة المقدّمة. وسيزيد الاهتمام بالمساعدة على التنفيذ وما يتصل بذلك من بناء القدرات، نظرا إلى أن عددا متزايدا من الدول سوف تكون قد صدّقت على الصكوك العالمية. وتحقيقا لهذا الغرض، سيتزايد اتجاه أنشطة المشاريع الجديدة إلى معالجة ما يلي: (أ) دعم الهياكل والآليات المؤسسية التي تمكِّن الدول من تنفيذ أحكام الصكوك؛ (ب) توفير المشورة بالاتصال الحاسوبي المباشر بشأن تسليم المجرمين وطلبات المساعدة القانونية المتبادلة في مكافحة الإرهاب؛ (ج) توفير المشورة بشأن آليات التعاون الدولي فيما يتعلق بأنشطة مكافحة الإرهاب؛ (د) توفير خدمات المرشدين. وعملا بأحكام ولايات صدرت مؤخرا، مثل قرار الجمعية العامة ١٥٣/٥٩ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩/٢٠٠٥ المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٥، وإعلان بانكوك عن أوجه التآزر والاستجابات: التحالفات الاستراتيجية في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية، الذي اعتمده المؤتمر الحادي عشر،[ط] ستتناول الأنشطة أيضا التدريب في مجالي القضاء والملاحقة القضائية، إضافة إلى العناصر اللازمة لبناء القدرات الوطنية على تعزيز نظم العدالة الجنائية وسيادة القانون، وذلك على وجه الخصوص من أجل تيسير تنفيذ الصكوك تنفيذا فعالا. وفي الوقت نفسه سيكون هناك اهتمام مستمر بضمان المتابعة الوافية لتدابير المساعدة التي تتخذ في البداية. وستتخذ خطوات لزيادة التمثيل الميداني وبناء الخبرات على الصعيدين الاقليمي والوطني، خصوصا من خلال زيادة إشراك الخبراء الاقليميين والوطنيين في تنفيذ الأنشطة. وسيكون هناك اهتمام خاص بأن تكون الأنشطة المضطلع بها مشتركة بقدر الإمكان مع المنظمات الاقليمية والدولية ذات الصلة. كما ستتخذ خطوات لتنفيذ عمليات لتقييم المساعدة التقنية المقدَّمة وتقدير أثرها، إضافة إلى تعبئة الدعم اللازم من الجهات المانحة والتبرعات.

١١١- ولا يزال الهدف الجامع هو تعزيز النظام القانوني لمكافحة الإرهاب، وذلك بمساعدة الدول في التصديق على الصكوك القانونية العالمية المتعلقة بالإرهاب، وهو ما يؤدي إلى التصديق شبه العالمي عليها وتحقيق تنفيذ أحكامها في التشريعات الوطنية.

(ب) الإنجازات المتوقعة

١١٢- ستكون النتائج المتوقعة كما يلي:

(أ) تقديم مساعدة إلى ٢٥ دولة من أجل تحقيق التصديق على جميع الصكوك القانونية الدولية الثلاثة عشر المتعلقة بالإرهاب، بهدف زيادة عدد الدول التي صدّقت على جميع الصكوك من ٦٥ دولة حسب ما هو مقدَّر في نهاية عام ٢٠٠٥ إلى ٩٠ دولة قبل نهاية عام ٢٠٠٧؛

(ب) تقديم مساعدة إلى ١٥ دولة من أجل تحقيق التصديق على ٦ على الأقل من الصكوك القانونية الدولية لمكافحة الإرهاب، بهدف تقليل عدد الدول التي لم تصدّق إلا على ٦ صكوك أو أقل من ذلك من ٤٠ دولة حسب ما هو مقدَّر في نهاية عام ٢٠٠٥ إلى ٢٥ دولة قبل نهاية عام ٢٠٠٧؛

(ج) تقديم مساعدة إلى ٢٥ دولة من أجل إصدار تشريعات جديدة لمكافحة الإرهاب، بهدف أن تعتمد ١٥ دولة على الأقل من الدول المتلقية للمساعدة تشريعات لمكافحة الإرهاب خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧؛

(د) تقديم مساعدة إلى ٢٠ دولة من أجل تدريب مسؤولين في نظام العدالة الجنائية على تنفيذ أحكام الصكوك القانونية العالمية المتعلقة بالإرهاب والتشريعات التي تتضمن تلك الأحكام، وسيؤدي ذلك إلى توفير تدريب متخصص لما يقدَّر بنحو ٥٠٠ مسؤول من ٢٠ من البلدان.

(ج) مؤشرات الإنجاز القابلة للتحقق منها

١١٣- ستكون مؤشرات الإنجاز القابلة للتحقق منها كما يلي:

(أ) عدد الدول التي تلقت مساعدة من المكتب في إكمال التصديق على جميع الصكوك العالمية الثلاثة عشر لمكافحة الإرهاب خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧؛

(ب) عدد الدول التي تلقت مساعدة من المكتب في تحقيق التصديق على ٦ على الأقل من الصكوك القانونية العالمية المتعلقة بالإرهاب خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧؛

(ج) عدد الدول التي تلقت مساعدة من المكتب في إصدار تشريعات جديدة لمكافحة الإرهاب؛

(د) عدد المسؤولين في نظام العدالة الجنائية الحاصلين على تدريب متخصص من المكتب في مسائل مكافحة الإرهاب.

١١٤- ويبين الجدول ٣ الميزانية البرنامجية المدمجة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ للخدمات اللازمة لوضع السياسات والامتثال للمعاهدات.

الجدول ٣

الخدمات اللازمة لوضع السياسات والامتثال للمعاهدات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	الميزانية		الموارد			
	٢٠٠٦	٢٠٠٧	الأموال الخاصة الغرض	الأموال الأساسية	الميزانية العادية	المجموع
الخدمات الاستشارية القانونية	٢ ٩٧٥	٣ ٠١٤	٢ ٢١٤	-	٣ ٧٧٥	٥ ٩٨٩
أعمال منع الإرهاب	٣ ٥٨٣	٣ ٥٥٩	٥ ٢٤٥	-	١ ٨٩٧	٧ ١٤٢
المقر	٥ ٧٧٦	٥ ٧٧٦	-	-	١١ ٥٥٢	١١ ٥٥٢
تكنولوجيا المعلومات	١ ٣١١	١ ٣٤٧	٢ ٢٨٠	٢٠٤	١٧٤	٢ ٦٥٨
المجموع	**١٣ ٦٤٥**	**١٣ ٦٩٦**	**٩ ٧٣٩**	**٢٠٤**	**١٧ ٣٩٨**	**٢٧ ٣٤١**

دال- المساعدة والمشورة التقنيتان

١- التحديات العالمية

١١٥- يشمل هذا القطاع المواضيعي الأنشطة المتصلة بالوقاية والعلاج وإعادة التأهيل؛ والأيدز وفيروسه؛ وموارد الرزق المستدامة.

(أ) الأهداف

١١٦- في المجالات الثلاثة جميعها، سيركز المكتب على جمع أدلة للممارسات الفضلى للتعامل بفعالية مع ما يستجد ويُستبان من مخدرات وما يتصل بالمخدرات من مشاكل، وإثبات صلاحية تلك الممارسات الفضلى، وتقدير مدى ملاءمة تكرارها في أوضاع اجتماعية-ثقافية مختلفة. وإضافة إلى ذلك، سيعمل المكتب على تعزيز القدرات الإقليمية والوطنية على تطبيق تلك النماذج والنهوج. وبصفة عامة، سيشجع المكتب على تحقيق

تكامل وظيفي أكمل بين جميع العناصر الرئيسية لتعاطي المخدرات ومنع الجريمة، والعلاج وإعادة التأهيل من تعاطي المخدرات، والوقاية من الأيدز وفيروسه ورعاية المصابين به، وموارد الرزق المستدامة.

١١٧- فيما يتعلق بالوقاية، ستكون أهداف المكتب المعني بالمخدرات والجريمة هي التركيز على العوامل الرئيسية التي تجعل الأفراد والمجتمعات عرضة لخطر تعاطي المخدرات، بالتركيز على الشباب، وسيعمل المكتب على تبصير وحشد طائفة من القطاعات (مثل وسائط الإعلام والمنظمات غير الحكومية وقطاعي التعليم والصحة) دعما لبرامج الوقاية من المخدرات، بهدف إذكاء وعي تلك القطاعات وقدرتها على التصدي على حد سواء. وإضافة إلى ذلك، سيدعم المكتب البلدان في جهودها لمنع الجريمة، وخصوصا الجريمة في المدن، بمعالجة العوامل المسبّبة للجريمة، بما في ذلك الفقر والتهميش الاجتماعي والافتقار للتعليم والافتقار لفرص موارد الرزق المستدامة، وسيسعى إلى وضع مبادرات جديدة متعددة القطاعات في مجال الأمن في المدن تركز على منع الجريمة والمخدرات.

١١٨- وإضافة إلى ذلك، سينخرط المكتب في أنشطة الدعوة إلى المناصرة والمساعدة التقنية وبناء القدرات في الدول الأعضاء، بالتركيز على برامج العلاج وإعادة التأهيل التي تعزز توفير رعاية فعالة للمرتهنين للمخدرات، بما في ذلك التدخل المبكر وإسداء المشورة والعلاج وإعادة التأهيل ومنع الانتكاس والرعاية اللاحقة وإعادة الإدماج في المجتمع. وسيركز المكتب على الجهود الرامية إلى تعزيز إقامة شبكات إقليمية ودولية للخبراء المعنيين بالوقاية والعلاج من تعاطي المخدرات وسيواصل مساعدة الدول الأعضاء على تطوير قدراتها الداخلية لرصد أنماط واتجاهات تعاطي المخدرات والتصدي لها بصورة سريعة ومناسبة. ودعما لهذه الجهود، سيشجع المكتب على اعتماد مؤشرات بشأن تعاطي المخدرات تكون سليمة منهجيا وقابلة للمقارنة. وسيُولَى اهتمام خاص لإنشاء نظم وطنية للمعلومات المتعلقة بالمخدرات وشبكات إقليمية تعنى بالانتشار الوبائي.

١١٩- وفي مجال الوقاية من الأيدز وفيروسه ورعاية المصابين به، سيكون الهدف الرئيسي هو تعزيز قدرات الحكومات والمجتمع المدني في ثلاثة مجالات رئيسية، هي الوقاية من الأيدز وفيرسه من حيث التقائه مع تعاطي المخدرات؛ والمسائل الخاصة المتعلقة بالوقاية والعلاج من الأيدز وفيروسه في أوساط السجون؛ والمجال البالغ الأهمية المتمثل في الأيدز وفيروسه والاتجار بالأشخاص.

١٢٠- وفيما يتعلق بتعاطي المخدرات، سيهدف المكتب المعني بالمخدرات والجريمة إلى زيادة وتحسين الوعي العام لمتعاطي المخدرات بالحقن وتوفير الخدمات لهم، خصوصا من يعيشون في بلدان يكون فيها استخدام معدات الحقن الملوثة وسيلة رئيسية لانتقال فيروس الأيدز، أو

يمكن أن تصبح كذلك. وستوضع برامج لمنع تعاطي المخدرات والوقاية من الأيدز وفيروسه تركز على إذكاء الوعي وتعليم المهارات الحياتية، وستُثبت صلاحية تلك البرامج وتُنفَّذ، وستوضع سياسات متكاملة لخفض الطلب على المخدرات والوقاية من الأيدز وفيروسه لكي يستخدمها شركاء المكتب وأصحاب المصلحة. كما سيعمل المكتب على إدماج خفض الطلب وما يتصل به من اعتبارات بشأن الأيدز وفيروسه بصورة أكمل في صلب أنشطة إعادة البناء والتنمية الأوسع نطاقا التي تضطلع بها كيانات أخرى في منظومة الأمم المتحدة. وإضافة إلى ذلك، ستُخطط وتُنفذ أنشطة لزيادة التركيز على المسألة البالغة الأهمية المتمثلة في الوعي بالأيدز وفيروسه والوقاية والعلاج منه في السجون. وفيما يتعلق بالاتجار بالأشخاص، سيدعم المكتب بلدان المنشأ وبلدان المقصد على حد سواء لتزويد ضحايا الاتجار الفعليين والمحتملين – وخصوصا النساء والفتيات – بخدمات شاملة ومراعية للمنظور الجنساني للوقاية من الأيدز وفيروسه ورعاية المصابين به.

١٢١- وفيما يتعلق بموارد الرزق المستدامة، سيدعم المكتب الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى خفض الزراعة غير المشروعة لورقة الكوكا وخشخاش الأفيون والقنب والقضاء عليها ومنعها، لا سيما في أفغانستان وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والمغرب وميانمار والمنطقة الأندية. وتماشيا مع وظيفة المكتب كعنصر حفاز وحقيقة أن الخفض المستدام لزراعة محاصيل المخدرات غير المشروعة يتطلب التزاما طويل الأجل ومشاركة كاملة من جميع الجهات الإنمائية الفاعلة، وتماشيا مع فهم أن التنمية البديلة تكون أكثر فعالية وأكثر استدامة عندما تشكل جزءا من مشروع إنمائي أوسع نطاقا يهدف إلى تحسين موارد الرزق لسكان المناطق الريفية المهمشين، سيضطلع المكتب أيضا بأنشطة لتبصير الدول الأعضاء على نحو أفضل بقيمة المساعدة في مجال موارد الرزق البديلة وبناء شراكة عالمية. وستُسدى المشورة أيضا إلى الدول وتقدم إليها المساعدة على إدماج أهداف مكافحة المخدرات وموارد الرزق البديلة في برامج إنمائية (وطنية وثنائية ومتعددة الأطراف) أوسع نطاقا. وسيركز بصفة خاصة على الجهود الرامية إلى وضع وتعزيز مخططات مصادر الرزق المستدامة، ولا سيما في البلدان الآندية والمثلث الذهبي.

(ب) الإنجازات المتوقعة

١٢٢- ستكون الإنجازات المتوقعة كما يلي:

فيما يتعلق بالوقاية والعلاج وإعادة التأهيل:

(أ) إنشاء أو تعزيز شبكات عالمية وإقليمية ووطنية للخبراء والاخصائيين الممارسين في مجال منع تعاطي المخدرات والعلاج وإعادة التأهيل؛

(ب) تعزيز قدرات القطاعات المناسبة على الصعيد الوطني (بما في ذلك وسائط الإعلام والمجتمع المدني وقطاع التعليم وقطاع الصحة وأماكن العمل ونظام العدالة الجنائية، على سبيل المثال) بشأن تعاطي المخدرات ومنع الجريمة والعلاج وإعادة التأهيل؛

(ج) تشجيع وتعزيز التعاون الإقليمي على أنشطة خفض الطلب؛

(د) إنشاء وتعزيز نظم وطنية مستدامة لرصد تعاطي المخدرات؛

(هـ) نشر وتعميم أدوات لوضع السياسات والبرامج ووضع أدلة عملية للاخصائيين الممارسين بشأن منع تعاطي المخدرات والجريمة، والعلاج وإعادة التأهيل؛

(و) إدماج أنشطة منع تعاطي المخدرات والجريمة، والعلاج وإعادة التأهيل، في صلب أعمال الشركاء الدوليين والإقليميين؛

فيما يتعلق بالأيدز وفيروسه:

(أ) إقامة خدمات واسعة النطاق للوقاية والعلاج من الأيدز وفيروسه لصالح متعاطي المخدرات بالحقن؛

(ب) وضع آليات، وأدوات سياساتية وقانونية (مثل المراجعات القانونية، والممارسات الجيدة والمبادئ التوجيهية، وآليات الرصد والتقييم) لدعم تنفيذ الخدمات الواسعة النطاق التي تنشأ؛

(ج) الموافقة على استراتيجية وطنية متفق عليها للوقاية من الأيدز وفيروسه وتقديم الرعاية في أوساط السجون في ١٠ بلدان منتقاة والشروع في تنفيذها؛

(د) وضع استراتيجية عالمية متفق عليها لتنفيذ برامج الوقاية والعلاج من الأيدز وفيروسه في سياق برامج مكافحة الاتجار بالأشخاص؛

(هـ) تقديم خدمات الوقاية والعلاج من الأيدز وفيروسه في سياق برامج مكافحة الاتجار بالأشخاص في ما لا يقل عن ١٢ بلدا من بلدان المنشأ والمقصد؛

فيما يتعلق بموارد الرزق المستدامة:

(أ) تعزيز قدرات القطاعات المناسبة على الصعيد الوطني على تنفيذ سياسات واستراتيجيات وإجراءات لضمان القضاء على المحاصيل غير المشروعة على نحو مستدام؛

(ب) تعزيز دور إسداء المشورة إلى الدول الأعضاء لمساعدتها على إدماج مفاهيم موارد الرزق المستدامة في إطار السياسات الإنمائية الوطنية؛

(ج) إنشاء شراكة عالمية بشأن التنمية البديلة بالتعاون مع العناصر الإنمائية الرئيسية في البلدان المتأثرة بزراعة المحاصيل غير المشروعة؛

(د) نشر الممارسات الفضلى بشأن التنمية البديلة والعوامل التي تشجع على زراعة المحاصيل غير المشروعة؛

(هـ) وضع تدخلات تجريبية بشأن موارد الرزق البديلة ومنع الجريمة وتنفيذ تلك التدخلات ورصدها وتقييمها؛

(ج) مؤشرات الإنجاز القابلة للتحقق منها

١٢٣- ستكون المؤشرات القابلة للتحقق منها كما يلي:

فيما يتعلق بالوقاية والعلاج وإعادة التأهيل:

(أ) الزيادة في توافر بيانات موثوق بها بشأن المؤشرات الأساسية لتعاطي المخدرات؛

(ب) الزيادة في عدد من يستفيدون من برامج منع تعاطي المخدرات والجريمة في أوساط الشباب والمدارس والأسر والمجتمعات المحلية وأماكن العمل؛

(ج) الزيادة في عدد الأشخاص في عدد مختار من خدمات العلاج ومدة بقائهم تحت العلاج؛

فيما يتعلق بالأيدز وفيروسه:

(أ) الزيادة في تغطية الخدمات لمتعاطي المخدرات بالحقن في ١٥ بلدا رئيسيا بنسبة ٣٥ في المائة على الأقل؛

(ب) الزيادة في عدد النزلاء في أوساط السجون الذين يستفيدون من برامج الوقاية من الأيدز وفيروسه ورعاية المصابين به؛

(ج) الزيادة في عدد الأنشطة التي تتصدى للأيدز وفيروسه في سياق برامج مكافحة الاتجار بالأشخاص؛

فيما يتعلق بموارد الرزق المستدامة:

(أ) الزيادة في عدد الدول الأعضاء والوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف التي تدرج استراتيجيات لموارد الرزق المستدامة في برامجها وخططها الإنمائية الأوسع نطاقا؛

(ب) الزيادة في القدرات الوطنية للدول الأعضاء على صوغ مخططات مناسبة لفرص إدرار الدخل البديلة وتنفيذها وتقييمها؛

(ج) الزيادة في عدد المجتمعات المحلية التي تستفيد من برامج موارد الرزق المستدامة ومنع الجريمة.

١٢٤- ويبين الجدول ٤ الميزانية البرنامجية المدمجة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ لبرنامج التحديات العالمية.

الجدول ٤

التحديات العالمية: الميزانية البرنامجية المدمجة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	الميزانية		الموارد			
	٢٠٠٦	٢٠٠٧	الأموال الخاصة الغرض	الأموال الأساسية	الميزانية العادية	المجموع
التحديات العالمية[أ]	٧٠٢	٧٠٢	-	-	١ ٤٠٤	١ ٤٠٤
الوقاية والعلاج وإعادة التأهيل	١٣ ٨٣٧	٩ ٥٤٦	٢٣ ٠٦٤	٣١٩	-	٢٣ ٣٨٣
الأيدز وفيروسه	١٠ ٥٧٥	٨ ١٣١	١٨ ٧٠٤	٢	-	١٨ ٧٠٦
منع الجريمة	١ ٣١٠	١ ٨٠٩	٣ ١١٩	-	-	٣ ١١٩
موارد الرزق المستدامة	١١ ٤٦٩	٩ ٦٣٣	٢١ ١٠٢	-	-	٢١ ١٠٢
المجموع	**٣٧ ٨٩٣**	**٢٩ ٨٢١**	**٦٥ ٩٨٩**	**٣٢١**	**١ ٤٠٤**	**٦٧ ٧١٤**

(أ) موارد الميزانية العادية تقدّم للبرنامج الفرعي في مجمله.

٢- تدابير مكافحة الاتجار غير المشروع

١٢٥- يشمل هذا القطاع المواضيعي الأنشطة المتصلة بإنفاذ قوانين مكافحة المخدرات وبرامج مكافحة الجريمة المنظمة والاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين.

(أ) الأهداف

١٢٦- في مجال إنفاذ قوانين مكافحة المخدرات، سيكون هدف المكتب هو الإسهام في التعزيز الشامل لأداء الأجهزة الوطنية المكلفة بمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة العابرة للحدود. وستعزز جهود المكتب قدرات حظر المخدرات ومراقبة الحدود لدى هيئات إنفاذ قوانين المخدرات الوطنية والإقليمية. وستعزّز أيضا قدرات حظر القانون في الموانئ البحرية والمطارات الدولية الرئيسية ونقاط مختارة على الحدود البرية، وستركز على تدابير لخفض تدفق المخدرات غير المشروعة من أفغانستان. وستدعم قدرات الحكومات على الاضطلاع بعمليات فعالة لمكافحة تهريب الكيماويات السليفة ومكافحة الصنع غير المشروع للمخدرات، بالاقتران مع التعاون بين الأجهزة وعبر الحدود والتعاون الإقليمي. وسيُشجَّع اتخاذ نهج مسترشد بالاستخبارات لإنفاذ القانون، ويُعزز اختبار المخدرات غير المشروعة في مختبرات التحاليل الشرعية، وتوفر معدات تقنية دعما لعمليات الأجهزة. وسيوفر التدريب لموظفي إنفاذ القانون على الاجراءات الخاصة بالممارسات الفضلى. وسيوسع نطاق تطبيق برنامج التدريب الحاسوبي الذي وضعه المكتب لموظفي إنفاذ القانون، وهو برنامج يروّج أساليب الحظر ونظم الإدارة الحديثة. وفضلا عن ذلك، سيزود المكتب الحكومات بأحدث الاتجاهات العالمية في مجال الاتجار بالمخدرات من خلال جمع البيانات بشأن ضبطيات المخدرات غير المشروعة التي تُبلغ بها الأمم المتحدة في الجزء الثالث من الاستبيان الخاص بالتقارير السنوية وتقارير الضبطيات الكبيرة وتبويب تلك البيانات والتقارير وتحليلها.

١٢٧- وفيما يتعلق بإجراءات مكافحة الجريمة المنظمة، سيدعم المكتب البلدان في جهودها الرامية إلى تنفيذ أحكام اتفاقية الجريمة المنظمة وسيوفر المساعدة التقنية لمساعدة الدول الأعضاء على وضع وتنفيذ ممارسات فعالة لمكافحة النشاط الإجرامي المنظم من خلال إسداء المشورة التشريعية وبناء القدرات وتعزيز المؤسسات وتدريب موظفي إنفاذ القانون وأعضاء النيابة العامة والقضاة. وتماشيا مع الاتفاقية، سيعزز المكتب التعاون الدولي، بما في ذلك في مجالات تسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة، وكذلك تبادل المعلومات عبر الحدود بشأن طابع الجريمة المنظمة وأنماطها واتجاهاتها. وستركز الأنشطة على استبانة وتطوير الممارسات الفضلى في المجالات المتصلة بالاتفاقية، مع إيلاء اهتمام خاص لتطوير أساليب التحري الخاصة والأخذ بإجراءات حماية الشهود. وستوفر خدمات الموجهين والخدمات الاستشارية في البلدان التي لديها حاجة خاصة إلى المساعدة في تنفيذ أحكام الاتفاقية بسبب حدة مشاكل الجريمة المنظمة فيها أو بسبب أنها من الممكن أن تصبح كذلك. وسيعزز

المكتب أيضا إذكاء وعي الناس بمكافحة الجريمة المنظمة ويعزز قدرات المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني على مكافحة الاتجار بالأسلحة النارية والذخيرة.

١٢٨- وتتضمن الأهداف الموضوعة لبرنامج مكافحة الاتجار بالأشخاص تعزيز قدرات البلدان على مكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين من خلال المساعدة على الوفاء بالتزاماتها بموجب بروتوكول الاتجار بالأشخاص وبرتوكول المهاجرين. وسيتحقق ذلك من خلال توفير الدعم لصوغ تشريعات سليمة، وإنشاء مكاتب ووحدات لمكافحة الاتجار وتعزيزها، وتوفير التدريب للاخصائيين الممارسين في نظم العدالة الجنائية. وسيُحقق قدر أكبر من التعاون بين الأجهزة وتعزز برامج دعم الضحايا. وسيصدر المكتب معلومات موثوقة عن حالة هذه الأنشطة الإجرامية ونطاقها واتجاهاتها، وكذلك مواد توعية عامة ذات صلة، وذلك من خلال تحسين جمع البيانات والإبلاغ عن الاتجار بالأشخاص وما يتصل به من جرائم.

(ب) الإنجازات المتوقعة

١٢٩- ستكون النتائج المتوقعة كما يلي:

فيما يتعلق بإنفاذ قوانين مكافحة المخدرات:

(أ) تعزيز قدرات الدول الأعضاء على تنفيذ استراتيجيات وسياسات وإجراءات لمكافحة الاتجار بالمخدرات؛

(ب) تعزيز التعاون الإقليمي من خلال تعزيز مبادرات مثل خطة عمل أكورد، والمركز الإقليمي للمعلومات و التنسيق في آسيا الوسطى، وميثاق باريس؛

(ج) عمليات تصد أكثر فعالية من جانب أجهزة إنفاذ القانون بعد تلبية احتياجاتها للتدريب والمعدات على نحو أفضل؛

(د) إقامة شراكات جديدة مع سائر هيئات الأمم المتحدة والأطراف الخارجية لدعم تدابير مكافحة الاتجار؛

(هـ) تحسين استهداف احتياجات المساعدة وتوفير المساعدة من جانب الجهات المانحة، من خلال توفير آلية منسقة لتبادل المعلومات (الآلية المؤتمتة لمساعدة الجهات المانحة)؛

(و) إنشاء آليات تنسيق لتعزيز التعاون عبر الحدود والتعاون الإقليمي بين أجهزة إنفاذ القانون على تبادل المعلومات وتوفير الدعم العملياتي؛

(ز) الأخذ بصورة منهجية بالبرنامج التدريبي الحاسوبي التفاعلي للمكتب؛

(ح) تعزيز مراقبة الحدود من خلال دعم المعدات التقنية وتعزيز تقييم المخاطر ومهارات الاستهداف وتحديد الملامح؛

(ط) إنشاء وحدات إنفاذ مشتركة بين عدد من الأجهزة في موانئ منتقاة من موانئ الحاويات لاستبانة وفحص الحاويات البحرية المستخدمة لتهريب المخدرات غير المشروعة وغيرها من السلع المهربة؛

(ي) زيادة الوعي والمعارف والمهارات المتصلة بالعقاقير المشروعة والكيماويات السليفة لتمكين الأجهزة الرقابية من تحسين مكافحة تسريبها إلى الأسواق غير المشروعة ومنعه؛

(ك) زيادة مشاركة الدول الأعضاء في المبادرات الدولية لمراقبة السلائف التابعة للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات وهي عملية توباز وعملية بيربل وعملية بريزم؛

(ل) تحسين فهم منتجات المخدرات غير المشروعة ومصادرها ودورب الاتجار بها من خلال تقديم الدعم لتطوير التحليل المقارن وتحسين قدرة مختبرات التحاليل الشرعية على تحديد ملامح العقاقير؛

(م) تحديد منهجيات موحدة لتحديد خصائص المنشطات الأمفيتامينية المضبوطة؛

(ن) توفير دعم علمي أكثر فعالية للسلطات الوطنية في تحديد الحالات المتصلة بالمخدرات والتحقيق فيها والملاحقة القضائية لمرتكبيها؛

(س) توسيع نطاق سبل الحصول على الأساليب التحليلية المعيارية والمواد المرجعية.

فيما يتعلق بتدابير مكافحة الجريمة المنظمة:

(أ) تعزيز التشريعات الوطنية بما يتسق مع اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة؛

(ب) زيادة المعارف بشأن الجريمة المنظمة لدى الاخصائيين الممارسين في مجال العدالة الجنائية وتحسين فهمهم لها من أجل وضع سياسات وممارسات لمنعها أو قمعها بجميع أشكالها؛

(ج) تدريب موظفي إنفاذ القانون والنيابة العامة والموظفين القضائيين في مجال أحكام الاتفاقية والبروتوكولات الملحقة بها وفي مجال الممارسات والإجراءات المتاحة لمكافحة النشاط الإجرامي المنظم؛

(د) تدريب الأخصائيين الممارسين في مجال العدالة الجنائية على استخدام الأحكام المتعلقة بالمساعدة القانونية المتبادلة وأساليب التحري الخاصة وحماية الشهود؛

(هـ) تحسين فهم طبيعة الجريمة المنظمة وتطورها واتجاهاتها المقبلة؛

(و) التصدي الفعال لمكافحة صنع الأسلحة الصغيرة وأجزائها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة؛

(ز) استبانة وتعميم الممارسات الفضلى لتنفيذ تدابير حماية الشهود؛

(ح) استبانة وتعميم الممارسات الفضلى لتنفيذ تدابير مكافحة الاختطاف؛

فيما يتعلق بتدابير مكافحة الاتجار بالأشخاص:

(أ) وضع خطط عمل إقليمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين؛

(ب) تعزيز آليات العدالة الجنائة لمكافحة الاتجار بالأشخاص؛

(ج) تعزيز قدرة السلطة القضائية وأجهزة إنفاذ القانون والمجتمع المدني على إقامة شبكات على الصعيدين الوطني والدولي لزيادة فعالية التحريات والملاحقات القضائية ضد من يضلعون في الاتجار بالأشخاص؛

(د) إنشاء فرق عمل عملياتية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، دعما لشبكات تبادل المعلومات؛

(هـ) اتخاذ تدابير جديدة لإذكاء وعي القطاعين العام والخاص، وذلك مثل عقد حلقات عمل ونشر كتيبات ومواد مرئية إعلامية وتنظيم أحداث إعلامية؛

(و) توفير آليات وطنية لجمع البيانات والإبلاغ، وخدمات دعم جديدة لضحايا الاتجار، والوقاية من الأيدز وفيروسه؛

(ز) إنشاء نظم لحماية الضحايا وإحالتهم؛

(ح) توفير خدمات دعم للضحايا لمنع معاودة الإيذاء ولتيسير إعادة إدماجهم في مجتمعاتهم.

(ج) مؤشرات الإنجاز القابلة للتحقق منها

١٣٠- ستكون المؤشرات القابلة للتحقق منها كما يلي:

فيما يتعلق بإنفاذ قوانين مكافحة المخدرات:

(أ) الزيادة في تطبيق برامج التدريب الحاسوبية لمكافحة الاتجار التابعة للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة في مشاريع جديدة؛

(ب) الزيادة في عدد الأجهزة المتخصصة التي تعتمد برامج المكتب التدريبية الحاسوبية؛

(ج) الزيادة في عدد ضباط إنفاذ القانون المدربين بواسطة استعمال التدريب الحاسوبي؛

(د) تحسين تبادل المعلومات والتعاون العملياتي فيما بين أجهزة إنفاذ القانون من خلال آليات مثل المركز الإقليمي للمعلومات و التنسيق في آسيا الوسطى؛

(هـ) الزيادة في عدد البلدان التي لديها قدرة عملياتية معززة في مختبرات التحاليل الشرعية التي توفر دعما علميا للسلطات الوطنية؛

(و) الزيادة في عدد ضباط إنفاذ القانون المدربين الذين تتاح لهم سبل الحصول على العُدد الميدانية لاستبانة نوعية العقاقير والسلائف؛

(ز) الزيادة في مبادرات التعاون على إنفاذ القانون فيما بين الأجهزة وعبر الحدود؛

فيما يتعلق بتدابير مكافحة الجريمة المنظمة:

(أ) الزيادة في عدد الدول الأعضاء التي تتلقى المساعدة على تنفيذ اتفاقية الجريمة المنظمة والبروتوكولات الملحقة بها؛

(ب) الزيادة في عدد البلدان التي تعتمد إجراءات مُحدَّثة لإنفاذ القانون من أجل مكافحة الجريمة المنظمة وفي عدد البلدان التي تأخذ باستخدام أساليب التحري الخاصة لملاحقة الجماعات الإجرامية قضائيا؛

(ج) الزيادة في عدد المنشورات بشأن اتجاهات الجريمة المنظمة وأنماطها؛

(د) الزيادة في عدد البلدان التي تقدم إليها المساعدة على اعتماد تدابير مضادة لمنع حالات الاختطاف والتحري بشأنها من خلال وضع المبادئ التوجيهية للمكتب بشأن الممارسات الجيدة وتقديم التدريب المتخصص؛

(هـ) الزيادة في عدد البلدان التي تتلقى المساعدة على اعتماد برامج لحماية الشهود من خلال وضع المبادئ التوجيهية للمكتب بشأن الممارسات الجيدة؛

فيما يتعلق بتدابير مكافحة الاتجار بالأشخاص:

(أ) الزيادة في عدد ما يُصاغ من خطط مشتركة بين الأجهزة لمكافحة الاتجار بالأشخاص وما يُنشأ من وحدات لمكافحة الاتجار؛

(ب) الزيادة في عدد ما يُنشأ من شبكات لتبادل المعلومات؛

(ج) الزيادة في عدد البلدان التي تتلقى المساعدة من أجل الانضمام إلى بروتوكول الاتجار بالأشخاص وتنفيذ أحكامه.

١٣١- ويبين الجدول ٥ الميزانية البرنامجية المدمجة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ لبرنامج مكافحة الاتجار.

الجدول ٥

إجراءات مكافحة الاتجار: الميزانية البرنامجية المدمجة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	الميزانية		الموارد			
	٢٠٠٦	٢٠٠٧	الأموال الخاصة الغرض	الأموال الأساسية	الميزانية العادية	المجموع
تدابير مكافحة الاتجار غير المشروع[أ]	٨٠٩	٨١٠	-	-	١ ٦١٩	١ ٦١٩
إنفاذ قوانين مكافحة المخدرات	٢٩ ٣٧٢	٢١ ٥٣٤	٥٠ ٧٠١	٢٠٥	-	٥٠ ٩٠٦
إجراءات مكافحة الجريمة المنظمة	١ ٤٥٧	١ ٣٦٥	٢ ٨٢٢	-	-	٢ ٨٢٢
إجراءات مكافحة الاتجار بالأشخاص	٤ ٤٠٨	٣ ٢٦٠	٧ ٦٦٨	-	-	٧ ٦٦٨
المجموع	**٣٦ ٠٤٦**	**٢٦ ٩٦٩**	**٦١ ١٩١**	**٢٠٥**	**١ ٦١٩**	**٦٣ ٠١٥**

(أ) موارد الميزانية العادية تقدّم للبرنامج الفرعي في مجمله.

٣- سيادة القانون

١٣٢- يشمل هذا القطاع المواضيعي الأنشطة ذات الصلة بمكافحة الفساد وغسل الأموال وبإصلاح العدالة الجنائية.

(أ) الأهداف

١٣٣- في مجال تدابير مكافحة الفساد، سيدعم المكتب جهود الدول الأعضاء ويستكملها لتنفيذ أحكام اتفاقية مكافحة الفساد من خلال توفير الخدمات الاستشارية والخبرة الفنية ومشاريع التعاون التقني. وستركز تلك المشاريع، وفقا للاتفاقية، على تعزيز قدرات الدول على منع الفساد ومكافحته، بما في ذلك من خلال وضع سياسات شاملة لمكافحة الفساد وإعداد المعلومات الأساسية بشأنها، وتعزيز نزاهة المؤسسات العامة ومساءلتها وقدراتها، وخصوصا قدرات دوائر النيابة العامة والسلطة القضائية، وتعزيز النزاهة والمساءلة في القطاعين العام والخاص، ومنع غسل عائدات الفساد، واسترداد الموجودات. وسيعقد المكتب اجتماعات للخبراء واجتماعات أفرقة عاملة بالتعاون مع منظمات دولية أخرى ومنظمات غير حكومية ومع الدول الأعضاء، بغية تعزيز استعراض وتطوير سياسات مكافحة الفساد في تلك المجالات المواضيعية. وفضلا عن ذلك، سيواصل المكتب دعم الفريق الدولي لتنسيق مكافحة الفساد على تعزيز التعاون بين المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال مساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ اتفاقية مكافحة الفساد.

١٣٤- وستكون أهداف المكتب في تدابيره الرامية إلى مكافحة غسل الأموال هي تنسيق وتوفير المشورة الفنية فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ وتعزيز الكفاءات العملياتية الوطنية في الدول الأعضاء من خلال التدريب (بما في ذلك التدريب الحاسوبي) وإسداء المشورة وتوفير الدعم للاخصائيين الممارسين في مجالي القطاع المالي وإنفاذ القانون، وأعضاء النيابة العامة والقضاة، ووحدات الاستخبارات المالية، وأجهزة الرقابة المالية. كما سيوفر المكتب المساعدة القانونية والسياساتية والمؤسسية على صعيد الدولة والصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، على تطوير القدرات الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما في ذلك تعزيز التعاون الدولي في تلك المجالات بتوفير مشورة عملية ودعم للدول الأعضاء ومختلف الهيئات الإقليمية التي تنتمي إليها. وثمة هدف آخر هو جمع وتحليل البيانات لدعم تقديم المساعدة التقنية من خلال توفير أدوات شاملة ومُحدَّثة للأخصائيين الممارسين (بما في ذلك قوانين نموذجية وقاعدة بيانات على

الإنترنت بشأن التشريعات) وتعزيز القدرات الوطنية على مكافحة الجريمة المالية وصلاتها بالإرهاب.

١٣٥- وفيما يتعلق بإصلاح العدالة الجنائية، ستكون الأهداف هي مساعدة البلدان على بناء قدرات نظم العدالة الجنائية التابعة لها للعمل بفعالية أكبر في إطار سيادة القانون ومع إيلاء اهتمام خاص للفئات القابلة للإيذاء. وسيسعى المكتب، بصفته الوديع لمعايير الأمم المتحدة وقواعدها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية، إلى توسيع نطاق أنشطة المساعدة التقنية التي يضطلع بها في مجال إصلاح العدالة الجنائية بالتركيز على أربعة مجالات ذات أولوية: (أ) إصلاح قوانين العقوبات، بما في ذلك تحسين الظروف التي يحتجز فيها السجناء وتقليل الازدحام في السجون وضع بدائل فعالة لعقوبة السجن؛ (ب) إصلاح عمليات ومؤسسات العدالة الجنائية لكي تأخذ في الاعتبار المتطلبات الخاصة للأحداث والأطفال المخالفين للقانون، بما في ذلك تحسين معاملة الشهود على الجريمة وضحاياها من الأطفال؛ (ج) دعم الضحايا، مع تركيز خاص على بناء ردود فعّالة على العنف ضد المرأة وسائر الفئات القابلة للإيذاء؛ (د) المسائل العامة لإصلاح العدالة الجنائية، ولا سيما في البلدان الخارجة من نزاعات والبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية والبلدان النامية، حيث ستتضمن التدخلات تعزيز المؤسسات الأساسية للعدالة الجنائية، والرقابة والنزاهة، وإصلاح القانون. وفي جميع تلك المجالات، سيقدم المكتب الدعم الفني لأنشطة المساعدة التقنية، من خلال جملة طرائق منها توفير الخدمات الاستشارية والدعم التقني وتطوير الأدوات ومواد التدريب والأدلة بشأن الممارسات الفضلى.

(ب) الإنجازات المتوقعة

١٣٦- ستكون النتائج المتوقعة كما يلي:

فيما يتعلق بتدابير مكافحة الفساد:

(أ) تنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد؛

(ب) تعزيز قدرة البلدان على منع ومكافحة الفساد من خلال تنفيذ مشاريع للمساعدة التقنية؛

(ج) تعزيز المؤسسات العمومية، خصوصا أجهزة مكافحة الفساد ودوائر النيابة العامة والدوائر القضائية، في مجالي النزاهة والمساءلة؛

(د) عقد اجتماعات للخبراء والأفرقة العاملة بهدف تعزيز استعراض وتطوير سياسات مكافحة الفساد؛

(هـ) تعزيز التعاون فيما بين المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال مساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ اتفاقية مكافحة الفساد من خلال دعم الفريق الدولي لتنسيق مكافحة الفساد؛

فيما يتعلق بتدابير مكافحة غسل الأموال:

(أ) تبادل أفضل الممارسات بشأن مكافحة غسل الأموال عن طريق ملاك من الخبراء الميدانيين في مجالي القانون وإنفاذ القوانين؛

(ب) تدريب موظفي إنفاذ القانون والموظفين القضائيين وموظفي القطاع المالي في المسائل المتصلة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛

(ج) وضع وتنفيذ برنامج للتدريب الحاسوبي في سبع دول أعضاء في أمريكا اللاتينية، وست في المحيط الهادئ، وثلاث في جنوب شرق آسيا، وخمس في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وأربع في غرب أفريقيا؛

(د) وضع نمائط تدريبية حاسوبية جديدة وإتاحة التدريب باللغتين الروسية والعربية؛

(هـ) توفير موارد فنية للهيئات الإقليمية التابعة لفرقة العمل المعنية بالاجراءات المالية المتعلقة بغسل الأموال، لدعم تطويرها؛

(و) وضع حزمة من أدوات المساعدة التقنية لأقل البلدان نموا ذات الاقتصادات القائمة على السيولة النقدية؛

(ز) إصدار قوانين نموذجية جديدة لمكافحة غسل الأمول وتمويل الإرهاب لبلدان القانون المدني والقانون العام على السواء؛

(ح) تصميم وتنفيذ برنامج عمل يهدف إلى مساعدة الدول الأعضاء على الامتثال لأحكام استرداد الموجودات في اتفاقية مكافحة الفساد؛

(ط) إنجاز تحليل قانوني محدَّث بالاتصال الحاسوبي المباشر عن ٦٥ دولة عضوا في قاعدة البيانات الدولية بشأن مكافحة غسل الأموال يجسد الاتجاهات التشريعية والمؤسسية الحالية؛

(ي) إجراء دراسات لتوجيه تصميم مشاريع المساعدة التقنية وإذكاء الوعي بشأن الظروف المؤدية إلى الجريمة وأوجه التصدي المؤسسية لها في أفريقيا جنوب الصحراء؛

فيما يتعلق بإصلاح العدالة الجنائية:

(أ) تعزيز مؤسسات العدالة الجنائية وقدرات الحكومات، خصوصا في البلدان النامية، والمجتمعات الخارجة من نزاعات، من خلال وضع وتنفيذ مشاريع المساعدة التقنية الميدانية؛

(ب) تحسين وضع الفئات القابلة للإيذاء مثل النساء والأطفال والفقراء فيما يتعلق بعمليات العدالة الجنائية، وذلك من خلال توسيع أنشطة المساعدة التقنية وإعداد المواد التدريبية والمرجعية ذات الصلة؛

(ج) وضع وتعميم عدد منهجية وأدلة وكتيبات لدعم أنشطة المشاريع، بما في ذلك في مجال بدائل عقوبة السجن، والعدالة التصالحية، والرقابة على الشرطة ونزاهتها؛ والتصدي بفعالية لانتشار الأيدز وفيروسه في السجون؛

(د) وضع واختبار أدوات وقوائم مرجعية للتقييم في مجال إصلاح العدالة الجنائية، مع التركيز على المجتمعات الخارجة من نزاعات والبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية وبالتعاون مع إدارة عمليات حفظ السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

(ج) مؤشرات الإنجاز القابلة للتحقق منها

١٣٧- ستكون المؤشرات القابلة للتحقق منها كما يلي:

فيما يتعلق بتدابير مكافحة الفساد:

(أ) الزيادة في عدد البلدان التي تتلقى خدمات استشارية وإسهامات من الخبراء وتعاون تقني دعما لاعتماد سياسات وتشريعات وتدابير لتنفيذ أحكام اتفاقية مكافحة الفساد تنفيذا فعّالا؛

(ب) الزيادة في مستوى ونطاق مشاركة المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية في اجتماعات الفريق الدولي لتنسيق مكافحة الفساد، مما يؤدي إلى زيادة عدد المشاريع والمبادرات التي يُضطلع بها بصفة مشتركة؛

(ج) وضع واستخدام قوائم مرجعية لقياس الفعالية النسبية لبرامج مكافحة الفساد؛

(د) الزيادة في عدد السياسات والأدوات والكتيبات وأدلة الممارسات الفضلى التي تنتج وتوزع بشأن مسائل مكافحة الفساد؛

(هـ) الزيادة في عدد اجتماعات أفرقة الخبراء والاجتماعات التشاورية وجلسات التدريب التي تنظم بشأن مسائل مكافحة الفساد؛

فيما يتعلق بتدابير غسل الأموال:

(أ) الزيادة في عدد البلدان التي تتلقى المساعدة على وضع تشريعات ونظم شاملة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛

(ب) الزيادة في عدد البلدان التي تتلقى المساعدة على الملاحقات القضائية المتصلة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب؛

(ج) الزيادة في عدد وحدات الاستخبارات المالية التي تتلقى المساعدة من أجل أن تصبح أعضاء في مجموعة إيغمونت؛

(د) الزيادة في عد نصوص التشريعات الوطنية المتصلة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تحلل في قاعدة البيانات الدولية بشأن مكافحة غسل الأموال؛

(هـ) الزيادة في عدد ضباط الشرطة وأعضاء النيابة العامة والقضاة المدربين في مجالات الملاحقة والمقاضاة في الحالات المتصلة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب والفساد، وعلى ضبط الموجودات ومصادرتها؛

(و) الزيادة في عدد السياسات والأدوات والكتيبات وأدلة الممارسات الفضلى التي تنتج وتوزع بشأن المسائل المتصلة بغسل الأموال؛

(ز) الزيادة في عدد أفرقة الخبراء والاجتماعات التشاورية وجلسات التدريب التي تُجرى عن المسائل المتصلة بغسل الأموال؛

فيما يتعلق بإصلاح العدالة الجنائية:

(أ) الزيادة في عدد مشاريع المساعدة التقنية التي تُستهل في مجال إصلاح العدالة الجنائية؛

(ب) الزيادة في السياسات والأدوات والكتيبات وأدلة الممارسات الفضلى التي تنتج وتوزع في مجال إصلاح العدالة الجنائية؛

(ج) الزيادة في عدد أفرقة الخبراء والاجتماعات التشاورية وجلسات التدريب التي تُجرى بشأن إصلاح العدالة الجنائية.

١٣٨- ويبين الجدول ٦ الميزانية البرنامجية المدمجة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ لبرنامج سيادة القانون.

الجدول ٦

سيادة القانون: الميزانية البرنامجية المدمجة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	الميزانية		الموارد			
	٢٠٠٦	٢٠٠٧	الأموال الخاصة الغرض	الأموال الأساسية	الميزانية العادية	المجموع
سيادة القانون[أ]	١ ٠١٢	١ ٠١٢	-	-	٢ ٠٢٤	٢ ٠٢٤
تدابير مكافحة الفساد	١٠ ٢٦٠	١٠ ٧٤٥	٢١ ٠٠٥	-	-	٢١ ٠٠٥
تدابير مكافحة غسل الأموال	٣ ٦٣٠	٣ ٠٦٤	٦ ٥٢٧	١٦٧	-	٦ ٦٩٤
إصلاح العدالة الجنائية	٦ ٩٩٢	٤ ٢٠٨	١١ ٢٠٠	-	-	١١ ٢٠٠
المجموع	**٢١ ٨٩٤**	**١٩ ٠٢٩**	**٣٨ ٧٣٢**	**١٦٧**	**٢ ٠٢٤**	**٤٠ ٩٢٣**

(أ) موارد الميزانية العادية تقدّم للبرنامج الفرعي في مجمله.

الحواشي

(أ) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.05.XI.10.

(ب) اسبانيا وأستراليا وألمانيا وإيرلندا وإيطاليا وبلجيكا والدانمرك والسويد وسويسرا وفرنسا وفنلندا وكندا ولكسمبرغ والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية والنرويج والنمسا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان والمفوضية الأوروبية.

(ج) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٥٨٢، الرقم ٢٧٦٢٧.

(د) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.04.XI.24.

(هـ) اعتُمدت خطة عمل أكورد في المؤتمر الدول المعنون "سعيا إلى خلو بلدان الآسيان من المخدرات بحلول عام ٢٠١٥: التشارك في الرؤية وقيادة التغيير"، الذي عُقد في بانكوك في عام ٢٠٠٠. وتهدف خطة العمل إلى تحسين التعاون العملياتي الإقليمي في مسائل مراقبة المخدرات بين بلدان الآسيان والصين.

(و) وقّعت تايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والصين وميانمار والمكتب على خطة العمل دون الاقليمية في عام ١٩٩٣. ووسِّع نطاقها في عام ١٩٩٥ لتشمل كمبوديا، باعتبارها موضوع مذكرة تفاهم، وفييت نام. وتهدف خطة العمل إلى معالجة مشاكل إنتاج المخدرات والاتجار بها وتعاطيها بصورة غير مشروعة.

(ز) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٩٧٦، الرقم ١٤١٥٢.

(ح) المرجع نفسه، المجلد ١٠١٩، الرقم ١٤٩٥٦.

(ط) الوثيقة A/CONF.203/18، الفصل الأول، القرار ١.

المرفق الثالث

الإصلاحات

أولا- الإصلاحات الإدارية

١- شهدت فترة السنتين الحالية التنفيذ الفعال للإصلاحات الإدارية التي أُعلنت في تقرير المدير التنفيذي المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ (الفقرات ١٤١-١٤٩ من الوثيقة E/CN.7/2003/20). وقد أنجزت عملية إعادة الهيكلة في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٤ بإصدار نشرتي الأمين العام ST/SGB/2004/5 وST/SGB/2004/6، كما جرت إعادة تحديد ملامح المكاتب الميدانية التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) وملء المناصب الرئيسية بعد عمليات تعيين جرت على أساس تنافسي. وبغية تعزيز أداء المكتب والاقتصاد في التكاليف، اتُخذ عدد من خطوات الإصلاح الهامة في مجالات إدارة الموارد البشرية وإدارة الموارد المالية ودعم تكنولوجيا المعلومات.

ألف- إدارة الموارد البشرية

٢- تركّز جهود الإصلاح في هذا المجال على اختيار الموظفين وحراكهم وعلى تعزيز المهارات الإدارية وعلى استبانة قادة الغد وتوجيههم:

(أ) حقّق نظام اختيار الموظفين الذي استحدث في الأمانة في أيار/مايو ٢٠٠٢ تحسينات كبيرة شملت تفويض الرؤساء التنفيذيين بقرارات الاختيار والتركيز على الكفاءات وتخفيض وقت إجراءات التعيين وإتاحة فرص أكبر للارتقاء الوظيفي من خلال الحراك. وللحراك أهمية خاصة بالنسبة للمكتب الذي يتبع له ٢٢ مكتبا ميدانيا. وكجزء من النهج المرحلي المنظّم للحراك، أكمل المكتب بالفعل دورتين من دورات تناوب الموظفين؛

(ب) بغية تعزيز المهارات الإدارية والمساءلة، نُظّم برنامج مكثّف للتنمية الإدارية خاصة بالمكتب في حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وقد وُسعت أيضا أنشطة تطوير مهارات الموظفين وسيقدّم مركز الموارد الوظيفية، الذي افتتح في الربع الثالث من عام ٢٠٠٤، تدريبا رسميا وغير رسمي إلى جميع الموظفين. ولا تزال الإدارة الرشيدة تمثّل التزاما قويا كما يتبين من جملة مبادرات منها تعيين أمين مظالم في فيينا ووضع برنامج التدريب على مبادرة النزاهة بواسطة الاتصال الحاسوبي المباشر وتحسين المهارات الإدارية واستمرار الاتصالات بين الإدارة والموظفين من خلال آليات رسمية وغير رسمية مختلفة، بما فيها نشرة موظفين ربع سنوية

صادرة عن دائرة إدارة الموارد البشرية. وتسير سياسات الحياة العملية التي استحدثت في عام ٢٠٠٣ سيرا حسنا وتحظى بقبول حسن من قِبل الموظفين؛

(ج) تشتمل أولويات الموارد البشرية للمكتب في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦ تعزيز الإدارة والقيادة من خلال تنفيذ برنامج لتنمية القيادات الإدارية. وسيبدأ تطبيق نظام لتقدير الأداء يجري بموجبه مكافأة الأداء الممتاز للأفراد والأفرقة على السواء. وفي عام ٢٠٠٤، أرسلت دائرة إدارة الموارد البشرية خبراء إلى المكاتب الميدانية من أجل تقديم التدريب والدعم وكذلك من أجل الاستماع إلى شواغل الموظفين، عملا على إدماج منظوري المقر والميدان. وستستمر هذه البعثات؛

(د) كانت المناصب الرئيسية التي جرى ملؤها هي مناصب مديري شُعبة شؤون المعاهدات وشُعبة تحليل السياسات والشؤون العامة ومعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة؛ ومناصب رئيس فرع الأمن البشري (شُعبة العمليات) ورئيسي قسم التحديات العالمية وقسم سيادة القانون التابعين له؛ ورؤساء فرع الشراكة في التنمية وقسم أفريقيا والشرق الأوسط وقسم أمريكا اللاتينية والكاريبي وقسم جنوب/شرق آسيا والمحيط الهادئ التابعة له؛ ورؤساء فرع منع الإرهاب (شُعبة شؤون المعاهدات) وأمانة الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات التابعة له وقسم اتفاقيات الجريمة وقسم أمانتي اللجنتين (التابعين لفرع شؤون المعاهدات والشؤون القانونية)؛ ورؤساء قسم البحوث والتحليل ووحدة التخطيط الاستراتيجي وقسم الدعوة إلى المناصرة وقسم التمويل المشترك والشراكة التابع لشُعبة تحليل السياسات والشؤون العامة؛ ورؤساء دائرة إدارة الموارد المالية ووحدة إدارة شؤون الموظفين ودائرة إدارة الموارد البشرية ووحدة تطوير مهارات الموظفين التابعة لشُعبة الإدارة.

باء- إدارة الموارد المالية

٣- تركّز جهود الإصلاح في هذا المجال على تحسين الإبلاغ عن المعلومات المالية وعلى تدابير الاقتصاد في التكاليف وعلى تعزيز الشفافية وعلى ضمان الامتثال، على الوجه التالي:

(أ) تحسين الإبلاغ عن المعلومات المالية- في عام ٢٠٠٤، وضع دفتر الأستاذ لإدارة المكاتب الميدانية ونفّذ في جميع المكاتب الميدانية التابعة للمكتب. ويشتمل دفتر الأستاذ على جميع النفقات التي تكبدّها المكاتب الميدانية ويتيح الاطلاع على بيانات النفقات الإدارية في ما يقارب الوقت الحقيقي؛

(ب) تدابير الاقتصاد في التكاليف- منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، يتولى المكتب الإقليمي لآسيا الوسطى التابع للمكتب صرف جميع مدفوعاته غير المتعلقة بالموظفين من حساباته المصرفية المحلية. وقد أدى هذا فعلا إلى تخفيضات بلغت زهاء ٠٠٠ ١١٠دولار؛ وستتجاوز الوفورات المتوقعة في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ مبلغ ٠٠٠ ٤٠٠ دولار؛

(ج) تعزيز الشفافية- استمر إصدار التعليمات الإدارية الرسمية خلال العامين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ بغية تنظيم وتدوين ومواءمة الممارسات الإدارية في جميع أنحاء المكتب. وبالإضافة إلى ذلك، تساعد التعليمات الإدارية على رصد الامتثال لأشيع الملاحظات الصادرة عن أفرقة مراجعة الحسابات التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية الذين زاروا المكاتب الميدانية التابعة للمكتب. ويجري تبادل ملاحظات المكتب الداخلية مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية قبل القيام بزيارات مراجعة الحسابات إلى المكاتب الميدانية التابعة للمكتب؛

(د) الامتثال- في عام ٢٠٠٥، أُوفد موظفون من شُعبة العمليات ودائرة إدارة الموارد المالية في بعثات رقابة مشتركة ناجحة إلى عدة مكاتب ميدانية بغية استعراض مدى الامتثال للأنظمة في الإدارة وفي تنفيذ المشاريع وبغية تقرير متطلبات التدريب مع الممثلين المعنيين قبل التفويض بالمزيد من المسؤوليات المالية. وستستمر مثل تلك البعثات.

جيم- دعم تكنولوجيا المعلومات

٤- تركّز جهود الإصلاح على استخدام نظم وتطبيقات متكاملة لأتمتة جميع العمليات الإدارية. فإنشاء الوثائق الإدارية وتحويلها إلى مستند ببرنامج "وورد" (Word) وتنقيلها بواسطة البريد الإلكتروني أو بشكل ورقي أصبح أمرا غير كاف وعفى عليه الزمن. وقد أخذ المكتب يصبح منظمة تستند إلى تكنولوجيا المعلومات وتحتاج إلى تطبيقات انسياب الأعمال (workflow applications) التي تجعل من الممكن استهلال جميع العمليات الإدارية والموافقة عليها وإتمامها بواسطة الاتصال الحاسوبي المباشر، بحيث لم يعد هناك نقل أوراق أو توقيعات. وحتى نهاية عام ٢٠٠٥، سيكون ١٨٣ إجراء إداريا قد نقلت إلى النظم المدارة إلكترونيا التي تشتمل على تجربة الموافقة والمراجعة الكاملة للحسابات بواسطة الاتصال الحاسوبي المباشر.

٥- وستكون المشاريع أو الأنشطة الجديدة للعامين ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ كما يلي:

(أ) التدريب- سيكفل برنامج المصادقة الإلكترونية الإلزامي الاستغلال الأمثل لأدوات تكنولوجيا المعلومات الموجودة حاليا؛

(ب) تطبيقات الدعم- ستستمر مبادرة المكتب الإلكتروني، وستستهّل تطبيقات مراقبة انسياب الأعمال/العمليات؛

(ج) الجانب الفني لنظام إدارة المعلومات البرنامجية والمالية ("بروفي" ProFi) (أي إدارة تقدّم المشاريع)- سيجري إكماله وسيجري تعزيز معاملات "بروفي" بحيث يُتاح فتح حسابات مصرفية مستقلة للمكاتب الميدانية وتجهيز المعاملات الفعلية (الاشتراء، المدفوعات، السفر، الخ) في جميع المكاتب الميدانية؛

(د) استمرارية الأعمال (القدرة على استخدام التطبيقات الحاسوبية بصورة موثوقة بالرغم من الأعطال الجزئية)- استعراض تسنّي استمرارية الأعمال فيما يتعلق بجميع التطبيقات المنفّذة وعمليات التصحيح المجراة؛

(هـ) المكاتب الميدانية- سيستمر تعزيز/مركزة الخدمات بحيث إن برنامج "Lotus Notes" (البريد الإلكتروني والتطبيقات) وخدمات الملفات (وحدات الدفع المشتركة مثلا) وأمن النفاذ (ضد الاختراق الحاسوبي مثلا) ستدار جميعها عن بعد من فيينا؛

(و) الاتصالات- تشمل المهام الاتصال الهاتفي الدولي الرخيص بواسطة الإنترنت.

ثانيا- إصلاحات الأمين العام

٦- أدت الحاجة إلى قيام منظومة الأمم المتحدة بمواجهة تحدي الجريمة عبر الوطنية إلى ردود منها تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير الذي أنشأه الأمين العام وعنوانه "عالم أكثر أمنا: مسؤوليتنا المشتركة" (انظر الوثيقة A/59/565 وCorr.1). وقد حدّد الفريق في تقريره ستة تحديات رئيسية للأمن الدولي، بما فيها الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية اللذان يحتلان مكان الصدارة في ولاية المكتب. وذكر أيضا دور المكتب في توفير المساعدة القانونية والتقنية فيما يتعلق بالتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الثلاثة الملحقة بها (قرار الجمعية العامة ٥٥/٢٥، المرفقات الأول- الثالث، و٥٥/٢٥٥، المرفق، على التوالي) - السارية المفعول جميعها - واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (القرار ٥٨/٤، المرفق) وتنفيذها.

٧- وذكر الأمين العام أيضا في تقريره "في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية والأمن وحقوق الانسان للجميع" (A/59/2005) دور المكتب في الرد على تحدي الإرهاب والجريمة المنظمة وفي تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء لكي تعزز نظم العدالة الجنائية الداخلية لديها ضمن إطار سيادة القانون. وقد نتج هذا عن الجهود التي بذلها المكتب لكي

يضع بضع مسائل موجودة في صميم الولاية المسندة إليه ضمن الإطار العام للديمقراطية والتنمية وحقوق الانسان والأمن.

٨- وقد أجرى المكتب بصورة خاصة مشاورات مع كيانات الأمانة العامة الأخرى بشأن قدرة الأمم المتحدة على تقديم المساعدة في مجال سيادة القانون في مظاهرها الوقائية وفي مظاهرها ووظائفها وأدوارها اللاحقة للمنازعات. ونتيجة لذلك، فإن مكتب دعم بناء السلام (أمانة للجنة بناء السلام المقترحة) الذي اقتُرح انشاؤه مؤخرا سيعتمد بصورة خاصة على دراية المكتب في مجالات سيادة القانون ومنع الجريمة والعدالة الجنائية.

٩- وضمن إطار مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، يقوم المكتب بتنسيق استجابة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالحد من الجريمة عبر الوطنية. وقد شارك المكتب بنشاط أيضا في وضع تصور مفاهيمي لتقرير المجلس "أمم متحدة واحدة - محفز للتقدّم والتغيير - كيف يغيّر إعلان الألفية الطريقة التي تعمل بها منظومة الأمم المتحدة" وكذلك في وضع تقريره الإجمالي السنوي (E/2005/63)، وهما التقريران اللذان يتضمنان عددا من التوصيات العملياتية ذات التوجه الإصلاحي للمنظومة ككل، وفي صياغة التقريرين.

المرفق الرابع

صندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات

أولا- الميزانية البرنامجية، ٢٠٠٤-٢٠٠٥

١- يعرض الجدول ١ متطلبات الميزانية البرنامجية من الموارد للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

الجدول ١

صندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات - متطلبات الميزانية البرنامجية من الموارد، ٢٠٠٤-٢٠٠٥

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

البند	الميزانية الأولية	التغيرات		الميزانية النهائية
		الحجم	التكاليف	
أولا- بحسب الموضوع				
ألف- البرنامج الأساسي				
١- البحث والتحليل والدعوة إلى المناصرة				
(أ) البحوث وتحليل الاتجاهات	١ ٨٣٥,٠	٢٠٥,٤	٩٢,٦	٢ ١٣٣,٠
(ب) رصد محاصيل المخدرات غير المشروعة	١ ٠٦٣,٠	٣٩٦,٦	٦٦,٢	١ ٥٢٥,٨
(ج) خدمات المختبر والشؤون العلمية	٤٧٤,٠	٢٢٧,٦	٣١,٨	٧٣٣,٤
(د) الدعوة إلى المناصرة	١ ٤١٢,٠	(١ ٤١٢,٠)	-	-
مجموع ١	**٤ ٧٨٤,٠**	**(٥٨٢,٤)**	**١٩٠,٦**	**٤ ٣٩٢,٢**
٢- الخدمات اللازمة لتقرير السياسات والامتثال للمعاهدات				
(أ) الخدمات الاستشارية القانونية	١ ١٥٦,٠	٤٣٦,٢	٧٢,٢	١ ٦٦٤,٤
(ب) خدمات تكنولوجيا المعلومات	١ ٤٢٧,٠	٢٤,٦	٦٥,٩	١ ٥١٧,٥
مجموع ٢	**٢ ٥٨٣,٠**	**٤٦٠,٨**	**١٣٨,١**	**٣ ١٨١,٩**
٣- المساعدة والمشورة التقنيتان				
(أ) التحديات العالمية				
'١' الأيدز وفيروسه	١ ٠٣٤,٠	٨٨٣,٥	٨٦,٩	٢ ٠٠٤,٤
'٢' الوقاية والعلاج وإعادة التأهيل	١ ٧٧٠,٠	(٤٨,٣)	٧٨,١	١ ٧٩٩,٨
المجموع الفرعي ٣ (أ)	**٢ ٨٠٤,٠**	**٨٣٥,٢**	**١٦٥,٠**	**٣ ٨٠٤,٢**
(ب) تدابير مكافحة الاتجار غير المشروع إنفاذ قوانين مكافحة المخدرات	٦٩١,٠	٨٤,٥	٣٥,٢	٨١٠,٧
المجموع الفرعي ٣ (ب)	**٦٩١,٠**	**٨٤,٥**	**٣٥,٢**	**٨١٠,٧**
(ج) سيادة القانون قوانين مكافحة غسل الأموال	٤ ٢٤٤,٤	(١ ٧٣٠,٨)	١١٤,٠	٢ ٦٢٧,٦
المجموع الفرعي ٣ (ج)	**٤ ٢٤٤,٤**	**(١ ٧٣٠,٨)**	**١١٤,٠**	**٢ ٦٢٧,٦**
مجموع ٣	**٧ ٧٣٩,٤**	**(٨١١,١)**	**٣١٤,٣**	**٧ ٢٤٢,٦**
مجموع البرنامج الرئيسي	**١٥ ١٠٦,٤**	**(٩٣٢,٧)**	**٦٤٢,٩**	**١٤ ٨١٦,٦**

باء- التعاون التقني

البند	الميزانية الأولية	التغيرات		الميزانية النهائية
		الحجم	التكاليف	
١- البحث والتحليل والدعوة إلى المناصرة				
(أ) البحوث وتحليل الاتجاهات	-	٩٤٨,٤	٤٥,٨	٩٩٤,٢
(ب) رصد محاصيل المخدرات غير المشروعة	١ ٣١٨,٤	٣ ٦٧٤,٠	٢٦١,٦	٥ ٢٥٤,٠
(ج) خدمات المختبر والشؤون العلمية	-	٤٩١,١	١٩,٥	٥١٠,٦
(د) الدعوة إلى المناصرة	-	١ ٠٤٥,٨	٤٧,٤	١ ٠٩٣,٢
مجموع ١	**١ ٣١٨,٤**	**٦ ١٥٩,٣**	**٣٧٤,٣**	**٧ ٨٥٢,٠**
٢- الخدمات اللازمة لتقرير السياسات والامتثال للمعاهدات				
(أ) الخدمات الاستشارية القانونية	-	٢٧١,٥	١٤,٢	٢٨٥,٧
(ب) خدمات تكنولوجيا المعلومات	-	٥٥٣,٨	٢٥,١	٥٧٨,٩
مجموع ٢	**-**	**٨٢٥,٣**	**٣٩,٣**	**٨٦٤,٦**
٣- المساعدة والمشورة التقنيتان				
(أ) التحديات العالمية				
'١' الأيدز وفيروسه	١٤ ٠٩٠,٢	٢٩٨,١	٦٥١,٩	١٥ ٠٤٠,٢
'٢' الوقاية والعلاج وإعادة التأهيل	٣٠ ٠٦٥,٨	(١٢ ٩٨٥,٩)	٨٢٤,١	١٧ ٩٠٤,٠
'٣' موارد الرزق المستدامة	٤٠ ٣٨٩,٠	(١٨ ٥١٥,٣)	٩٩١,٣	٢٢ ٨٦٥,٠
المجموع الفرعي ٣ (أ)	**٨٤ ٥٤٥,٠**	**(٣١ ٢٠٣,١)**	**٢ ٤٦٧,٣**	**٥٥ ٨٠٩,٢**
(ب) تدابير مكافحة الاتجار غير المشروع إنفاذ قوانين مكافحة المخدرات	٤٥ ٩٠٤,٦	(٤ ٣٣٦,٩)	٢ ١٠٥,٢	٤٣ ٦٧٢,٩
المجموع الفرعي ٣ (ب)	**٤٥ ٩٠٤,٦**	**(٤ ٣٣٦,٩)**	**٢ ١٠٥,٢**	**٤٣ ٦٧٢,٩**
(ج) سيادة القانون تدابير مكافحة غسل الأموال	-	١ ٤٧٥,٨	٦٥,١	١ ٥٤٠,٩
المجموع الفرعي ٣ (ج)	**-**	**١ ٤٧٥,٨**	**٦٥,١**	**١ ٥٤٠,٩**
مجموع ٣	**١٣٠ ٤٤٩,٦**	**(٣٤ ٠٦٤,٢)**	**٤ ٦٣٧,٦**	**١٠١ ٠٢٣,٠**
مجموع التعاون التقني	**١٣١ ٧٦٨,٠**	**(٢٧ ٠٧٩,٦)**	**٥ ٠٥١,٢**	**١٠٩ ٧٣٩,٦**
مجموع الميزانية البرنامجية	**١٤٦ ٨٧٤,٤**	**(٢٨ ٠١٢,٣)**	**٥ ٦٩٤,١**	**١٢٤ ٥٥٦,٢**
ثانيا- بحسب المنطقة				
ألف- البرنامج الأساسي				
العالم	١٥ ١٠٦,٤	(٩٣٢,٧)	٦٤٢,٩	١٤ ٨١٦,٦
مجموع البرنامج الأساسي	**١٥ ١٠٦,٤**	**(٩٣٢,٧)**	**٦٤٢,٩**	**١٤ ٨١٦,٦**
باء- برنامج التعاون التقني				
أفريقيا والشرق الأوسط	١٤ ٧٥٥,٤	(٢ ٤٦٣,٦)	٦٠٥,٧	١٢ ٨٩٧,٥
أوروبا الوسطى والشرقية	٣ ٩٧٣,٤	(٧١٩,٦)	١٣٥,٢	٣ ٣٨٩,٠
آسيا الغربية وآسيا الوسطى	٣٨ ٠٦٦,٢	(٧ ٦٤٧,٦)	١ ٧٠٦,٩	٣٢ ١٢٧,٥
جنوب آسيا وشرق آسيا والمحيط الهادئ	٢٥ ٣٥٧,٤	(٥ ٠٨٢,٧)	٧٥٠,٤	٢١ ٠٢٥,١
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٤٩ ٦١٥,٦	(١٤ ٧٢٠,٨)	١ ٦٩١,٨	٣٦ ٥٨٦,٦
العالم	-	٣ ٥٥٢,٧	١٦١,٢	٣ ٧١٣,٩
مجموع التعاون التقني	**١٣١ ٧٦٨,٠**	**(٢٧ ٠٧٩,٦)**	**٥ ٠٥١,٢**	**١٠٩ ٧٣٩,٦**
مجموع الميزانية البرنامجية	**١٤٦ ٨٧٤,٤**	**(٢٨ ٠١٢,٣)**	**٥ ٦٩٤,١**	**١٢٤ ٥٥٦,٢**

٢- وفيما يتعلق بالبرنامج الأساسي، أوصى مجلس مراجعي الحسابات في تقريره المالي وبياناته المالية المراجعة المتعلقة بصندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات (اليوندسيب) لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣[أ] بأن تجري إعادة تصنيف قسم الدعوة إلى المناصرة، المبيّن كبرنامج أساسي، كوظيفة دعم. وبناء على ذلك، أُجريت التعديلات ذات الصلة في جميع الجداول في هذا التقرير عن طريق نقل الوظائف وحد أدنى من تكاليف التشغيل إلى البنية التحتية ونقل تكاليف الأنشطة الفنية إلى الميزانية البرنامجية. ويترتب على إعادة التصنيف هذه نقل وظيفتين فنيتين وخمس وظائف خدمة عامة إلى البنية التحتية.

٣- وقد أخذت الميزانية الأولية للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ في الاعتبار مضمون الميزانية البرنامجية العادية التي قدّمها الأمين العام والتي تضمنت وظيفة فنية إضافية من فئة ف-٣ لقسم المختبر والشؤون العلمية. وخلال عملية الاستعراض الحكومي الدولي للميزانية، رُفضت تلك الوظيفة الإضافية. ولذلك يجري تحميل صندوق اليوندسيب تكلفة تلك الوظيفية التي تتجسّد كزيادة في البرنامج الأساسي للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وبالإضافة إلى ذلك، أُضيفت وظيفة ف-٣ في إطار برنامج رصد المحاصيل غير المشروعة للقيام بأعمال الاستشعار عن بعد الضرورية الجارية. ومن جهة أخرى، تقرر أن تعتبر وظيفة ف-٤ في البرنامج العالمي لمكافحة غسل الأموال وظيفة مشروع ولذلك استبعدت من جدول الموظفين الأساسي. وتجسّد الميزانية النهائية زيادة في تكاليف المقر نتجت عن استحداث جداول مرتبات منقحة بعد أن كانت ميزانية الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ قد وضعت، واستمرار ضعف الدولار في مقابل اليورو.

ثانيا- البنية التحتية، ٢٠٠٤-٢٠٠٥

٤- يوفر الجدول ٢ نظرة إجمالية على المتطلبات النهائية للبنية التحتية في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وعلى صعيد الميدان، ونتيجة للاقتسام العادل للتكاليف بين برنامجي المخدرات والجريمة، حدث انخفاض صاف في الحجم. ويرد في الفقرات ٨-٢٩ أدناه شرح لجميع الزيادات في الحجم.

٥- ويبلغ مجموع الوظائف في إطار البنية التحتية ٢٢١ وظيفة لفترة السنتين (انظر المرفقين الخامس والسادس وكذلك الجدول ٣ أدناه) أي بزيادة ٢٥ وظيفة، حسبما هو موضّح أدناه.

٦- وفيما يتعلق بالوظائف الفنية، ازداد مجموعها من ٧٢ إلى ٧٧. وعلى صعيد الميدان، حدث انخفاض قدره وظيفة واحدة من فئة ف-٢ (استعيض عنها بوظيفتين برتبة موظف برامج وطني). أما فيما يتعلق بالدعم البرنامجي في المقر، فقد حدثت زيادة إجمالية قدرها وظيفتان فنيتان (إلغاء وظيفة واحدة في شُعبة العمليات وزيادة وظيفة واحدة في شُعبة تحليل السياسات والشؤون العامة ووظيفتين في فرع البحوث وتحليل السياسات). وأُضيفت أربع وظائف فنية في إطار الإدارة والشؤون الإدارية (وظيفة واحدة في كل من دائرة تكنولوجيا المعلومات ونظام إدارة المعلومات البرنامجية والمالية ("بروفي") وقسم الدعوة إلى المناصرة ومكتب المدير التنفيذي).

الجدول ٢

صندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات: متطلبات البنية التحتية، ٢٠٠٤-٢٠٠٥

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

البند		الميزانية الأولية	التغيرات		الميزانية النهائية
			الحجم	التكاليف	
ألف-	شبكة المكاتب الميدانية				
	أفريقيا والشرق الأوسط	٤ ٩٦٦,٠	(٩٤,٢)	١١٩,٧	٤ ٩٩١,٥
	أوروبا الوسطى والشرقية وآسيا الغربية والوسطى	٤ ٥٧٠,٠	١٥٨,١	(١٠٠,٩)	٤ ٦٢٧,٢
	جنوب آسيا	٨٠٩,١	(٥٤,٠)	٢٠,٢	٧٧٥,٣
	شرق آسيا ولمحيط الهادئ	٤ ٠٧٦,٠	(١٩٩,٣)	٤٦٧,٥	٤ ٣٤٤,٢
	أمريكا اللاتينية والكاريبي	٥ ٣٦٧,٩	٤٢,٦	٦٥٠,٦	٦ ٠٦١,١
	المجموع، المكاتب الميدانية	**١٩ ٧٨٩,٠**	**(١٤٦,٨)**	**١ ١٥٧,١**	**٢٠ ٧٩٩,٣**
باء-	الدعم البرنامجي، المقر	٧ ٨٤٧,٨	٧٥٣,٣	١ ١٢٥,٥	٩ ٧٢٦,٦
	المجموع، الدعم البرنامجي	**٢٧ ٦٣٦,٨**	**٦٠٦,٥**	**٢ ٢٨٢,٦**	**٣٠ ٥٢٥,٩**
جيم-	الإدارة والشؤون الإدارية	٨ ٢٧٢,٦	١ ٢٢٩,٢	١ ٤٠٤,٥	١٠ ٩٠٦,٣
	المجموع الإجمالي	**٣٥ ٩٠٩,٤**	**١ ٨٣٥,٧**	**٣ ٦٨٧,١**	**٤١ ٤٣٢,٢**

الجدول ٣

صندوق برنامج الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة: ملخص المتطلبات من الوظائف، ٢٠٠٤-٢٠٠٥

	عدد الوظائف		
	المتطلبات الأولية	التغير	المتطلبات النهائية
الدعم البرنامجي			
مستوى الميدان	١٢٣	٩	١٣٢
المقر	٤٥	٣	٤٨
المجموع	**١٦٨**	**١٢**	**١٨٠**
الإدارة والشؤون الإدارية	٢٨	١٣	٤١
المجموع الإجمالي	**١٩٦**	**٢٥**[أ]	**٢٢١**

(أ) ثماني وظائف نقلت من البرنامج الأساسي وهي لذلك لا تؤثر في الميزانية. وفيما يتعلق بالوظائف الـ١٧ الباقية، فقد أُضيفت ٩ وظائف في المكاتب الميدانية و٨ في المقر، حسبما هو موضّح في الفقرات ٨-١٧ أدناه.

٧- ويشمل جدول الموظفين أيضا إنشاء وظيفتين برتبة موظف برامج وطني وثماني وظائف محلية في المكاتب الميدانية ووظيفة خدمة عامة واحدة (الرتبة العادية) وكذلك وظيفتي خدمة عامة (الرتبة الرئيسية) وسبعة وظائف خدمة عامة (الرتبة العادية) في إطار الإدارة والشؤون الإدارية.

٨- ونظرا إلى النمو المتوقع في حافظة البرامج والمستوى المطلوب من التمثيل، جرى ترفيع وظيفة ممثل في المكتب القطري في باكستان، التي رُصد لها اعتماد أولي في الميزانية برتبة ف-٥، إلى رتبة مد-١، من خلال التبادل مع وظيفة رئيس مكتب المدير التنفيذي.

٩- وقد شهدت حافظتا البرامج للمكتبين الإقليميين في شرق أفريقيا وجنوب آسيا زيادة مستمرة خلال السنوات الماضية. وتماشيا مع إعادة تنظيم المكاتب الميدانية واستمرارا لتلك العملية التي بدأت في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، يجري ترفيع وظيفتي الممثلين من رتبة ف-٤ إلى رتبة ف-٥. وقد جرى أحد الترفيعين عن طريق التبادل مع وظيفة ف-٥ في دائرة إدارة الموارد البشرية جرى تخفيضها إلى رتبة ف-٤. وجرى الترفيع الثاني عن طريق التبادل مع وظيفة ف-٥ في فرع الأمن البشري تموّل الآن من الميزانية العادية. وكانت وظيفة موظف برامج (ف-٣) الموافق عليها مبدئيا للمكتب الإقليمي للمكسيك وأمريكا الوسطى قد نُقلت إلى المكتب الإقليمي للكاريبي بغية المساعدة على صوغ البرامج في المنطقة.

١٠- وبغية زيادة الكفاءة في صوغ البرامج وتنفيذها في المكتب الإقليمي لروسيا وبيلاروس، استعيض عن وظيفة موظف برامج معاون (ف-٢) بوظيفتين برتبة موظف برامج وطني. ونُقلت وظيفة ف-٢ إلى قسم الدعوة إلى المناصرة.

١١- ومن أجل مواصلة تبسيط شبكة المكاتب الميدانية وكخطوة تالية في عملية إعادة التنظيم، زيد العدد الإجمالي للموظفين المحليين الأساسيين (الخدمة العامة) بثماني وظائف. وكان الأساس الذي اعتّمد من أجل توزيع الوظائف المحلية هو أنه ينبغي أن يكون في كل مكتب أربعة موظفين محليين كحد أدنى (موظف برامج وطني واحد وثلاثة موظفين من فئة الخدمة العامة يتألفون عادة من سائق ومساعد إداري/مالي وسكرتيرة). وزيد جدول الموظفين في المكاتب الميدانية التالية بوظيفة واحدة من الرتبة المحلية: المكاتب الإقليمية للكاريبي، وشمال أفريقيا والشرق الأوسط، والمكسيك وأمريكا الوسطى، وغرب أفريقيا والجنوب الأفريقي، وكذلك المكتب القطري في ميانمار. وزيد جدول الموظفين للمكتب الإقليمي لآسيا الوسطى بوظيفتين من الرتبة المحلية.

١٢- وبهدف إعادة الاتساق بين الموارد والمتطلبات في شعبة تحليل السياسات والشؤون العامة، أُلغي فرع الشؤون العامة والعلاقات بين الوكالات. أما قسم الدعوة إلى المناصرة وقسم التمويل المشترك والشراكة فمسؤولان مباشرة تجاه المدير. وبناء على ذلك، أصبحت وظيفة رئيس فرع (مد-١) زائدة واستُعيض عنها بوظيفة ف-٤ في فرع البحوث وتحليل السياسات ووظيفة ف-٢ في قسم الدعوة إلى المناصرة نُقلت من المكتب في الاتحاد الروسي. وفي الوقت نفسه، وفي ضوء المسؤوليات المزادة لدائرة تكنولوجيا المعلومات التي تتحمل الآن مسؤولية تقديم الخدمة إلى جميع المكاتب الميدانية التابعة للمكتب، أُعيد تصنيف وظيفة رئيسها إلى رتبة مد-١ ونُقلت إليها الوظيفة المذكورة أعلاه.

١٣- وتشتمل الميزانية النهائية للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ على وظيفة نائب متحدث رسمي في رتبة ف-٥ التي كانت قد أدرجت في الميزانية الموافق عليها للصندوق حتى الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ ولكنها أُلغيت في الميزانية الأولية التي وافقت عليها اللجنة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. وعلاوة على ذلك، ونتيجة لإعادة تنظيم المكتب، نُقلت وظيفة ف-٥ من الميزانية العادية إلى قسم البحوث والتحليل، مما حرّر وظيفة ف-٥ في البرنامج الأساسي بشأن تحليل السياسات العامة والاتجاهات لتنقل إلى رئيس وحدة التقييم المستقل ضمن إطار ميزانية البنية التحتية.

١٤- وكما ذكر أعلاه، أوصى مجلس مراقبي الحسابات في تقريره عن البيانات المالية المراجعة لصندوق اليوندسيب لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ بأن يُعاد تصنيف قسم الدعوة إلى المناصرة، المبيّن كبرنامج أساسي، كوظيفة دعم. وبناء على ذلك، أجري تعديل نُقلت بموجبه وظيفتان برتبة ف-٣ وخمس وظائف خدمة عامة من البرنامج الأساسي إلى البنية التحتية.

١٥- وفي الميزانية المدمجة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (E/CN.7/2003/20، الفقرات ٢٩٩-٣٠١)، اقترح المدير التنفيذي خطة تمويل من أجل صيانة ومواصلة تطوير نظام إدارة المعلومات البرنامجية والمالية ("بروفي")؛ ومع أن المتطلبات عرضت في وثيقة الميزانية، لم يدرج الرقم الخاص بالميزانية في البنية التحتية، بانتظار مصادقة الدول الأعضاء. ولأن اللجنة لم تدعم الاقتراح المحدد، أُدرجت متطلبات صيانة "بروفي" بصورة كاملة الآن في ميزانية البنية التحتية. ووفقا لما هو مبيّن في الجدول ٤٢ من الميزانية الأولية، فإن المتطلبات من الموارد البشرية للنظام المذكور أي وظيفة منسّق "بروفي" (ف-٣) ومدير النظام (خدمة عامة (الرتبة الرئيسية)) ووظيفتا خدمة عامة (الرتبة العادية) قد بيّنت في جدول الموظفين وفقا لذلك.

١٦- وكان المدير التنفيذي قد أشار أيضا في الفقرة ٢٨٧ من الميزانية المدمجة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، إلى أن عقدين لجزء من الوقت لموظفين في فئة الخدمة العامة (الرتبة العادية) يتشاركان في وظيفة واحدة في دائرة إدارة الموارد المالية ستحوّلان إلى عقدين بنسبة ٨٠ في المائة. وفي الوقت نفسه، أُعيد تصنيف إحدى هاتين الوظيفتين، أي وظيفة رئيس فريق وحدة إدارة المشاريع، بحيث أصبحت وظيفة خدمة عامة (الرتبة الرئيسية) وأُدرجت في جدول الموظفين وفقا لذلك.

١٧- ونظرا إلى إلغاء عقد المكتبة الخاصة بالمنظمات الكائنة في فيينا كانت هناك حاجة إلى إنشاء مكتبة خاصة بالمكتب ضمن مسؤولية فرع البحوث وتحليل السياسات. ولذلك أدرجت وظيفة مساعد مكتبة في جدول الموظفين.

١٨- ويقدّم الجدول ٤ تفاصيل عن إعادة توزيع الوظائف.

الجدول ٤

صندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات: المتطلبات من الوظائف، ٢٠٠٤-٢٠٠٥

الدرجة	من	إلى
مد-١	مكتب المدير التنفيذي	المكتب القطري في باكستان
مد-١	فرع الشؤون العامة والعلاقات بين الوكالات	دائرة تكنولوجيا المعلومات
ف-٥	المكتب القطري في باكستان	مكتب المدير التنفيذي
ف-٥	دائرة إدارة الموارد البشرية	المكتب الإقليمي في كينيا
ف-٥	فرع الأمن البشري	المكتب الإقليمي في الهند
ف-٤	شعبة العمليات	فرع الأمن البشري
ف-٤	المكتب الإقليمي في كينيا	دائرة إدارة الموارد البشرية
ف-٤	المكتب الإقليمي في الهند	فرع البحوث وتحليل السياسات
ف-٣	المكتب الإقليمي في المكسيك	المكتب الإقليمي في بربادوس
ف-٣	قسم الدعوة إلى المناصرة	شعبة تحليل السياسات والشؤون العامة
ف-٢	الاتحاد الروسي	قسم الدعوة إلى المناصرة
خ ع (الرتبة العادية)	دائرة تكنولوجيا المعلومات	دائرة إدارة الموارد المالية

١٩- وقد رصد اعتماد من أجل المساعدة المؤقتة بمبلغ ٤٠٠ ٢٠٩ دولار للمكاتب الميدانية في أفغانستان وأوزبكستان وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان وبيرو وتايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجنوب أفريقيا والسنغال وفييت نام وكولومبيا وكينيا ومصر والمكسيك وميانمار ونيجيريا، لغرض تلبية المتطلبات المؤقتة، كما في فترة أعباء العمل الذروية أو الاستبدال في فترة إجازة الولادة أو الاستبدال خلال فترة الإجازة المرضية الطويلة.

٢٠- وبغية تمكين الممثلين من تقديم الحد الأدنى من الضيافة الضرورية ذات الصلة بوظائفهم، أدرج مبلغ ٥٠٠ دولار سنويا لكل مكتب في إطار هذا الباب. ويتراوح الأثر الواقع على الميزانية خلال عام ٢٠٠٤ بين ٥٠٠ ١٠ دولار و٠٠٠ ٢١ دولار لفترة السنتين.

٢١- وقام موظفو إدارة السلامة والأمن (التي خلفت مكتب منسّق شؤون الأمن في الأمم المتحدة) بالتفتيش على العديد من المكاتب الميدانية لكفالة امتثالها للمعايير الأمنية التشغيلية الدنيا المنطبقة على مقر العمل المعني. واستنادا إلى تقاريرهم، جرت الموافقة على زيادات في التكاليف المتصلة بالأمن بلغ مجموعها ٠٠٠ ٣٥٠ دولار، كانت لبوليفيا (١٠٠ ٣٠ دولار) وكولومبيا (٨٠٠ ٤٣ دولار) ومصر (٢٠٠ ٦ دولار) والهند (٠٠٠ ١٨ دولار) وجمهورية إيران الإسلامية (٠٠٠ ١١ دولار) وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (٠٠٠ ٢٠ دولار) والمكسيك (٢٠٠ ٦ دولار) وميانمار (٦٠٠ ١٦ دولار) وبيرو (٠٠٠ ٣١ دولار) والاتحاد

الروسي (٠٠٠ ٤ دولار) والسنغال (٤٠٠ ٢٨ دولار) وجنوب أفريقيا (٧٠٠ ٤٠ دولار) وأوزبكستان (٢٠٠ ٦١ دولار) وفييت نام (٨٠٠ ٣٢ دولار).

٢٢- وأبلغ عن زيادات في التكاليف ذات الصلة بالمباني في جمهورية إيران الإسلامية (٠٠٠ ٧٠ دولار) ونيجيريا (فيما يتعلق بالانتقال إلى أبوجا، ٤٠٠ ١٣٨ دولار) والاتحاد الروسي (٨٠٠ ١٣٩ دولار) والسنغال (فيما يتعلق بتجديد المبنى، ٧٠٠ ٤٧ دولار) وأوزبكستان (فيما يتعلق بإصلاح مبنى المكتب، ٠٠٠ ٢٨ دولار).

٢٣- وقد باشر المنسّق المقيم في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بإنشاء مرفق طبي حددت حصة المكتب فيه بمبلغ ٠٠٠ ١٥ دولار في السنة ورصد له اعتماد في إطار البنية التحتية.

٢٤- وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٤، قرر المدير التنفيذي تعيين خبير استشاري للعمل كضابط اتصال في بروكسل بغية تعزيز الشراكات مع المؤسسات الأوروبية. وكانت مدة التعيين الأولية ستة أشهر ولكن العقد مُدّد ستة أشهر أخرى في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، تحسّنت العلاقات بين المكتب والمفوضية الأوروبية تحسنا كبيرا بتوقيع رسائل متبادلة بشأن التنسيق والتعاون والشراكة. ونما بسرعة أيضا التمويل المشترك بين المفوضية الأوروبية والمكتب في مجالي المخدرات والجريمة منذ أوائل عام ٢٠٠٥، كما نمت الاتصالات العملياتية بين المؤسستين. ويمثّل ضابط الاتصال حلقة الوصل الرئيسية لموظفي الإدارة والعمليات في المكتب فيما يتعلق بعلاقاتهم مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي القائمة في بروكسل ولكسمبرغ. وضابط الارتباط مسؤول تجاه رئيس قسم التمويل المشترك والشراكة. وقد قررت اللجنة التنفيذية للمكتب أن تجعل الوظيفة وظيفة نظامية في ميزانية فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ برتبة ف-٢. أما التكاليف التي سيتحملها صندوق اليوندسيب فيما يتعلق بتشغيل مكتب بروكسل المؤقت خلال فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ فتبلغ ٠٠٠ ٦٠ دولار.

٢٥- وفي عام ٢٠٠٣، أصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية فاتورة بمبلغ ٤٠٠ ١١٣ دولار لتغطية خدمات التحقيق التي أُجريت في العامين ٢٠٠١ و٢٠٠٢. وقد تساءل المكتب عن صحة تلك الفاتورة على أساس أن تكاليف الدعم رصدت لها اعتمادات في كل سنة من فترة السنتين. بيد أن وكيل الأمين العام لشؤون الرقابة ذكر أن تكاليف الدعم تتعلق بصورة رئيسية بخدمات مراجعة الحسابات وأن خدمات التحقيق تقيّد على أساس التكلفة. وبناء على ذلك، وافق المدير التنفيذي في عام ٢٠٠٤ على دفع الفاتورة التي رصد لها اعتماد في الميزانية.

٢٦- ووفقا لما ذكر في الفقرة ١٥ أعلاه، رصد اعتماد في إطار البنية التحتية لمتطلبات صيانة "بروفي" غير المتعلقة بالموظفين والمقدّرة بمبلغ ٢٠٠ ٤٦٥ دولار. ويرد في المرفق التاسع تقرير عن أنشطة "بروفي" خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

٢٧- وفي الفقرة ٣٠٨ من الميزانية المدمجة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، ذكر المدير التنفيذي أن أي تنقيح ناجم عن ترتيبات العمل الجديدة مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي (اليونديب) سيبلّغ إلى اللجنة. وكخطوة أولى، استحدث اليونديب، اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، قائمة الأسعار العالمية للأنشطة من أجل رد الرسوم المستحقة على الخدمات على الصعيد الميداني. ووقّع المكتب اتفاقا مع اليونديب بذلك الشأن. ولا يعرف حاليا الأثر الفعلي لاستحداث قائمة الأسعار العالمية لأن نظام تخطيط موارد المؤسسات ("أطلس" Atlas) الذي استحدثه اليونديب في عام ٢٠٠٤ ليس حتى الآن في وضع يتيح له الابلاغ عن الرسوم. وقد قدم في أيار/مايو ٢٠٠٥، تقرير مالي أولي عن إقفال حسابات نهاية العام، يشمل رسوم قائمة الأسعار العالمية بصورة جزئية فقط. وفي نهاية تموز/يوليه ٢٠٠٥، ورد تقرير نهائي عن عام ٢٠٠٤ من اليونديب متضمنا العديد من الاستثناءات وكذلك ما يشير إلى أن زهاء ٠٠٠ ٣٧١ دولار كان لا يزال غير مسدّد بشأن مشروع استرداد التكاليف لعام ٢٠٠٤. وحتى وقت تقديم هذا التقرير، كان المكتب لا يزال في وضع لا يمكنه من أن يقرر بوضوح مستوى الرسوم المستحقة السداد عن الخدمات (قائمة الأسعار العالمية)، ولكنه رصد اعتمادا في الميزانية بنسبة ٣ في المائة من أجل النفقات المقدَّرة على المستوى المحلي.

٢٨- وإضافة إلى الرسوم المستحقة بموجب قائمة الأسعار العالمية، يطلب اليونديب رسم إدارة بنسبة ٣ في المائة على جميع نفقات مشاريع المكتب المبلّغ عنها من خلال نظام "أطلس". وتشير التقديرات الحالية إلى أن هذا سيكلّف المكتب ١ مليون دولار إضافي في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ و١,٦ مليون دولار في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (جميع الميزانيات مجتمعة) ويتجسّد في الميزانية وفقا لذلك.

٢٩- وبغية تقليل التكاليف العامة للخدمات التي يقدّمها اليونديب إلى أدنى حد، باشر المكتب بما يلي: (أ) فتح حسابات مصرفية في مقار العمل الميدانية الرئيسية؛ و(ب) الاضطلاع بالإجراءات الإدارية الخاصة بجميع أنشطة المكاتب الميدانية غير المتعلقة بالموظفين من قبل المكاتب نفسها؛ و(ج) تقديم التقارير المالية من خلال "بروفي". وقد وافق المراقب المالي حتى الآن على فتح حسابات مصرفية للمكتب في أوزبكستان، على أن يجري فتح المزيد من الحسابات المصرفية في البرازيل وكولومبيا ومصر والهند. وبالإضافة إلى ذلك، جرى الاتفاق مع مكتب الأمم المتحدة في نيروبي ومع اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ

على توفير خدمات الخزانة للمكاتب التابعة للمكتب في كينيا وتايلند على التوالي. ويعتزم المكتب أيضا أن يفتح حسابا مصرفيا للمشروع الرئيسي المتعلق بمكافحة الفساد والذي سينفّذ في نيجيريا. وتقدّر الوفورات السنوية فيما يتعلق بقائمة الأسعار العالمية الخاصة باليونديب ورسوم الإدارة بزهاء ٠٠٠ ٤٠٠ دولار.

٣٠- وتحدّد التغيرات في التكاليف، حسبما هي مبيّنة في الجدول ٥ أدناه، أي زيادة أو انخفاض في تكلفة مدخلات الموارد. وتجسد تلك التعديلات بصورة خاصة التقلبات في معدلات الشغور والتكاليف القياسية والتضخم وأسعار الصرف مقارنة بالافتراضات المستخدمة لوضع الميزانية الموافق عليها. وفي الميزانية النهائية، لا يُعرض سوى الاختلافات الرئيسية الخارجة عن نطاق الميزانية المنقحة.

٣١- وتعرض الميزانية النهائية الخاصة بالبنية التحتية للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ التعديلات للبنية التحتية الموافق عليها للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ في نهاية فترة السنتين. وتبقى تقديرات الميزانية والأنشطة البرنامجية الموافق عليها، والتي لم تتأثر بالتعديلات، سارية المفعول ولا تُعرض أو يشار إليها كجزء من الميزانية النهائية. وبحصر العرض في التغيرات الإضافية يكون من الممكن تقديم وثيقة قصيرة وتجنب ازدواجية الوثائق المقدّمة في عملية الميزنة.

٣٢- وقد عُبر عن التعديلات في البنية التحتية للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ على أساس المعدلات المنقحة والتكاليف القياسية. وبغية احتساب التغيرات في التكاليف، تطبق لاحقا معدلات وتكاليف قياسية محدّثة. وبينما يعبّر عن ميزانية المكتب بدولارات الولايات المتحدة، فإن تكبد جزء كبير من النفقات يتم بعملات أخرى. وقد كان لاستمرار ضعف الدولار في مقابل اليورو أثر كبير في تقديرات النفقات المنقحة لفترة السنتين الحالية. وفيما يتعلق بتقلبات أسعار الصرف، حُدِّثت تعديلات التكاليف الافتراضات السابقة على أساس معدلات التشغيل الشهرية الفعلية في بلد العمليات. وتستند الاسقاطات حتى نهاية فترة الميزانية إلى آخر معدل شهري متاح، بينما لم تبذل أي محاولة للتكهن بحركة العملات في مقابل دولار الولايات المتحدة. وفيما يتعلق بالتضخم، حُدِّثت الافتراضات السابقة بالاستناد إلى الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك السائدة في بلد العمليات وإلى أي تعديلات تشير إليها المكاتب الميدانية المعنية. وتستند الاسقاطات إلى متوسط الأشهر الـ١٨ السابقة. وتستند التنقيحات المتعلقة بتكاليف المرتبات القياسية وتكاليف الموظفين العامة ومعدلات الشغور إلى الخبرة الفعلية بحسب الفئة والمستوى المتعلقين بمقر العمل في فيينا وفي كل من مناطق العمليات الأربع. وتستند الاسقاطات إلى آخر المعلومات الشهرية المتاحة من ٢١ بلدا تمثل المناطق الرئيسية لعمليات المكتب، وإلى تكاليف المرتبات القياسية المستخدمة للميزانية العادية

للأمم المتحدة. وقد استخدمت أسعار الصرف ومعدلات التضخم وتكاليف المرتبات المقدَّرة حسبما قدّمتها المكاتب الميدانية. أما بالنسبة إلى مقر المكتب، فقد استخدمت الصيغة ٢٠ من تكاليف المرتبات القياسية، حسبما قررتها الأمانة العامة، بعد إعداد الميزانية الأولية للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، كما استخدم سعر الصرف الذي كان سائدا في حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

الجدول ٥

صندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات: التغيرات في التكاليف، ٢٠٠٤-٢٠٠٥

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

البند	تكاليف المرتبات	التضخم	سعر الصرف	المجموع
المكاتب الميدانية	٦٤٦,٠	٦٠٢,٤	(٩١,٣)	١ ١٥٧,١
المقر	١ ٧٦٤,٧	٢٠٣,٧	٥٦١,٦	٢ ٥٣٠,٠
المجموع	**٢ ٤١٠,٧**	**٨٠٦,١**	**٤٧٠,٣**	**٣ ٦٨٧,١**

ثالثا- الميزانية البرنامجية، ٢٠٠٦-٢٠٠٧

٣٣- يعرض الجدول ٦ المتطلبات من الموارد للميزانية البرنامجية في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

الجدول ٦

صندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات: المتطلبات من الموارد للميزانية البرنامجية، ٢٠٠٦-٢٠٠٧

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

البند	الميزانية النهائية ٢٠٠٤-٢٠٠٥	التغيرات		الميزانية الأولية ٢٠٠٦-٢٠٠٧
		الحجم	التكاليف	
أولا- بحسب الموضوع				
ألف- البرنامج الأساسي				
١- البحث والتحليل والدعوة إلى المناصرة				
(أ) البحوث وتحليل الاتجاهات	٢ ١٣٣,٠	(٦٧,٩)	٦١,٥	٢ ١٢٦,٦
(ب) رصد محاصيل المخدرات غير المشروعة	١ ٥٢٥,٨	(١٧٣,١)	٤٠,٣	١ ٣٩٣,٠
(ج) خدمات المختبرات والشؤون العلمية	٧٣٣,٤	١٠٣,٤	٢٤,٩	٨٦١,٧
(د) الدعوة إلى المناصرة	-	-	-	-
مجموع، ١	**٤ ٣٩٢,٢**	**(١٣٧,٦)**	**١٢٦,٧**	**٤ ٣٨١,٣**

البند	الميزانية النهائية ٢٠٠٤-٢٠٠٥	التغيرات الحجم	التغيرات التكاليف	الميزانية الأولية ٢٠٠٦-٢٠٠٧
٢- الخدمات اللازمة لتقرير السياسات والامتثال للمعاهدات				
(أ) الخدمات الاستشارية القانونية	١ ٦٦٤,٤	(٤٦,٦)	٤٨,٢	١ ٦٦٦,٠
(ب) خدمات تكنولوجيا المعلومات	١ ٥١٧,٥	(١٢٧,٠)	٤١,٤	١ ٤٣١,٩
مجموع، ٢	**٣ ١٨١,٩**	**(١٧٣,٦)**	**٨٩,٦**	**٣ ٠٩٧,٩**
٣- المساعدة والمشورة التقنيتان				
(أ) التحديات العالمية				
'١' الأيدز وفيروسه	٢ ٠٠٤,٤	٢٢٢,٠	٦٦,٣	٢ ٢٩٢,٧
'٢' الوقاية والعلاج وإعادة التأهيل	١ ٧٩٩,٨	٥٥,٥	٥٥,٢	١ ٩١٠,٥
المجموع الفرعي، ٣ (أ)	**٣ ٨٠٤,٢**	**٢٧٧,٥**	**١٢١,٥**	**٤ ٢٠٣,٢**
(ب) تدابير مكافحة الاتجار غير المشروع				
انفاذ قوانين مكافحة المخدرات	٨١٠,٧	٢٢,٦	٢٤,٨	٨٥٨,١
المجموع الفرعي، ٣ (ب)	**٨١٠,٧**	**٢٢,٦**	**٢٤,٨**	**٨٥٨,١**
(ج) سيادة القانون				
تدابير مكافحة غسل الأموال	٢ ٦٢٧,٦	١ ٤٢٩,٦	١٢٠,٨	٤ ١٧٨,٠
المجموع الفرعي، ٣ (ج)	**٢ ٦٢٧,٦**	**١ ٤٢٩,٦**	**١٢٠,٨**	**٤ ١٧٨,٠**
مجموع، ٣	**٧ ٢٤٢,٥**	**١ ٧٢٩,٧**	**٢٦٧,١**	**٩ ٢٣٩,٣**
مجموع البرنامج الأساسي	**١٤ ٨١٦,٦**	**١ ٤١٨,٥**	**٤٨٣,٤**	**١٦ ٧١٨,٥**
باء- التعاون التقني				
١- البحث والتحليل والدعوة إلى المناصرة				
(أ) البحوث وتحليل الاتجاهات	٩٩٤,٢	٦٨٠,٤	٦٢,٩	١ ٧٣٧,٥
(ب) رصد محاصيل المخدرات غير المشروعة	٥ ٢٥٤,٠	٦٠٠,٢	٢٩٢,٨	٦ ١٤٧,٠
(ج) خدمات المختبر والشؤون العلمية	٥١٠,٦	(٢٠٨,٣)	١٧,٢	٣١٩,٥
(د) الدعوة إلى المناصرة	١ ٠٩٣,٢	(٢٦٣,٧)	٢٤,٨	٨٥٤,٣
مجموع، ١	**٧ ٨٥٢,٠**	**٨٠٨,٦**	**٣٩٧,٧**	**٩ ٠٥٨,٣**
٢- الخدمات اللازمة لتقرير السياسات والامتثال للمعاهدات				
(أ) الخدمات الاستشارية القانونية	٢٨٥,٧	٢٣٣,٧	٢٨,٣	٥٤٧,٧
(ب) خدمات تكنولوجيا المعلومات	٥٧٨,٩	٤٤٢,٤	٣٠,٤	١ ٠٥١,٧
مجموع، ٢	**٨٦٤,٦**	**٦٧٦,١**	**٥٨,٧**	**١ ٥٩٩,٤**
٣- المساعدة والمشورة التقنيتان				

البند	الميزانية النهائية ٢٠٠٤-٢٠٠٥	التغيرات		الميزانية الأولية ٢٠٠٦-٢٠٠٧
		الحجم	التكاليف	
(أ) التحديات العالمية				
'١' الأيدز وفيروسه	١٥ ٠٤٠,٢	٥٤٨,٥	٨٢٤,٧	١٦ ٤١٣,٤
'٢' الوقاية والعلاج وإعادة التأهيل	١٧ ٩٠٤,٠	٢ ٥٣٩,٦	١ ٠٢٨,٥	٢١ ٤٧٢,١
'٣' موارد الرزق المستدامة	٢٢ ٨٦٥,٠	(٢ ٨٨٧,٠)	١ ١٢٤,٧	٢١ ١٠٢,٧
المجموع الفرعي، ٣ (أ)	**٥٥ ٨٠٩,٢**	**٢٠١,١**	**٢ ٩٧٧,٩**	**٥٨ ٩٨٨,٢**
(ب) تدابير مكافحة الاتجار غير المشروع				
إنفاذ قوانين مكافحة المخدرات	٤٣ ٦٧٢,٩	٣ ٩٣٦,٩	٢ ٤٣٨,٢	٥٠ ٠٤٨,٠
المجموع الفرعي، ٣ (ب)	**٤٣ ٦٧٢,٩**	**٣ ٩٣٦,٩**	**٢ ٤٣٨,٢**	**٥٠ ٠٤٨,٠**
(ج) سيادة القانون				
تدابير مكافحة غسل الأموال	١ ٥٤٠,٩	٨٥٧,٨	١١٦,٩	٢ ٥١٥,٦
المجموع الفرعي، ٣ (ج)	**١ ٥٤٠,٩**	**٨٥٧,٨**	**١١٦,٩**	**٢ ٥١٥,٦**
مجموع، ٣	**١٠١ ٠٢٣,٠**	**٤ ٩٩٥,٨**	**٥ ٥٣٣,٠**	**١١١ ٥٥١,٨**
مجموع التعاون التقني	**١٠٩ ٧٣٩,٦**	**٦ ٤٨٠,٥**	**٥ ٩٨٩,٤**	**١٢٢ ٢٠٩,٥**
مجموع الميزانية البرنامجية	**١٢٤ ٥٥٦,٢**	**٧ ٨٩٩,٠**	**٦ ٤٧٢,٨**	**١٣٨ ٩٢٨,٠**

ثانيا- بحسب المنطقة

ألف- البرنامج الأساسي				
العالم	١٤ ٨١٦,٦	١ ٤١٨,٥	٤٨٣,٤	١٦ ٧١٨,٥
مجموع البرنامج الأساسي	**١٤ ٨١٦,٦**	**١ ٤١٨,٥**	**٤٨٣,٤**	**١٦ ٧١٨,٥**
باء- برنامج التعاون التقني				
أفريقيا والشرق الأوسط	١٢ ٨٩٧,٥	٥ ٦٧٧,١	٧٨٨,٨	١٩ ٣٦٣,٤
أوروبا الوسطى والشرقية	٣ ٣٨٩,٠	(١ ٢١٠,٦)	١٣٧,٣	٢ ٣١٥,٧
آسيا الغربية وآسيا الوسطى	٣٢ ١٢٧,٥	٥ ٠٥٥,٤	١ ٩٤٧,٩	٣٩ ١٣٠,٨
جنوب آسيا وشرق آسيا والمحيط الهادئ	٢١ ٠٢٥,١	(٢ ١٨٠,٥)	١ ٠٨٢,٣	١٩ ٩٢٦,٩
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٣٦ ٥٨٦,٦	(٣ ٨٧٨,٨)	١ ٨٣٢,٨	٣٤ ٥٤٠,٦
العالم	٣ ٧١٣,٩	٣ ٠١٧,٩	٢٠٠,٣	٦ ٩٣٢,١
مجموع التعاون التقني	**١٠٩ ٧٣٩,٦**	**٦ ٤٨٠,٥**	**٥ ٩٨٩,٤**	**١٢٢ ٢٠٩,٥**
مجموع الميزانية البرنامجية	**١٢٤ ٥٥٦,٢**	**٧ ٨٩٩,٠**	**٦ ٤٧٢,٩**	**١٣٨ ٩٢٨,٠**

رابعا- البنية التحتية ٢٠٠٦-٢٠٠٧

٣٤- يبين الجدول ٧ متطلبات البنية التحتية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

الجدول ٧

صندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، متطلبات البنية التحتية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

		التغييرات		
	٢٠٠٥-٢٠٠٤	الحجم	التكاليف	٢٠٠٧-٢٠٠٦
ألف- شبكة المكاتب الميدانية				
أفريقيا والشرق الأوسط	٤ ٩٩١,٥	(٧٠٧,٩)	٩٩,١	٤ ٣٨٢,٧
أوروبا الوسطى والشرقية، وآسيا الغربية والوسطى	٤ ٦٢٧,٢	(٦٩٠,١)	١٣,٥	٣ ٩٥٠,٦
جنوب آسيا	٧٧٥,٣	(١١٩,٣)	١٢,٠	٦٦٨,٠
آسيا الشرقية والمحيط الهادئ	٤ ٣٤٤,٢	(٧٦٨,٦)	١٦,٩	٣ ٥٩٢,٥
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٦ ٠٦١,١	(١ ١٣٠,٣)	(١٨١,٧)	٤ ٧٤٩,١
المجموع، المكاتب الميدانية	**٢٠ ٧٩٩,٣**	**(٣ ٤١٦,٢)**	**(٤٠,٢)**	**١٧ ٣٤٢,٩**
باء- الدعم البرنامجي، المقر الرئيسي	٩ ٧٢٦,٦	٢٠٠,٥	١٧٦,٩	١٠١٠٤,٠
المجموع، الدعم البرنامجي	**٣٠ ٥٢٥,٩**	**(٣ ٢١٥,٧)**	**١٣٦,٧**	**٢٧ ٤٤٦,٩**
جيم- الإدارة والشؤون الادارية	١٠ ٩٠٦,٣	٦٢٠,٢	٤٦٢,٧	١١ ٩٨٩,٢
المجموع	**٤١ ٤٣٢,٢**	**(٢ ٥٩٥,٥)**	**٥٩٩,٤**	**٣٩ ٤٣٦,١**

٣٥- يبلغ مجموع عدد الوظائف في اطار البنية التحتية ٢٢٢ وظيفة لفترة السنتين (انظر المرفقين السابع والثامن، اضافة إلى الجدول ٨ أدناه)، وهو ما يمثل زيادة وظيفة واحدة برتبة ف-٢ من أجل اضفاء الصفة الرسمية على وضعية مكتب الاتصال في بروكسل من حيث الميزانية (انظر الباب ثانيا أعلاه). وقد شهدت حافظة برامج المكتب القطري في نيجيريا زيادة ثابتة طوال السنوات الماضية. وتمشيا مع عملية إعادة تحديد ملامح المكاتب الميدانية، التي بدأت في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، واستمرارا لذلك، تم ترفيع وظيفة الممثل من ف-٤ إلى ف-٥. وستنفذ عمليات إعادة التوزيع التالية تمشيا مع إعادة تنظيم المكتب: (أ) نقل موظف إدارة البرنامج (ف-٤) من المكتب القطري في فيينا نام إلى فرع الشراكة في التنمية؛ (ب) نقل موظف إدارة البرنامج (ف-٣) من فرع الشراكة في التنمية إلى المكتب القطري في ميانمار.

الجدول ٨

صندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات: موجز الاحتياجات من الموظفين، ٢٠٠٦-٢٠٠٧

		عدد الوظائف		
		الميزانية الأولية ٢٠٠٤-٢٠٠٥	الميزانية النهائية ٢٠٠٤-٢٠٠٥	الميزانية الأولية ٢٠٠٦-٢٠٠٧
الدعم البرنامجي				
ألف-	المكاتب الميدانية			
	أفريقيا والشرق الأوسط	٢٨	٣١	٣١
	أوروبا الوسطى والشرقية، وآسيا الغربية والوسطى	٢٩	٣٢	٣٢
	جنوب آسيا	٦	٦	٦
	آسيا الشرقية والمحيط الهادئ	٢٦	٢٧	٢٧
	أمريكا اللاتينية والكاريبي	٣٤	٣٦	٣٦
	المجموع، المكاتب الميدانية	١٢٣	١٣٢	١٣٢
باء-	المقر الرئيسي	٤٥	٤٨	٤٨
	المجموع، الدعم البرنامجي	**١٦٨**	**١٨٠**	**١٨٠**
جيم-	الإدارة والشؤون الادارية	٢٨	٤١	٤٢
	المجموع الكلي (البنية التحتية)	**١٩٦**	**٢٢١**	**٢٢٢**

٣٦- ويبقى جزء كبير من احتياجات المكاتب الميدانية في الميزانية على المستوى السابق. ويرد أدناه شرح للاختلافات.

٣٧- من المقرر، وفقا لسياسة التناوب في المكتب أن تجري حركة تناوب الممثلين في المكاتب الكائنة في البرازيل وبوليفيا وتايلند وكينيا ومصر والمكسيك وميانمار ونيجيريا خلال فترة السنتين القادمة، ورصد اعتماد قدره ٥٠٠ ٠٠٠ دولار لذلك الغرض.

٣٨- تحققت إدارة السلامة والأمن من الامتثال للمعايير الأمنية التنفيذية الدنيا في العديد من المكاتب التابعة للمكتب. ورصدت اعتمادات في الميزانية الحالية للتسويات على النحو الذي اقترحته تلك الإدارة بالنسبة للمكاتب الكائنة في أفغانستان (١٠٠ ٠٠٠ دولار)، وبربادوس (١٥ ٠٠٠ دولار)، وبوليفيا (٤ ٣٠٠ دولار)، والبرازيل (٤ ٠٠٠ دولار)، وكولومبيا (٥٠ ٠٠٠ دولار)، ومصر (٧٠ ٠٠٠ دولار)، والهند (٦ ٤٠٠ دولار)، وجمهورية ايران الاسلامية (٣٠ ٠٠٠ دولار)، وكينيا (٤ ٠٠٠ دولار)، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (٥٣ ٠٠٠ دولار)، والمكسيك (١٠ ٧٠٠ دولار)، وميانمار (٤٨ ٥٠٠ دولار)، ونيجيريا (٤٣ ١٠٠ دولار)، وباكستان (٦ ٠٠٠ دولار)، وبيرو (١٧ ٦٠٠ دولار)، والاتحاد الروسي

(٤٠٠ ٧ دولار)، والسنغال (٠٠٠ ٤٢ دولار)، وجنوب أفريقيا (٥٠٠ ٢٢ دولار)، وتايلند (٥٠٠ ٥ دولار)، وأوزبكستان (٠٠٠ ٧٣ دولار)، وفييت نام (٠٠٠ ٣٦ دولار).

٣٩- واستعرضت دائرة تكنولوجيا المعلومات الاحتياجات من الموظفين التقنيين لتكنولوجيا المعلومات فيما يتعلق بالحفاظ على خدمات المكاتب الميدانية، ورصدت اعتمادات لذلك، بواسطة إعادة توزيع وظائف داخل ميزانية المكاتب الميدانية، لتغطية احتياجات ١٠ مكاتب محددة تحتاج إلى موظفين تقنيين في هذا المجال.

٤٠- في أفريقيا والشرق الأوسط، سيزيد حجم البرنامج المتوقع من ١٢,٩ مليون دولار في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ إلى ١٩,٤ مليون دولار في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وتمثل تكلفة هيكل المكاتب الميدانية لأفريقيا والشرق الأوسط ٢٢,٦ في المائة من النفقات البرنامجية التقديرية، أي بانخفاض من نسبة ٨٣,٧ في المائة المبلّغ عنها في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. ويتوقع حدوث انخفاض في الحجم قدره ٠,٧ مليون دولار للبنية التحتية. وهناك زيادة في التكاليف مقدارها ٣٠٠ ١٣٧ دولار تتعلق بالوظائف، بينما أبلغ عن نقصان يتعلق بالتضخم (٦٠٠ ١٤ دولار) وبسعر الصرف (٦٠٠ ٢٣ دولار). ورصدت اعتمادات لشراء سيارات جديدة للمكاتب الكائنة في السنغال وكينيا ومصر. واضافة إلى ذلك رصدت اعتمادات لإبدال نظام المقسم الهاتفي (PABX) في مصر، الذي لم يعد يفي باحتياجات الاتصال.

٤١- في أوروبا الوسطى والشرقية، وآسيا الغربية والوسطى، سيزيد حجم البرنامج المتوقع من ٣٥,٥ مليون دولار في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ إلى ٤١,٤ مليون دولار للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وتمثل تكلفة هيكل المكاتب الميدانية ٩,٥ في المائة من النفقات البرنامجية التقديرية، أي بانخفاض من نسبة ١٣ في المائة المبلّغ عنها في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وفيما يتعلق بالبنية التحتية، يتوقع حدوث انخفاض في الحجم قدره ٠,٧ مليون دولار. وهناك زيادة في التكاليف مقدارها ٨٠٠ ٨٠ دولار تتعلق بوظائف، بينما أبلغ عن نقصان يتعلق بالتضخم (٤٠٠ ٥٧ دولار) وبسعر الصرف (٩٠٠ ٩ دولار). وقد رصدت اعتمادات لخطوط هاتفية أرضية اضافية في المكتب الكائن في أفغانستان. وفيما يتعلق بالمكتب الكائن في جمهورية ايران الاسلامية قرر مكتب منسق شؤون الأمن في الأمم المتحدة أن مباني المكتب التي توفرها الحكومة دون مقابل ليست مقاومة للزلازل وبالتالي ليست مطابقة للمعايير الأمنية التنفيذية الدنيا. وقد رصد المكتب الآن اعتمادات لاستئجار مبنى مقاوم للزلازل. واعتبارا من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ سينتقل المكتب الكائن في الاتحاد الروسي إلى مكان معفى من الإيجار أو مخفض الإيجار كثيرا توفره الحكومة (الدائرة الاتحادية لمكافحة المخدرات)، وتتضمن الميزانية انخفاضا يتعلق بذلك يبلغ ٠٠٠ ٧٠ دولار. وأخيرا، تتضمن

الميزانية اعتمادا لشراء سيارة جديدة للمكتب ومولّد كهرباء جديد للمكتب الكائن في أوزبكستان.

٤٢- وفي جنوب آسيا وآسيا الشرقية والمحيط الهادئ، سينخفض حجم البرنامج المتوقع من ٢١,٠ مليون دولار في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ إلى ١٩,٩ مليون دولار في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وتمثل تكلفة هيكل المكاتب الميدانية ٢١,٤ في المائة من النفقات البرنامجية التقديرية، أي بانخفاض من نسبة ٢٤,٣ المبلّغ عنها في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وفيما يتعلق بالبنية التحتية، يتوقع حدوث انخفاض في الحجم قدره ٠,٨ مليون دولار. وهناك ازدياد في التكاليف يتعلق بالوظائف يبلغ ٣٠٠ ٣٨ دولار، في حين أبلغ عن انخفاض يتعلق بالتضخم (٩٠٠ ٢ دولار) وسعر الصرف (٥٠٠ ١٨ دولار). وقد رصدت اعتمادات لشراء سيارات جديدة للمكاتب الكائنة في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفييت نام والهند. واضافة إلى ذلك، رصدت اعتمادات لإبدال نظام المقسم الهاتفي (PABX) في الهند، الذي لم يعد يفي باحتياجات الاتصال.

٤٣- وفي أمريكا اللاتينية والكاريبي، سيزيد حجم البرنامج المتوقع من ٣٦,٦ مليون دولار في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ إلى ٣٤,٥ مليون دولار في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وتمثل تكلفة هيكل المكاتب الميدانية ١٣,٧ في المائة من النفقات البرنامجية التقديرية، أي بانخفاض من نسبة ١٦,٦ في المائة المبلّغ عنها في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وفيما يتعلق بالبنية التحتية، يتوقع حدوث انخفاض في الحجم قدره ١,١ مليون دولار. وهناك انخفاض في التكاليف يتعلق بالوظائف يبلغ ٢٠٠ ١٣٣ دولار. وقد أُبلغ عن انخفاض آخر يتعلق بالتضخم (٦٠٠ ١٠ دولار) وبسعر الصرف (٩٠٠ ٣٧ دولار). وقد رصدت اعتمادات لشراء سيارات جديدة للمكتبين الكائنين في بربادوس وكولومبيا. واضافة إلى ذلك، رصدت اعتمادات لإبدال نظامي المقسم الهاتفي (PABX) في بربادوس وكولومبيا، اللذين لم يعدا يفيان باحتياجات الاتصال. وأبلغ عن زيادة في الحجم بالنسبة للمكتب الكائن في البرازيل، الذي سينتقل من مكان توفره الحكومة إلى دار الأمم المتحدة في برازيليا. ومن ناحية أخرى أبلغ عن انخفاض بالنسبة للمكتب الكائن في المكسيك، الذي سينتقل من مكان مستأجر إلى مكان توفره الحكومة.

٤٤- يبين الجدل ٩ العلاقة داخل المناطق بين النفقات البرنامجية ونفقات الدعم في الميدان.

الجدول ٩

صندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات: العلاقة بالميزانية البرنامجية، ٢٠٠٤-٢٠٠٥ و٢٠٠٦-٢٠٠٧

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	٢٠٠٤-٢٠٠٥			٢٠٠٦-٢٠٠٧		
المنطقة	البرنامج	الميدان	النسبة المئوية	البرنامج	الميدان	النسبة المئوية
أفريقيا والشرق الأوسط	١٢ ٨٩٧,٥	٤ ٩٩١,٥	□□□	١٩ ٣٦٣,٤	٤ ٣٨٢,٧	□□□
أوروبا الوسطى والشرقية، وآسيا الغربية والوسطى	٣٥ ٥١٦,٥	٤ ٦٢٧,٢	□□□	٤١ ٤٤٦,٥	٣ ٩٥٠,٦	□□
جنوب آسيا، وآسيا الشرقية والمحيط الهادئ	٢١ ٠٢٥,١	٥ ١١٩,٥	□□□	١٩ ٩٢٦,٩	٤ ٢٦٠,٥	□□□
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٣٦ ٥٨٦,٦	٦ ٠٦١,١	□□□	٣٤ ٥٤٠,٦	٤ ٧٤٩,١	□□□
المجموع	**١٠٦ ٠٢٥,٧**	**٢٠ ٧٩٩,٣**	□□□	**١١٥ ٢٧٧,٤**	**١٧ ٣٤٢,٩**	□□□

٤٥- يبقى جزء كبير من احتياجات المقر في الميزانية على المستوى السابق، ويرد أدناه شرح للاختلافات.

٤٦- من المقرر، وفقا لسياسة التناوب في المكتب، أن تجري حركة تناوب ثلاث موظفين في المقر خلال فترة السنتين القادمة، ورصد اعتماد قدره ١٠٠ ٠٠٠ دولار لذلك الغرض.

٤٧- أدرجت موارد ضمن البنية التحتية (٢٦٧ ٠٠٠ دولار) للحفاظ على مهارات الموظفين وتحسينها، خصوصا في مجالات المكافحة الدولية للمخدرات، ومنع الجريمة وإدارة البرامج، اضافة إلى تنفيذ نظام إدارة المعلومات البرنامجية والمالية (بروفي) في المكاتب الميدانية.

٤٨- وأخيرا، رصد اعتماد قدره ٢١٢ ٢٠٠ دولار، بما في ذلك تكاليف الموظفين، لاستمرار مكتب الاتصال في بروكسل، كما وضّح أعلاه.

٤٩- ويرد في الجزء الثاني أعلاه تقرير كامل عن أنشطة المكتب الجارية بصدد العلاقة باليوندیب. ورصد اعتماد قدره ٣٦٠ ٧٠٠ دولار تحت بند البنية التحتية لسداد تكاليف خدمات تتعلق بالأنشطة. وفيما يتعلق بسداد تكاليف الخدمات المتعلقة بأنشطة المشاريع تتضمن ميزانية كل مشروع اعتمادا لذلك الغرض.

٥٠- وتظل دائرة تكنولوجيا المعلومات التابعة لشعبة الإدارة توفر خدمات فنية في مجال تكنولوجيا المعلومات لجميع أصحاب المعلومات في المكتب. ويتضمن ذلك إدارة المعلومات

الاستراتيجية وتصميم النظم وتطويرها وصيانتها وتشغيل جميع مستودعات المعلومات الفنية الخاصة بالمكتب، فيضمن بذلك توافر المعلومات بأمان وعلى النحو الأمثل للموظفين والدول الأعضاء وكذلك للمجتمع الدولي عامة.

٥١- واضافة إلى موظفي إدارة المعلومات والموارد المالية المكرسة لإدارة المعلومات الفنية، يتقاضى من الصندوق رسم دعم عن كل وحدة عمل حاسوبية مقابل نظم التشغيل الآلي العادية للمكاتب وخدمات البنية التحتية. والرسم محدد بمبلغ ١ ١٠٠ دولار لكل وحدة عمل في السنة، ويبلغ المجموع ٤٢٠ ٠٠٠ دولار لفترة السنتين. واضافة إلى ذلك، سوف يجري إبدال ما مجموعه ١٤٠ من الحواسيب الشخصية وبعض آلات الطباعة الموصولة بالشبكة في اطار استراتيجية للإبدال مدتها ثلاث سنوات رصد لها مبلغ ١٩٥ ٠٠٠ دولار.

٥٢- وقد رصدت اعتمادات لاحتياجات نظام "بروفي"، كما هو مبيّن في الجدول ١٠. ويوفر الملحق التاسع تفاصيل بشأن الانجازات في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ اضافة إلى خطة العمل للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

الجدول ١٠

صندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات: احتياجات نظام إدارة المعلومات البرنامجية والمالية "بروفي"، ٢٠٠٤-٢٠٠٥ و٢٠٠٦-٢٠٠٧

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	٢٠٠٤-٢٠٠٥	٢٠٠٦-٢٠٠٧
الموظفون	٥٥٢,٥	٥٨٥,٧
الخبراء الاستشاريون	٦٩,٧	-
التدريب وخلاف ذلك من تكاليف الموظفين التقنيين	١٠٤,٠	٣١٣,٠
السفر على الصعيد الاقليمي إلى المكاتب الميدانية	١٠٥,٥	٨٦,٠
رسوم الترخيص/الخدمات التعاقدية	٨١,٠	١٦٠,٠
المعدات	١٠٥,٠	١٣١,٠
المجموع	**١ ٠١٧,٧**	**١ ٢٧٥,٧**

٥٣- وتوفر عناصر من الميزانية العادية خدمات لصندوق اليوندسيب، وترصد اعتمادات لذلك الغرض تحت بند البنية التحتية. وتلك الخدمات تتضمن خدمات شؤون الموظفين (توظيف موظفي المقر والموظفين الدوليين الميدانيين وادارتهم)؛ والخدمات المالية (الميزانيات والمرتبات والمحاسبة العامة والخزانة والموافقة على النفقات)؛ والخدمات العامة (أماكن

المكاتب وإدارة المباني والاتصالات، وخدمات البريد والسعاة، واصدار الوثائق الرسمية، وتقديم المساعدة للسفر والنقل، ودعم خدمات الحاسوب على الشبكة المحلية والوصول إلى البريد الالكتروني والانترنت).

٥٤- وتبلغ تكلفة تلك الخدمات ٣٠٠ ٦٩٣ ١ دولار للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، ويمثل ذلك زيادة قدرها ٢٠٠ ٢٧٠ دولار أو ١٩ في المائة مقارنة بالفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وحُسب ذلك المبلغ بتطبيق التكلفة الهامشية المستحقة لشعبة الإدارة لمواجهة طلبات حجم عمل صندوق اليوندسيب، وأدرج ذلك في الميزانية العادية المقترحة لمكتب الأمم المتحدة في فيينا، حسب طلب اللجنة الاستشارية للشؤون الادارية والميزانية. ويبين الجدول ١١ توزيع المبلغ.

الجدول ١١

صندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات: الاعتمادات المرصودة للخدمات في مقر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ٢٠٠٦-٢٠٠٧

(بدولارات الولايات المتحدة)

البند	٢٠٠٤-٢٠٠٥	التغيرات		٢٠٠٦-٢٠٠٧
		المبلغ	النسبة المئوية	
دائرة إدارة الموارد المالية	٧٠٠ ٥١٤	٦٧,٥	□□□□	٢٠٠ ٥٨٢
دائرة إدارة الموارد البشرية	٢٠٠ ٢٦٨	(١٣,٦)	(□□□)	٦٠٠ ٢٥٤
قسم الدعم العام	٩٠٠ ٤٥٧	١٥٦,٢	□□□□	١٠٠ ٦١٤
الاتصالات وخدمات تكنولوجيا المعلومات	٣٠٠ ١٨٢	٦٠,١	□□□□	٤٠٠ ٢٤٢
المجموع	**١٠٠ ٤٢٣ ١**	**٢٧٠,٢**	□□□□	**٣٠٠ ٦٩٣ ١**

٥٥- ورُصد اعتماد قدره ٠٠٠ ٦٠٠ دولار لخدمات مراجعة الحسابات والتحقيق والرقابة التي يوفرها مكتب خدمات الرقابة الداخلية، اضافة إلى سداد التكاليف التي يتكبدها مجلس مراجعي الحسابات لمراجعة حسابات صندوق اليوندسيب.

٥٦- ويبين الجدول ١٢ اختلافات تقدير التكلفة.

الجدول ١٢

صندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات: تغيرات التكلفة، ٢٠٠٦-٢٠٠٧

(بدولارات الولايات المتحدة)

البند	تكاليف المرتبات	التضخم	سعر الصرف	المجموع
المكاتب الميدانية	١٣٣,٥	(٨٣,٠)	(٩٠,٧)	(٤٠,٢)
المقر الرئيسي	٣١٧,٠	٢٣٣,٢	٨٩,٤	٦٣٩,٦
المجموع	**٤٥٠,٥**	**١٥٠,٢**	**(١,٣)**	**٥٩٩,٤**

الحواشي

(أ) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والخمسون، الملحق رقم ٥١ (A/59/5/Add.9).

المرفق الخامس

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة: الاحتياجات من الموظفين، ٢٠٠٤-٢٠٠٥

البند	وكيل الأمين العام	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢/١	المجموع	موظف برنامج وطني	رتبة موظف محلي	خ ع/ الرتبة الرئيسية	خ ع/ الرتبة العادية	المجموع
ألف- الدعم البرنامجي													
١- المستوى الميداني													
أفريقيا والشرق الأوسط													
المكتب الاقليمي لشمال أفريقيا والشرق الأوسط في مصر													
البنية التحتية[أ]	-	-	١	-	١	-	-	٢	١	٣	-	-	٦
المجموع	**-**	**-**	**١**	**-**	**١**	**-**	**-**	**٢**	**١**	**٣**	**-**	**-**	**٦**
المكتب الاقليمي لأفريقيا الشرقية في كينيا													
البنية التحتية[أ]	-	-	-	١	-	١	-	٢	١	٣	-	-	٦
المجموع	**-**	**-**	**-**	**١**	**-**	**١**	**-**	**٢**	**١**	**٣**	**-**	**-**	**٦**
المكتب القطري في نيجيريا													
البنية التحتية[أ]	-	-	-	-	١	١	-	٢	١	٣	-	-	٦
المجموع	**-**	**-**	**-**	**-**	**١**	**١**	**-**	**٢**	**١**	**٣**	**-**	**-**	**٦**
المكتب الاقليمي لأفريقيا الغربية في السنغال													
البنية التحتية[أ]	-	-	-	١	-	١	-	٢	١	٣	-	-	٦
المجموع	**-**	**-**	**-**	**١**	**-**	**١**	**-**	**٢**	**١**	**٣**	**-**	**-**	**٦**
المكتب الاقليمي للجنوب الأفريقي في جنوب أفريقيا													
البنية التحتية[أ]	-	-	١	-	١	-	-	٢	١	٤	-	-	٧
البنية التحتية[ب]	-	-	-	-	١	-	-	١	-	-	-	-	١
المجموع	**-**	**-**	**١**	**-**	**٢**	**-**	**-**	**٣**	**١**	**٤**	**-**	**-**	**٨**
أوروبا الشرقية والوسطى وآسيا الغربية والوسطى													
المكتب القطري في أفغانستان													
البنية التحتية[أ]	-	-	١	-	١	-	-	٢	٢	٣	-	-	٧
الميزانية الأساسية[أ]	-	-	-	-	١	-	-	١	-	-	-	-	١
المجموع	**-**	**-**	**١**	**-**	**٢**	**-**	**-**	**٣**	**٢**	**٣**	**-**	**-**	**٨**
المكتب القطري في ايران (جمهورية-الاسلامية)													
البنية التحتية[أ]	-	-	-	-	١	-	-	١	٢	٢	-	-	٥
المجموع	**-**	**-**	**-**	**-**	**١**	**-**	**-**	**١**	**٢**	**٢**	**-**	**-**	**٥**
المكتب القطري في باكستان													
البنية التحتية[أ]	-	-	١	-	-	-	-	١	١	٣	-	-	٥
المجموع	**-**	**-**	**١**	**-**	**-**	**-**	**-**	**١**	**١**	**٣**	**-**	**-**	**٥**

البند	وكيل الأمين العام	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢/١	المجموع	موظف برنامج وطني	رتبة موظف محلي	خ ع/ الرتبة الرئيسية	خ ع/ الرتبة العادية	المجموع
المكتب الاقليمي لروسيا وبيلاروس في الاتحاد الروسي													
البنية التحتية[أ]	-	-	-	١	-	-	-	١	٣	٣	-	-	٧
المجموع	**-**	**-**	**-**	**١**	**-**	**-**	**-**	**١**	**٣**	**٣**	**-**	**-**	**٧**
المكتب الاقليمي لآسيا الوسطى في أوزبكستان													
البنية التحتية[أ]	-	-	١	-	١	-	-	٢	١	٥	-	-	٨
المجموع	**-**	**-**	**١**	**-**	**١**	**-**	**-**	**٢**	**١**	**٥**	**-**	**-**	**٨**
جنوب آسيا وشرق آسيا والمحيط الهادئ													
المكتب الاقليمي لجنوب آسيا في الهند													
البنية التحتية[أ]	-	-	-	١	-	-	-	١	١	٤	-	-	٦
المجموع	**-**	**-**	**-**	**١**	**-**	**-**	**-**	**١**	**١**	**٤**	**-**	**-**	**٦**
المكتب القطري في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية													
البنية التحتية[أ]	-	-	-	١	١	-	-	٢	١	٣	-	-	٦
المجموع	**-**	**-**	**-**	**١**	**١**	**-**	**-**	**٢**	**١**	**٣**	**-**	**-**	**٦**
المكتب القطري في ميانمار													
البنية التحتية[أ]	-	-	-	١	-	-	-	١	١	٤	-	-	٦
الميزانية الأساسية[أ]	-	-	-	-	١	-	-	١	-	-	-	-	١
المجموع	**-**	**-**	**-**	**١**	**١**	**-**	**-**	**٢**	**١**	**٤**	**-**	**-**	**٧**
المركز الاقليمي لشرق آسيا والمحيط الهادئ في تايلند													
البنية التحتية[أ]	-	-	١	١	-	١	-	٣	٢	٤	-	-	٩
المجموع	**-**	**-**	**١**	**١**	**-**	**١**	**-**	**٣**	**٢**	**٤**	**-**	**-**	**٩**
المكتب القطري في فييت نام													
البنية التحتية[أ]	-	-	-	١	١	-	-	٢	١	٣	-	-	٦
المجموع	**-**	**-**	**-**	**١**	**١**	**-**	**-**	**٢**	**١**	**٣**	**-**	**-**	**٦**
أمريكا اللاتينية والكاريبي													
المكتب الاقليمي للكاريبي في بربادوس													
البنية التحتية[أ]	-	-	-	-	١	١	-	٢	١	٣	-	-	٦
المجموع	**-**	**-**	**-**	**-**	**١**	**١**	**-**	**٢**	**١**	**٣**	**-**	**-**	**٦**
المكتب القطري في بوليفيا													
البنية التحتية[أ]	-	-	-	١	-	-	-	١	٢	٣	-	-	٦
المجموع	**-**	**-**	**-**	**١**	**-**	**-**	**-**	**١**	**٢**	**٣**	**-**	**-**	**٦**
المكتب الاقليمي للبرازيل والمخروط الجنوبي في البرازيل													
البنية التحتية[أ]	-	-	١	-	-	-	-	١	٢	٤	-	-	٧
المجموع	**-**	**-**	**١**	**-**	**-**	**-**	**-**	**١**	**٢**	**٤**	**-**	**-**	**٧**

البند	وكيل الأمين العام	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-١/٢	المجموع	موظف برنامج وطني	رتبة موظف محلي	خ ع/ الرتبة الرئيسية	خ ع/ الرتبة العادية	المجموع
المكتب القطري في كولومبيا													
البنية التحتية[أ]	-	-	١	-	-	١	-	٢	١	٤	-	-	٧
المجموع	**-**	**-**	**١**	**-**	**-**	**١**	**-**	**٢**	**١**	**٤**	**-**	**-**	**٧**
المكتب الاقليمي للمكسيك وأمريكا الوسطى في المكسيك													
البنية التحتية[أ]	-	-	-	١	-	-	-	١	١	٣	-	-	٥
المجموع	**-**	**-**	**-**	**١**	**-**	**-**	**-**	**١**	**١**	**٣**	**-**	**-**	**٥**
المكتب القطري في بيرو													
البنية التحتية[أ]	-	-	١	-	-	-	-	١	١	٣	-	-	٥
الميزانية الأساسية[أ]	-	-	-	-	١	-	-	١	-	-	-	-	١
المجموع	**-**	**-**	**١**	**-**	**١**	**-**	**-**	**٢**	**١**	**٣**	**-**	**-**	**٦**
المجموع، الدعم البرنامجي، المستوى الميداني													
البنية التحتية[أ]	-	-	٩	١٠	٩	٦	-	٣٤	٢٨	٧٠	-	-	١٣٢
الميزانية الأساسية[أ]	-	-	-	-	٣	-	-	٣	-	-	-	-	**٣**
البنية التحتية[ب]	-	-	-	-	١	-	-	١	-	-	-	-	١
المجموع	**-**	**-**	**٩**	**١٠**	**١٣**	**٦**	**-**	**٣٨**	**٢٨**	**٧٠**	**-**	**-**	**١٣٦**
٢- المقر الرئيسي													
شعبة العمليات													
البنية التحتية[أ]	-	١	-	-	-	-	-	١	-	-	١	-	٢
الميزانية العادية	-	-	-	-	١	-	-	١	-	-	-	١	٢
المجموع	**-**	**١**	**-**	**-**	**١**	**-**	**-**	**٢**	**-**	**-**	**١**	**١**	**٤**
فرع الأمن البشري													
البنية التحتية[أ]	-	-	-	-	١	١	-	٢	-	-	-	٢	٤
الميزانية الأساسية[أ]	-	-	-	١	٥	٤	٣	١٣	-	-	-	٧	٢٠
البنية التحتية[ب]	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٢	٢
الميزانية الأساسية[ب]	-	-	-	١	٣	١	-	٥	-	-	-	١	٦
الميزانية العادية	-	-	١	٢	٩	٣	١	١٦	-	-	-	٤	٢٠
المجموع	**-**	**-**	**١**	**٤**	**١٨**	**٩**	**٤**	**٣٦**	**-**	**-**	**-**	**١٦**	**٥٢**
فرع الشراكة في التنمية													
البنية التحتية[أ]	-	-	١	٤	٣	٦	٢	١٦	-	-	-	١١	٢٧
المجموع	**-**	**-**	**١**	**٤**	**٣**	**٦**	**٢**	**١٦**	**-**	**-**	**-**	**١١**	**٢٧**
شعبة تحليل السياسات والشؤون العامة													
البنية التحتية[أ]	-	-	-	-	١	١	-	٢	-	-	-	٢	٤
الميزانية العادية	-	١	-	-	-	-	-	١	-	-	-	-	١
المجموع	**-**	**١**	**-**	**-**	**١**	**١**	**-**	**٣**	**-**	**-**	**-**	**٢**	**٥**
فرع البحوث وتحليل السياسات													
البنية التحتية[أ]	-	-	١	١	٢	٢	-	٦	-	-	-	٥	١١
الميزانية الأساسية[أ]	-	-	-	-	١	٣	١	٥	-	-	-	١٠	١٥
البنية التحتية[ب]	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١	١

البند	وكيل الأمين العام	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢/١	المجموع	موظف برنامج وطني	رتبة موظف محلي	خ ع/ الرتبة الرئيسية	خ ع/ الرتبة العادية	المجموع
الميزانية العادية	-	-	-	٣	٣	٤	١	١١	-	-	١	٣	١٥
المجموع	**-**	**-**	**١**	**٤**	**٦**	**٩**	**٢**	**٢٢**	**-**	**-**	**١**	**١٩**	**٤٢**
المجموع، الدعم البرنامجي، المقر الرئيسي													
البنية التحتية[أ]	-	١	٢	٥	٧	١٠	٢	٢٧	-	-	١	٢٠	٤٨
الميزانية الأساسية[أ]	-	-	-	١	٦	٧	٤	١٨	-	-	-	١٧	٣٥
البنية التحتية[ب]	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٣	٣
الميزانية الأساسية[ب]	-	-	-	١	٣	١	-	٥	-	-	-	١	٦
الميزانية العادية	-	١	١	٥	١٣	٧	٢	٢٩	-	-	١	٨	٣٨
المجموع	**-**	**٢**	**٣**	**١٢**	**٢٩**	**٢٥**	**٨**	**٧٩**	**-**	**-**	**٢**	**٤٩**	**١٣٠**
المجموع، الدعم البرنامجي													
البنية التحتية[أ]	-	١	١١	١٥	١٦	١٦	٢	٦١	٢٨	٧٠	١	٢٠	١٨٠
الميزانية الأساسية[أ]	-	-	-	١	٩	٧	٤	٢١	-	-	-	١٧	٣٨
البنية التحتية[ب]	-	-	-	-	١	-	-	١	-	-	-	٣	٤
الميزانية الأساسية[ب]	-	-	-	١	٣	١	-	٥	-	-	-	١	٦
الميزانية العادية	-	١	١	٥	١٣	٧	٢	٢٩	-	-	١	٨	٣٨
المجموع	**-**	**٢**	**١٢**	**٢٢**	**٤٢**	**٣١**	**٨**	**١١٧**	**٢٨**	**٧٠**	**٢**	**٤٩**	**٢٦٦**
باء- الإدارة والشؤون الادارية													
مكتب المدير التنفيذي													
البنية التحتية[أ]	-	-	-	٢	١	-	-	٣	-	-	-	١	٤
الميزانية العادية	١	-	-	١	١	١	-	٤	-	-	١	٤	٩
المجموع	**١**	**-**	**-**	**٣**	**٢**	**١**	**-**	**٧**	**-**	**-**	**١**	**٥**	**١٣**
شعبة تحليل السياسات والشؤون العامة													
فرع الشؤون العامة والعلاقات بين الوكالات													
البنية التحتية[أ]	-	-	-	-	٢	٢	١	٥	-	-	-	٦	١١
البنية التحتية[ب]	-	-	-	-	-	١	-	١	-	-	-	-	١
الميزانية العادية	-	-	-	٢	-	١	١	٤	-	-	-	١	٥
المجموع	**-**	**-**	**-**	**٢**	**٢**	**٤**	**٢**	**١٠**	**-**	**-**	**-**	**٧**	**١٧**
مكتب نيويورك للاتصال													
البنية التحتية[أ]	-	-	-	-	-	١	-	١	-	-	-	١	٢
الميزانية العادية	-	-	-	١	-	-	-	١	-	-	-	١	٢
المجموع	**-**	**-**	**-**	**١**	**-**	**١**	**-**	**٢**	**-**	**-**	**-**	**٢**	**٤**
شعبة شؤون المعاهدات													
الميزانية العادية	-	١	-	-	-	-	-	١	-	-	١	١	٣
المجموع	**-**	**١**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**١**	**-**	**-**	**١**	**١**	**٣**
فرع شؤون المعاهدات والشؤون القانونية													
البنية التحتية[أ]	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١	١
الميزانية الأساسية[أ]	-	-	-	٢	-	-	-	٢	-	-	-	٢	٤
البنية التحتية[ب]	-	-	-	-	-	١	-	١	-	-	-	١	٢

البند	وكيل الأمين العام	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢/١	المجموع	موظف برنامج وطني	رتبة موظف محلي	خ ع/ الرتبة الرئيسية	خ ع/ الرتبة العادية	المجموع
الميزانية الأساسية[ب]	-	-	١	-	-	-	-	١	-	-	-	-	١
الميزانية العادية	-	-	١	٣	٦	٣	٤	١٧	-	-	١	٨	٢٦
المجموع	**-**	**-**	**٢**	**٥**	**٦**	**٤**	**٤**	**٢١**	**-**	**-**	**١**	**١٢**	**٣٤**
أمانة الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات													
الميزانية الأساسية[أ]	-	-	-	-	١	-	-	١	-	-	-	٣	٤
الميزانية العادية	-	-	١	٢	٣	٨	٣	١٧	-	-	-	٩	٢٦
المجموع	**-**	**-**	**١**	**٢**	**٤**	**٨**	**٣**	**١٨**	**-**	**-**	**-**	**١٢**	**٣٠**
فرع منع الارهاب													
البنية التحتية[ب]	-	-	-	١	-	-	-	١	-	-	-	-	١
الميزانية العادية	-	-	١	١	٢	١	-	٥	-	-	-	٢	٧
المجموع	**-**	**-**	**١**	**٢**	**٢**	**١**	**-**	**٦**	**-**	**-**	**-**	**٢**	**٨**
شعبة الإدارة													
الميزانية العادية	-	١	-	-	-	-	-	١	-	-	-	١	٢
المجموع	**-**	**١**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**١**	**-**	**-**	**-**	**١**	**٢**
دائرة إدارة الموارد المالية													
البنية التحتية[أ]	-	-	١	-	١	١	-	٣	-	-	٢	٧	١٢
الميزانية العادية	-	-	-	١	٢	١	١	٥	-	-	١	١١	١٧
المجموع	**-**	**-**	**١**	**١**	**٣**	**٢**	**١**	**٨**	**-**	**-**	**٣**	**١٨**	**٢٩**
دائرة إدارة الموارد البشرية													
البنية التحتية[أ]	-	-	-	-	١	-	-	١	-	-	-	٢	٣
الميزانية العادية	-	-	١	١	١	٢	-	٥	-	-	٣	١١	١٩
المجموع	**-**	**-**	**١**	**١**	**٢**	**٢**	**-**	**٦**	**-**	**-**	**٣**	**١٣**	**٢٢**
دائرة تكنولوجيا المعلومات													
البنية التحتية[أ]	-	-	١	-	١	-	-	٢	-	-	-	٢	٤
الميزانية الأساسية[أ]	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١	٥	٦
الميزانية العادية	-	-	-	-	٢	٣	١	٦	-	-	١	١٣	٢٠
المجموع	**-**	**-**	**١**	**-**	**٣**	**٣**	**١**	**٨**	**-**	**-**	**٢**	**٢٠**	**٣٠**
نظام إدارة المعلومات البرنامجية والمالية (بروفي)													
البنية التحتية[أ]	-	-	-	-	-	١	-	١	-	-	١	٢	٤
المجموع	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**١**	**-**	**١**	**-**	**-**	**١**	**٢**	**٤**
المجموع، الإدارة والشؤون الادارية													
البنية التحتية[أ]	-	-	٢	٢	٦	٥	١	١٦	-	-	٣	٢٢	٤١
الميزانية الأساسية[أ]	-	-	-	٢	١	-	-	٣	-	-	١	١٠	١٤
البنية التحتية[ب]	-	-	-	١	-	٢	-	٣	-	-	-	١	٤
الميزانية الأساسية[ب]	-	-	١	-	-	-	-	١	-	-	-	-	١
الميزانية العادية	١	٢	٤	١٢	١٧	٢٠	١٠	٦٦	-	-	٨	٦٢	١٣٦
المجموع	**١**	**٢**	**٧**	**١٧**	**٢٤**	**٢٧**	**١١**	**٨٩**	**-**	**-**	**١٢**	**٩٥**	**١٩٦**

البند	وكيل الأمين العام	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢/١	المجموع	موظف برنامج وطني	رتبة موظف محلي	خ ع/ الرتبة الرئيسية	خ ع/ الرتبة العادية	المجموع
المجموع، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة													
البنية التحتية[أ]	-	١	١٣	١٧	٢٢	٢١	٣	٧٧	٢٨	٧٠	٤	٤٢	٢٢١
الميزانية الأساسية[أ]	-	-	-	٣	١٠	٧	٤	٢٤	-	-	١	٢٧	٥٢
البنية التحتية[ب]	-	-	-	١	١	٢	-	٤	-	-	-	٤	٨
الميزانية الأساسية[ب]	-	-	١	١	٣	١	-	٦	-	-	-	١	٧
الميزانية العادية	١	٣	٥	١٧	٣٠	٢٧	١٢	٩٥	-	-	٩	٧٠	١٧٤
المجموع	**١**	**٤**	**١٩**	**٣٩**	**٦٦**	**٥٨**	**١٩**	**٢٠٦**	**٢٨**	**٧٠**	**١٤**	**١٤٤**	**٤٦٢**

(أ) صندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات.

(ب) صندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية.

المرفق السادس

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة: التغيرات في جداول الوظائف، ٢٠٠٤-٢٠٠٥

البند	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	المجموع	موظف برنامج وطني	رتبة موظف محلي	خ ع/ الرتبة الرئيسية	خ ع/ الرتبة العادية	المجموع
الدعم البرنامجي												
ألف- المكاتب الميدانية												
المكتب الاقليمي لشمال أفريقيا والشرق الأوسط في مصر												
البنية التحتية[أ]	-	-	-	-	-	-	-	-	١	-	-	١
المكتب الاقليمي لأفريقيا الشرقية في كينيا												
البنية التحتية[أ]	-	-	١	(١)	-	-	-	-	-	-	-	-
المكتب الاقليمي لأفريقيا الغربية في السنغال												
البنية التحتية[أ]	-	-	-	-	-	-	-	-	١	-	-	١
المكتب الاقليمي للجنوب الأفريقي في جنوب أفريقيا												
البنية التحتية[أ]	-	-	-	-	-	-	-	-	١	-	-	١
المكتب القطري في باكستان												
البنية التحتية[أ]	-	١	(١)	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المكتب الاقليمي لروسيا وبيلاروس في الاتحاد الروسي												
البنية التحتية[أ]	-	-	-	-	-	(١)	(١)	٢	-	-	-	١
المكتب الاقليمي لآسيا الوسطى في أوزبكستان												
البنية التحتية[أ]	-	-	-	-	-	-	-	-	٢	-	-	٢
المكتب الاقليمي لجنوب آسيا في الهند												
البنية التحتية[أ]	-	-	١	(١)	-	-	-	-	-	-	-	-
المكتب القطري في ميانمار												
البنية التحتية[أ]	-	-	-	-	-	-	-	-	١	-	-	١
المكتب الاقليمي للكاريبي في بربادوس												
البنية التحتية[أ]	-	-	-	-	١	-	١	-	١	-	-	٢
المكتب القطري في كولومبيا												
الميزانية الأساسية[أ]	-	-	-	(١)	-	-	(١)	-	-	-	-	(١)
المكتب الاقليمي للمكسيك وأمريكا الوسطى في المكسيك												
البنية التحتية[أ]	-	-	-	-	(١)	-	(١)	-	١	-	-	-
المكتب القطري في بيرو												
الميزانية الأساسية[أ]	-	-	-	١	-	-	١	-	-	-	-	١
المجموع، دعم المكاتب الميدانية												
البنية التحتية[أ]	-	١	١	(٢)	-	(١)	(١)	٢	٨	-	-	٩
الميزانية الأساسية[أ]	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	**-**	**١**	**١**	**(٢)**	**-**	**(١)**	**(١)**	**٢**	**٨**	**-**	**-**	**٩**

البند	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	المجموع	موظف برنامج وطني	رتبة موظف محلي	خ ع/ الرتبة الرئيسية	خ ع/ الرتبة العادية	المجموع
باء- المقر الرئيسي												
شعبة العمليات												
البنية التحتية[أ]	-	-	-	(١)	-	-	(١)	-	-	-	-	(١)
الميزانية العادية	-	-	-	١	-	-	١	-	-	-	-	١
المجموع الفرعي	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**
فرع الأمن البشري												
البنية التحتية[أ]	-	-	(١)	١	-	-	-	-	-	-	-	-
البنية التحتية[ب]	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٢	٢
الميزانية الأساسية[ب]	-	-	-	٢	-	-	٢	-	-	-	١	٣
الميزانية العادية	-	-	١	(١)	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي	**-**	**-**	**-**	**٢**	**-**	**-**	**٢**	**-**	**-**	**-**	**٣**	**٥**
شعبة تحليل السياسات والشؤون العامة												
البنية التحتية[أ]	-	-	-	-	١	-	١	-	-	-	-	١
فرع البحوث وتحليل السياسات												
البنية التحتية[أ]	-	-	١	١	-	-	٢	-	-	-	١	٣
الميزانية الأساسية[أ]	-	-	(١)	-	١	١	١	-	-	-	-	١
البنية التحتية[ب]	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١	١
الميزانية العادية	-	-	-	-	(١)	-	(١)	-	-	١	(١)	(١)
المجموع الفرعي	**-**	**-**	**-**	**١**	**-**	**١**	**٢**	**-**	**-**	**١**	**١**	**٤**
المجموع، دعم المقر الرئيسي												
البنية التحتية[أ]	-	-	-	١	١	-	٢	-	-	-	١	٣
الميزانية الأساسية[أ]	-	-	(١)	-	١	١	١	-	-	-	-	١
البنية التحتية[ب]	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٣	٣
الميزانية الأساسية[ب]	-	-	-	٢	-	-	٢	-	-	-	١	٣
الميزانية العادية	-	-	١	-	(١)	-	-	-	-	١	(١)	-
المجموع	**-**	**-**	**-**	**٣**	**١**	**١**	**٥**	**-**	**-**	**١**	**٤**	**١٠**
المجموع، الدعم												
البنية التحتية[أ]	-	١	١	(١)	١	(١)	١	٢	٨	-	١	١٢
الميزانية الأساسية[أ]	-	-	(١)	-	١	١	١	-	-	-	-	١
البنية التحتية[ب]	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٣	٣
الميزانية الأساسية[ب]	-	-	-	٢	-	-	٢	-	-	-	١	٣
الميزانية العادية	-	-	١	-	(١)	-	-	-	-	١	(١)	-
المجموع	**-**	**١**	**١**	**١**	**١**	**-**	**٤**	**٢**	**٨**	**١**	**٤**	**١٩**
الإدارة والشؤون الادارية												
مكتب المدير التنفيذي												
البنية التحتية[أ]	-	(١)	٢	-	-	-	١	-	-	-	-	١
الميزانية العادية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١	(١)	-
المجموع الفرعي	**-**	**(١)**	**٢**	**-**	**-**	**-**	**١**	**-**	**-**	**١**	**(١)**	**١**
فرع الشؤون العامة والعلاقات بين الوكالات												
البنية التحتية[أ]	-	(١)	-	-	١	١	١	-	-	-	٥	٦

البند	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	المجموع	موظف برنامج وطني	رتبة موظف محلي	خ ع/ الرتبة الرئيسية	خ ع/ الرتبة العادية	المجموع
الميزانية الأساسية[أ]	-	-	-	-	(٢)	-	(٢)	-	-	-	(٥)	(٧)
المجموع الفرعي	**-**	**(١)**	**-**	**-**	**(١)**	**١**	**(١)**	**-**	**-**	**-**	**-**	**(١)**
شعبة شؤون المعاهدات												
الميزانية العادية	-	-	-	(١)	-	-	(١)	-	-	١	(١)	(١)
فرع شؤون المعاهدات والشؤون القانونية												
البنية التحتية[ب]	-	-	-	-	١	-	١	-	-	-	١	٢
الميزانية العادية	-	-	-	-	(٢)	١	(١)	-	-	(١)	١	(١)
المجموع الفرعي	**-**	**-**	**-**	**-**	**(١)**	**١**	**-**	**-**	**-**	**(١)**	**٢**	**١**
أمانة الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات												
الميزانية العادية	-	-	-	(١)	-	-	(١)	-	-	-	(٣)	(٤)
دائرة إدارة الموارد المالية												
البنية التحتية[أ]	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١	١	٢
الميزانية العادية	-	-	-	-	-	(١)	(١)	-	-	(١)	٢	-
المجموع الفرعي	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**(١)**	**(١)**	**-**	**-**	**-**	**٣**	**٢**
دائرة إدارة الموارد البشرية												
البنية التحتية[أ]	-	-	(١)	١	-	-	-	-	-	-	-	-
دائرة تكنولوجيا المعلومات												
البنية التحتية[أ]	-	١	-	-	-	-	١	-	-	-	(١)	-
الميزانية العادية	-	-	(١)	-	(٢)	-	(٣)	-	-	-	(١)	(٤)
المجموع الفرعي	**-**	**١**	**(١)**	**-**	**(٢)**	**-**	**(٢)**	**-**	**-**	**-**	**(٢)**	**(٤)**
نظام إدارة المعلومات البرنامجية والمالية (بروفي)												
البنية التحتية[أ]	-	-	-	-	١	-	١	-	-	١	٢	٤
المجموع، الإدارة والشؤون الادارية												
البنية التحتية[أ]	-	(١)	١	١	٢	١	٤	-	-	٢	٧	١٣
الميزانية الأساسية[أ]	-	-	-	-	(٢)	-	(٢)	-	-	-	(٥)	(٧)
البنية التحتية[ب]	-	-	-	-	١	-	١	-	-	-	١	٢
الميزانية العادية	-	-	(١)	(٢)	(٤)	-	(٧)	-	-	-	(٣)	(١٠)
المجموع	**-**	**(١)**	**-**	**(١)**	**(٣)**	**١**	**(٤)**	**-**	**-**	**٢**	**-**	**(٢)**
المجموع، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة												
البنية التحتية[أ]	-	-	٢	-	٣	-	٥	٢	٨	٢	٨	٢٥
الميزانية الأساسية[أ]	-	-	(١)	-	(١)	١	(١)	-	-	-	(٥)	(٦)
البنية التحتية[ب]	-	-	-	-	١	-	١	-	-	-	٤	٥
الميزانية الأساسية[ب]	-	-	-	٢	-	-	٢	-	-	-	١	٣
الميزانية العادية	-	-	-	(٢)	(٥)	-	(٧)	-	-	١	(٤)	(١٠)
المجموع	**-**	**-**	**١**	**-**	**(٢)**	**١**	**-**	**٢**	**٨**	**٣**	**٤**	**١٧**

(أ) صندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات.

(ب) صندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية.

المرفق السابع

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة: الاحتياجات من الموظفين، ٢٠٠٦-٢٠٠٧[أ]

البند	وكيل الأمين العام	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢/١	المجموع	موظف برنامج وطني	رتبة موظف محلي	خ ع/ الرتبة الرئيسية	خ ع/ الرتبة العادية	المجموع
ألف- الدعم البرنامجي													
١- المستوى الميداني													
أفريقيا والشرق الأوسط													
المكتب الاقليمي لشمال أفريقيا والشرق الأوسط في مصر													
البنية التحتية[ب]	-	-	١	-	١	-	-	٢	١	٣	-	-	٦
المجموع	**-**	**-**	**١**	**-**	**١**	**-**	**-**	**٢**	**١**	**٣**	**-**	**-**	**٦**
المكتب الاقليمي لأفريقيا الشرقية في كينيا													
البنية التحتية[ب]	-	-	-	١	-	١	-	٢	١	٣	-	-	٦
المجموع	**-**	**-**	**-**	**١**	**-**	**١**	**-**	**٢**	**١**	**٣**	**-**	**-**	**٦**
المكتب القطري في نيجيريا													
البنية التحتية[ب]	-	-	-	١	-	١	-	٢	١	٣	-	-	٦
المجموع	**-**	**-**	**-**	**١**	**-**	**١**	**-**	**٢**	**١**	**٣**	**-**	**-**	**٦**
المكتب الاقليمي لأفريقيا الغربية في السنغال													
البنية التحتية[ب]	-	-	-	١	-	١	-	٢	١	٣	-	-	٦
المجموع	**-**	**-**	**-**	**١**	**-**	**١**	**-**	**٢**	**١**	**٣**	**-**	**-**	**٦**
المكتب الاقليمي للجنوب الأفريقي في جنوب أفريقيا													
البنية التحتية[ب]	-	-	١	-	١	-	-	٢	١	٤	-	-	٧
البنية التحتية[ج]	-	-	-	-	١	-	-	١	-	-	-	-	١
المجموع	**-**	**-**	**١**	**-**	**٢**	**-**	**-**	**٣**	**١**	**٤**	**-**	**-**	**٨**
أوروبا الشرقية والوسطى وآسيا الغربية والوسطى													
المكتب القطري في أفغانستان													
البنية التحتية[ب]	-	-	١	-	١	-	-	٢	٢	٣	-	-	٧
الميزانية الأساسية[ب]	-	-	-	-	١	-	-	١	-	-	-	-	١
المجموع	**-**	**-**	**١**	**-**	**٢**	**-**	**-**	**٣**	**٢**	**٣**	**-**	**-**	**٨**
المكتب القطري في ايران (جمهورية-الاسلامية)													
البنية التحتية[ب]	-	-	-	-	١	-	-	١	٢	٢	-	-	٥
المجموع	**-**	**-**	**-**	**-**	**١**	**-**	**-**	**١**	**٢**	**٢**	**-**	**-**	**٥**
المكتب القطري في باكستان													
البنية التحتية[ب]	-	-	١	-	-	-	-	١	١	٣	-	-	٥
المجموع	**-**	**-**	**١**	**-**	**-**	**-**	**-**	**١**	**١**	**٣**	**-**	**-**	**٥**
المكتب الاقليمي لروسيا وبيلاروس في الاتحاد الروسي													

البند	وكيل الأمين العام	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢/١	المجموع	موظف برنامج وطني	رتبة موظف محلي	خ ع/ الرتبة الرئيسية	خ ع/ الرتبة العادية	المجموع
البنية التحتية[ب]	-	-	-	١	-	-	-	١	٣	٣	-	-	٧
المجموع	**-**	**-**	**-**	**١**	**-**	**-**	**-**	**١**	**٣**	**٣**	**-**	**-**	**٧**
المكتب الاقليمي لآسيا الوسطى في أوزبكستان													
البنية التحتية[ب]	-	-	١	-	١	-	-	٢	١	٥	-	-	٨
المجموع	**-**	**-**	**١**	**-**	**١**	**-**	**-**	**٢**	**١**	**٥**	**-**	**-**	**٨**
جنوب آسيا وشرق آسيا والمحيط الهادئ													
المكتب الاقليمي لجنوب آسيا في الهند													
البنية التحتية[ب]	-	-	-	١	-	-	-	١	١	٤	-	-	٦
المجموع	**-**	**-**	**-**	**١**	**-**	**-**	**-**	**١**	**١**	**٤**	**-**	**-**	**٦**
المكتب القطري في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية													
البنية التحتية[ب]	-	-	-	١	١	-	-	٢	١	٣	-	-	٦
المجموع	**-**	**-**	**-**	**١**	**١**	**-**	**-**	**٢**	**١**	**٣**	**-**	**-**	**٦**
المكتب القطري في ميانمار													
البنية التحتية[ب]	-	-	-	١	-	١	-	٢	١	٤	-	-	٧
الميزانية الأساسية[ب]	-	-	-	-	١	-	-	١	-	-	-	-	١
المجموع	**-**	**-**	**-**	**١**	**١**	**١**	**-**	**٣**	**١**	**٤**	**-**	**-**	**٨**
المكتب الاقليمي لشرق آسيا والمحيط الهادئ في تايلند													
البنية التحتية[ب]	-	-	١	١	-	١	-	٣	٢	٤	-	-	٩
المجموع	**-**	**-**	**١**	**١**	**-**	**١**	**-**	**٣**	**٢**	**٤**	**-**	**-**	**٩**
المكتب القطري في فييت نام													
البنية التحتية[ب]	-	-	-	١	-	-	-	١	١	٣	-	-	٥
المجموع	**-**	**-**	**-**	**١**	**-**	**-**	**-**	**١**	**١**	**٣**	**-**	**-**	**٥**
أمريكا اللاتينية والكاريبي													
المكتب الاقليمي للكاريبي في بربادوس													
البنية التحتية[ب]	-	-	-	-	١	١	-	٢	١	٣	-	-	٦
المجموع	**-**	**-**	**-**	**-**	**١**	**١**	**-**	**٢**	**١**	**٣**	**-**	**-**	**٦**
المكتب القطري في بوليفيا													
البنية التحتية[ب]	-	-	-	١	-	-	-	١	٢	٣	-	-	٦
المجموع	**-**	**-**	**-**	**١**	**-**	**-**	**-**	**١**	**٢**	**٣**	**-**	**-**	**٦**
المكتب الاقليمي للبرازيل والمخروط الجنوبي في البرازيل													
البنية التحتية[ب]	-	-	١	-	-	-	-	١	٢	٤	-	-	٧
المجموع	**-**	**-**	**١**	**-**	**-**	**-**	**-**	**١**	**٢**	**٤**	**-**	**-**	**٧**
المكتب القطري في كولومبيا													
البنية التحتية[ب]	-	-	١	-	-	١	-	٢	١	٤	-	-	٧
المجموع	**-**	**-**	**١**	**-**	**-**	**١**	**-**	**٢**	**١**	**٤**	**-**	**-**	**٧**
المكتب الاقليمي للمكسيك وأمريكا الوسطى في المكسيك													

البند	وكيل الأمين العام	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢/١	المجموع	موظف برنامج وطني	رتبة موظف محلي	خ ع/ الرتبة الرئيسية	خ ع/ الرتبة العادية	المجموع
البنية التحتية[ب]	-	-	-	١	-	-	-	١	١	٣	-	-	٥
المجموع	**-**	**-**	**-**	**١**	**-**	**-**	**-**	**١**	**١**	**٣**	**-**	**-**	**٥**
المكتب القطري في بيرو													
البنية التحتية[ب]	-	-	١	-	-	-	-	١	١	٣	-	-	٥
الميزانية الأساسية[ب]	-	-	-	-	١	-	-	١	-	-	-	-	١
المجموع	**-**	**-**	**١**	**-**	**١**	**-**	**-**	**٢**	**١**	**٣**	**-**	**-**	**٦**
المجموع، الدعم البرنامجي، المستوى الميداني													
البنية التحتية[ب]	-	-	**٩**	**١١**	**٧**	٧	-	**٣٤**	**٢٨**	**٧٠**	-	-	**١٣٢**
الميزانية الأساسية[ب]	-	-	-	-	**٣**	-	-	**٣**	-	-	-	-	**٣**
البنية التحتية[ج]	-	-	-	-	**١**	-	-	**١**	-	-	-	-	**١**
المجموع	**-**	**-**	**٩**	**١١**	**١١**	٧	-	**٣٨**	**٢٨**	**٧٠**	**-**	**-**	**١٣٦**
٢- المقر الرئيسي													
شعبة العمليات													
البنية التحتية[ب]	-	١	-	-	-	-	-	١	-	-	١	-	٢
الميزانية العادية	-	-	-	-	١	-	-	١	-	-	-	١	٢
المجموع	**-**	**١**	**-**	**-**	**١**	**-**	**-**	**٢**	**-**	**-**	**١**	**١**	**٤**
فرع الأمن البشري													
البنية التحتية[ب]	-	-	-	-	١	١	-	٢	-	-	-	٢	٤
الميزانية الأساسية[ب]	-	-	-	١	٥	٤	٣	١٣	-	-	-	٧	٢٠
البنية التحتية[ج]	-	-	-	-	٢	-	-	٢	-	-	-	٢	٤
الميزانية الأساسية[ج]	-	-	-	١	١	١	-	٣	-	-	-	١	٤
الميزانية العادية	-	-	١	٢	١٠	٣	١	١٧	-	-	-	٤	٢١
المجموع	**-**	**-**	**١**	**٤**	**١٩**	**٩**	**٤**	**٣٧**	**-**	**-**	**-**	**١٦**	**٥٣**
فرع الشراكة في التنمية													
البنية التحتية[ب]	-	-	١	٤	٤	٥	٢	١٦	-	-	-	١١	٢٧
المجموع	**-**	**-**	**١**	**٤**	**٤**	**٥**	**٢**	**١٦**	**-**	**-**	**-**	**١١**	**٢٧**
شعبة تحليل السياسات والشؤون العامة													
البنية التحتية[ب]	-	-	-	-	١	١	-	٢	-	-	-	٢	٤
الميزانية العادية	-	١	-	-	-	-	-	١	-	-	-	-	١
المجموع	**-**	**١**	**-**	**-**	**١**	**١**	**-**	**٣**	**-**	**-**	**-**	**٢**	**٥**
فرع البحوث وتحليل السياسات													
البنية التحتية[ب]	-	-	١	١	٢	٢	-	٦	-	-	-	٥	١١
الميزانية الأساسية[ب]	-	-	-	-	١	٣	١	٥	-	-	-	١٠	١٥
البنية التحتية[ج]	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١	١
الميزانية العادية	-	-	-	٣	٤	٤	١	١٢	-	-	١	٣	١٦
المجموع	**-**	**-**	**١**	**٤**	**٧**	**٩**	**٢**	**٢٣**	**-**	**-**	**١**	**١٩**	**٤٣**
المجموع، الدعم البرنامجي، المقر الرئيسي													
البنية التحتية[ب]	**-**	**١**	**٢**	**٥**	**٨**	**٩**	**٢**	**٢٧**	**-**	**-**	**١**	**٢٠**	**٤٨**
الميزانية الأساسية[ب]	**-**	**-**	**-**	**١**	**٦**	٧	**٤**	**١٨**	**-**	**-**	**-**	**١٧**	**٣٥**
البنية التحتية[ج]	**-**	**-**	**-**	**-**	**٢**	-	-	**٢**	**-**	**-**	**-**	**٣**	**٥**

البند	وكيل الأمين العام	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢/١	المجموع	موظف برنامج وطني	رتبة موظف محلي	خ ع/ الرتبة الرئيسية	خ ع/ الرتبة العادية	المجموع
الميزانية الأساسية[ج]	-	-	-	١	١	١	-	٣	-	-	-	١	٤
الميزانية العادية	-	١	١	٥	١٥	٧	٢	٣١	-	-	١	٨	٤٠
المجموع	-	٢	٣	١٢	٣٢	٢٤	٨	٨١	-	-	٢	٤٩	١٣٢
المجموع، الدعم البرنامجي													
البنية التحتية[ب]	-	١	١١	١٦	١٥	١٦	٢	٦١	٢٨	٧٠	١	٢٠	١٨٠
الميزانية الأساسية[ب]	-	-	-	١	٩	٧	٤	٢١	-	-	-	١٧	٣٨
البنية التحتية[ج]	-	-	-	-	٣	-	-	٣	-	-	-	٣	٦
الميزانية الأساسية[ج]	-	-	-	١	١	١	-	٣	-	-	-	١	٤
الميزانية العادية	-	١	١	٥	١٥	٧	٢	٣١	-	-	١	٨	٤٠
المجموع	-	٢	١٢	٢٣	٤٣	٣١	٨	١١٩	٢٨	٧٠	٢	٤٩	٢٦٨
باء- الإدارة والشؤون الادارية													
مكتب المدير التنفيذي													
البنية التحتية[ب]	-	-	-	٢	١	-	-	٣	-	-	-	١	٤
الميزانية العادية	١	-	-	١	١	١	-	٤	-	-	١	٤	٩
المجموع	١	-	-	٣	٢	١	-	٧	-	-	١	٥	١٣
شعبة تحليل السياسات والشؤون العامة													
قسم التمويل المشترك والشراكة													
البنية التحتية[ب]	-	-	-	-	٢	-	-	٢	-	-	-	٢	٤
البنية التحتية[ج]	-	-	-	-	-	١	-	١	-	-	-	-	١
الميزانية العادية	-	-	-	١	-	-	١	٢	-	-	-	-	٢
المجموع	-	-	-	١	٢	١	١	٥	-	-	-	٢	٧
قسم الدعوة													
البنية التحتية[ب]	-	-	-	-	-	٢	١	٣	-	-	-	٤	٧
الميزانية العادية	-	-	-	١	-	١	-	٢	-	-	-	١	٣
المجموع	-	-	-	١	-	٣	١	٥	-	-	-	٥	١٠
مكتب نيويورك للاتصال													
البنية التحتية[ب]	-	-	-	-	-	١	-	١	-	-	-	١	٢
الميزانية العادية	-	-	-	١	-	-	-	١	-	-	-	١	٢
المجموع	-	-	-	١	-	١	-	٢	-	-	-	٢	٤
مكتب بروكسل للاتصال													
البنية التحتية[ب]	-	-	-	-	-	-	١	١	-	-	-	-	١
المجموع	-	-	-	-	-	-	١	١	-	-	-	-	١
شعبة شؤون المعاهدات													
الميزانية العادية	-	١	-	-	-	-	-	١	-	-	١	١	٣
المجموع	-	١	-	-	-	-	-	١	-	-	١	١	٣
فرع شؤون المعاهدات والشؤون القانونية													
البنية التحتية[ب]	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١	١
الميزانية الأساسية[ب]	-	-	-	٢	-	-	-	٢	-	-	-	٢	٤
البنية التحتية[ج]	-	-	-	-	-	١	-	١	-	-	-	١	٢
الميزانية الأساسية[ج]	-	-	١	-	-	١	-	٢	-	-	-	-	٢

البند	وكيل الأمين العام	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢/١	المجموع	موظف برنامج وطني	رتبة موظف محلي	خ ع/ الرتبة الرئيسية	خ ع/ الرتبة العادية	المجموع
الميزانية العادية	-	-	١	٣	٦	٣	٤	١٧	-	-	١	٨	٢٦
المجموع	**-**	**-**	**٢**	**٥**	**٦**	**٥**	**٤**	**٢٢**	**-**	**-**	**١**	**١٢**	**٣٥**
أمانة الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات													
الميزانية الأساسية[ب]	-	-	-	-	١	-	-	١	-	-	-	٣	٤
الميزانية العادية	-	-	١	٢	٣	٨	٣	١٧	-	-	-	٩	٢٦
المجموع	**-**	**-**	**١**	**٢**	**٤**	**٨**	**٣**	**١٨**	**-**	**-**	**-**	**١٢**	**٣٠**
فرع منع الارهاب													
الميزانية الأساسية[ج]	-	-	-	١	-	-	-	١	-	-	-	-	١
الميزانية العادية	-	-	١	١	٢	١	-	٥	-	-	-	٢	٧
المجموع	**-**	**-**	**١**	**٢**	**٢**	**١**	**-**	**٦**	**-**	**-**	**-**	**٢**	**٨**
شعبة الإدارة													
الميزانية العادية	-	١	-	-	-	١	-	٢	-	-	-	١	٣
المجموع	**-**	**١**	**-**	**-**	**-**	**١**	**-**	**٢**	**-**	**-**	**-**	**١**	**٣**
دائرة إدارة الموارد المالية													
البنية التحتية[ب]	-	-	١	-	١	١	-	٣	-	-	٢	٧	١٢
الميزانية العادية	-	-	-	١	٢	١	٢	٦	-	-	١	١٠	١٧
المجموع	**-**	**-**	**١**	**١**	**٣**	**٢**	**٢**	**٩**	**-**	**-**	**٣**	**١٧**	**٢٩**
دائرة إدارة الموارد البشرية													
البنية التحتية[ب]	-	-	-	-	١	-	-	١	-	-	-	٢	٣
الميزانية العادية	-	-	١	١	١	٢	-	٥	-	-	٣	١١	١٩
المجموع	**-**	**-**	**١**	**١**	**٢**	**٢**	**-**	**٦**	**-**	**-**	**٣**	**١٣**	**٢٢**
دائرة تكنولوجيا المعلومات													
البنية التحتية[ب]	-	-	١	-	١	-	-	٢	-	-	-	٢	٤
الميزانية الأساسية[ب]	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١	٥	٦
الميزانية العادية	-	-	-	-	٢	٣	١	٦	-	-	١	١٣	٢٠
المجموع	**-**	**-**	**١**	**-**	**٣**	**٣**	**١**	**٨**	**-**	**-**	**٢**	**٢٠**	**٣٠**
نظام إدارة المعلومات البرنامجية والمالية (بروفي)													
البنية التحتية[ب]	-	-	-	-	-	١	-	١	-	-	١	٢	٤
المجموع	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**١**	**-**	**١**	**-**	**-**	**١**	**٢**	**٤**
المجموع، الإدارة والشؤون الادارية													
البنية التحتية[ب]	-	-	٢	٢	٦	٥	٢	١٧	-	-	٣	٢٢	٤٢
الميزانية الأساسية[ب]	-	-	-	٢	١	-	-	٣	-	-	-	١٠	١٤
البنية التحتية[ج]	-	-	-	-	-	٢	-	٢	-	-	-	١	٣
الميزانية الأساسية[ج]	-	-	١	١	-	١	-	٣	-	-	-	-	٣
الميزانية العادية	١	٢	٤	١٢	١٧	٢١	١١	٦٨	-	-	٨	٦١	١٣٧
المجموع	**١**	**٢**	**٧**	**١٧**	**٢٤**	**٢٩**	**١٣**	**٩٣**	**-**	**-**	**١٢**	**٩٤**	**١٩٩**

البند	وكيل الأمين العام	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢/١	المجموع	موظف برنامج وطني	رتبة موظف محلي	خ ع/ الرتبة الرئيسية	خ ع/ الرتبة العادية	المجموع
المجموع، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة													
البنية التحتية[ب]	-	١	١٣	١٨	٢١	٢١	٤	٧٨	٢٨	٧٠	٤	٤٢	٢٢٢
الميزانية الأساسية[ب]	-	-	-	٣	١٠	٧	٤	٢٤	-	-	١	٢٧	٥٢
البنية التحتية[ج]	-	-	-	-	٣	٢	-	٥	-	-	-	٤	٩
البنية الأساسية[ج]	-	-	١	٢	١	٢	-	٦	-	-	-	١	٧
الميزانية العادية	١	٣	٥	١٧	٣٢	٢٨	١٣	٩٩	-	-	٩	٦٩	١٧٧
المجموع	١	٤	١٩	٤٠	٦٧	٦٠	٢١	٢١٢	٢٨	٧٠	١٤	١٤٣	٤٦٧

(أ) وظائف في الميزانية العادية على النحو الذي اقترحه الأمين العام.

(ب) صندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات.

(ج) صندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية.

المرفق الثامن

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة: التغيرات في جداول الوظائف، ٢٠٠٦-٢٠٠٧

المكتب	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	المجموع	موظف برنامج وطني	رتبة موظف محلي	خ ع/ الرتبة الرئيسية	خ ع/ الرتبة العادية	المجموع
الدعم البرنامجي												
ألف- المكاتب الميدانية												
المكتب القطري في نيجيريا												
البنية التحتية[أ]	-	-	١	(١)	-	-	-	-	-	-	-	-
المكتب القطري في ميانمار												
البنية التحتية[أ]	-	-	-	-	١	-	١	-	-	-	-	١
المكتب القطري في فييت نام												
البنية التحتية[أ]	-	-	-	(١)	-	-	(١)	-	-	-	-	(١)
المجموع، المكاتب الميدانية												
البنية التحتية[أ]	-	-	١	(٢)	١		-	-	-	-	-	-
باء- المقر الرئيسي												
فرع الأمن البشري												
البنية التحتية[ب]	-	-	-	٢	-	-	٢	-	-	-	-	٢
الميزانية الأساسية[ب]	-	-	-	(٢)	-	-	(٢)	-	-	-	-	(٢)
الميزانية العادية	-	-	-	١	-	-	١	-	-	-	-	١
المجموع الفرعي	**-**	**-**	**-**	**١**	**-**	**-**	**١**	**-**	**-**	**-**	**-**	**١**
فرع الشراكة في التنمية												
البنية التحتية[أ]	-	-	-	١	(١)	-	-	-	-	-	-	-
فرع البحوث وتحليل السياسات												
الميزانية العادية	-	-	-	١	-	-	١	-	-	-	-	١
المجموع، دعم المقر الرئيسي												
البنية التحتية[أ]	-	-	-	١	(١)	-	-	-	-	-	-	-
البنية التحتية[ب]	-	-	-	٢	-	-	٢	-	-	-	-	٢
الميزانية الأساسية[ب]	-	-	-	(٢)	-	-	(٢)	-	-	-	-	(٢)
الميزانية العادية	-	-	-	٢	-	-	٢	-	-	-	-	٢
المجموع	**-**	**-**	**-**	**٣**	**(١)**	**-**	**٢**	**-**	**-**	**-**	**-**	**٢**
المجموع، الدعم												
البنية التحتية[أ]	-	-	١	(١)	-	-	-	-	-	-	-	-
البنية التحتية[ب]	-	-	-	٢	-	-	٢	-	-	-	-	٢
الميزانية الأساسية[ب]	-	-	-	(٢)	-	-	(٢)	-	-	-	-	(٢)
الميزانية العادية	-	-	-	٢	-	-	٢	-	-	-	-	٢
المجموع	**-**	**-**	**١**	**١**	**-**	**-**	**٢**	**-**	**-**	**-**	**-**	**٢**

المكتب	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	المجموع	موظف برنامج وطني	رتبة موظف محلي	خ ع/ الرتبة الرئيسية	خ ع/ الرتبة العادية	المجموع
الإدارة والشؤون الادارية												
مكتب بروكسل للاتصال												
البنية التحتية[أ]	-	-	-	-	-	١	١	-	-	-	-	١
فرع شؤون المعاهدات والشؤون القانونية												
الميزانية الأساسية[ب]	-	-	-	-	١	-	١	-	-	-	-	١
فرع منع الإرهاب												
البنية التحتية[ب]	-	-	(١)	-	-	-	(١)	-	-	-	-	(١)
الميزانية الأساسية[ب]	-	-	١	-	-	-	١	-	-	-	-	١
المجموع الفرعي	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**
شعبة الإدارة												
الميزانية العادية	-	-	-	-	١	-	١	-	-	-	-	١
دائرة إدارة الموارد البشرية												
الميزانية العادية	-	-	-	-	-	١	١	-	-	-	(١)	-
المجموع، الإدارة والشؤون الادارية												
البنية التحتية[أ]	-	-	-	-	-	١	١	-	-	-	-	١
البنية التحتية[ب]	-	-	(١)	-	-	-	(١)	-	-	-	-	(١)
الميزانية الأساسية[ب]	-	-	١	-	١	-	٢	-	-	-	-	٢
الميزانية العادية	-	-	-	-	١	١	٢	-	-	-	(١)	١
المجموع	**-**	**-**	**-**	**-**	**٢**	**٢**	**٤**	**-**	**-**	**-**	**(١)**	**٣**
المجموع، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة												
البنية التحتية[أ]	-	-	١	(١)	-	١	١	-	-	-	-	١
البنية التحتية[ب]	-	-	(١)	٢	-	-	١	-	-	-	-	١
الميزانية الأساسية[ب]	-	-	١	(٢)	١	-	-	-	-	-	-	-
الميزانية العادية	-	-	-	٢	١	١	٤	-	-	-	(١)	٣
المجموع	**-**	**-**	**١**	**١**	**٢**	**٢**	**٦**	**-**	**-**	**-**	**(١)**	**٥**

(أ) صندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات.

(ب) صندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية.

المرفق التاسع

نظام إدارة المعلومات البرنامجية والمالية

١- في فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، وإلى جانب تنفيذ تطبيقات نظام إدارة المعلومات البرنامجية والمالية (بروفي) الداعمة للعمليات اليومية التي يضطلع بها موظفو مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) في كل من المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية، تركزت جهود كبرى على مجال تعزيز وظيفة النظام الأساسية للإدارة المالية، والبنية التحتية التقنية، واطار الإبلاغ الأساسي.

٢- وأصبح الآن نظام (بروفي) منتجا راسخا قادرا على دعم احتياجات المكتب في مجال تخطيط الموارد المؤسسية الحالية والمقبلة. ويعد ارتفاع مستوى استعمال النظام أفضل مؤشر لجدوى الخدمة التي يوفرها نظام (بروفي) ولأهميتها (فقد قام ٣٤٣ من المستعملين بتنزيل ٠٢١ ٥٥ من تقارير "بروفي" في عام ٢٠٠٤، وحتى آب/أغسطس ٢٠٠٥ قام ٣٧٠ من المستعملين بتنزيل ١١٨ ٥٢ من تقارير نظام (بروفي).

٣- وعلاوة على ذلك، ونظرا للتحول الواضح من استخدام المعلومات المطبوعة على الورق، حقق استعمال نظام (بروفي) في عام ٢٠٠٤ وحده وفورات تتجاوز ٠٠٠ ١٠ صفحة مرسلة بالفاكس.

٤- ويستعمل المكتب الميداني في أوزبكستان، التابع للمكتب، نظام (بروفي) منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ للسداد للبائعين وللموظفين دون حاجة إلى مساعدة من برنامج الأمم المتحدة الانمائي (اليونديب). ويقدّر أنه بحلول نهاية عام ٢٠٠٥ سيحقق استعمال نظام (بروفي) لتنفيذ المعاملات المالية في أوزبكستان وحدها وفورات تبلغ زهاء ٠٠٠ ١٥٠ دولار في الرسوم المدفوعة إلى اليونديب.

٥- وجميع المكاسب المالية القابلة للقياس السالفة الذكر تكمّلها بقوة فوائد أخرى أقل قابلية للقياس وإن كانت أكثر أهمية حققها للمكتب الميداني استعمال النظام استعمالا كاملا، وتتمثل في توافر كمية آنية ودقيقة ومتسقة من المعلومات المؤسسية عن مشاريع المكتب المنفذة في أكثر من ٥٤ من البلدان حول العالم.

٦- وبالاستعانة بنظام (بروفي) يستطيع كل من الجهات المانحة ومدراء المكتب تقييم أحدث معدلات تنفيذ المشاريع في كامل حافظة المكتب لمشاريع التعاون التقني بعد نهاية

الشهر ببضعة أيام، من المنظورين المالي والفني، وعلى ذلك الأساس اتخاذ قرارات ادارية مستنيرة.

٧- ونظرا لنجاح تنفيذ المشروع الرائد للمكتب الميداني في أوزبكستان والمتعلق بتنفيذ المشاريع بالاستفادة من أحد المصارف المحلية، أمكن تقليل فترات التأخير في الحصول من اليونديب على معلومات بشأن النفقات الفعلية من ٦ أشهر إلى ٢٠ دقيقة، أي أن موظفي دائرة إدارة الموارد المالية في المقر الرئيسي يستطيعون أن يحصلوا على معلومات عن النفقات الفعلية المتعلقة بمشاريع في أوزبكستان بعد معالجتها في طشقند بعشرين دقيقة.

٨- وفي فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ ساهم نظام (بروفي) كثيرا في تبسيط العمليات الفنية الداعمة لصوغ مشاريع المكتب للتعاون التقني وإعدادها وإنجازها وتنفيذها ورصدها وتقييمها. وقد أدى تطوير وتنفيذ "نظام (بروفي) الفني" (ProFi Substantive) (المرحلة ٢) إلى إنفاذ تطبيق المعايير المؤسسية في كل أجزاء المكتب.

٩- وكانت المعالم الرئيسية للتنفيذ للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ هي:

(أ) نمائط "نظام (بروفي) الفني" (المعروف أيضا باسم بروفي المرحلة ٢) الرئيسية، الداعمة لجميع مراحل دورة المشاريع، وهي: صوغ المشاريع، وحافظة المشاريع، وإجازة المشاريع، والتقارير المرحلية عن المشاريع؛

(ب) برامج حاسوبية لإدارة الوثائق لدعم عملية الموافقة على المشاريع في لجنة البرامج والمشاريع؛

(ج) تطوير النظام الحاسوبي الخاص بدفتر الأستاذ لإدارة المكاتب الميدانية من أجل مدّ خدمات نظام معاملات (بروفي) (ProFi Substantive) إلى الميدان؛

(د) إدراج أنشطة برنامج الجريمة في نظام (بروفي).

١٠- والأنشطة الرئيسية المخطط لها للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، رهنا بتوافر التمويل، هي:

(أ) الصيانة اليومية للبرنامج الحاسوبي الموزّع المتوسط الحجم الخاص بتخطيط الموارد المؤسسية في جميع المواقع التي يتاح فيها؛

(ب) مواصلة تعزيز "نظام (بروفي) الفني" من أجل زيادة الوظائف التي يستطيع أن يؤديها؛

(ج) مواصلة دعم وتبسيط عمليات تنقيح الميزانية؛

(د) إدراج الإدارة المالية للبنية التحتية في نظام (بروفي) الأساسي؛

(هـ) استمرار وتعزيز برنامج التدريب الاقليمي على نظام (بروفي) لمصلحة الموظفين الميدانيين؛

(و) التعميم الكامل لنظام معاملات (بروفي) الخاص بالمكاتب الميدانية والمستخدم في أوزبكستان على جميع المكاتب الميدانية التابعة للمكتب، وتوفير الدعم اللازم للمتابعة؛

(ز) توفير تقارير متخصصة وهادفة للمهتمين من الشركاء في التمويل؛

(ح) برنامج شامل لزيادة توعية الجهات المانحة فيما يتعلق بالتعهدات والمبالغ المحصّلة والنفقات الإدارية، إضافة إلى تقديم التقارير الموضوعية؛

(ط) نقل الأفكار الفنية والوثائق المتعلقة بالمشاريع في المراحل المبكرة من عملية وضعها، وكذلك التحديثات اللاحقة لها، إلى الأطراف الممولة المهتمة من أجل حفز مشاركتها وتحسين فرص حصول مشاريع المكتب على التمويل.
